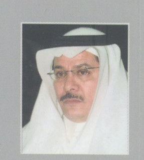
العدد (٨٩) شعبان ١٤٢٣ هـ - أكتوبر ٢٠٠٢ م

المعرفة

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢

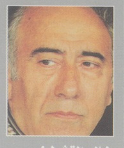
يراه المتفائلون متشائماً.. ويراه المتشائمون متفائلاً!



ساعد الحارثي:

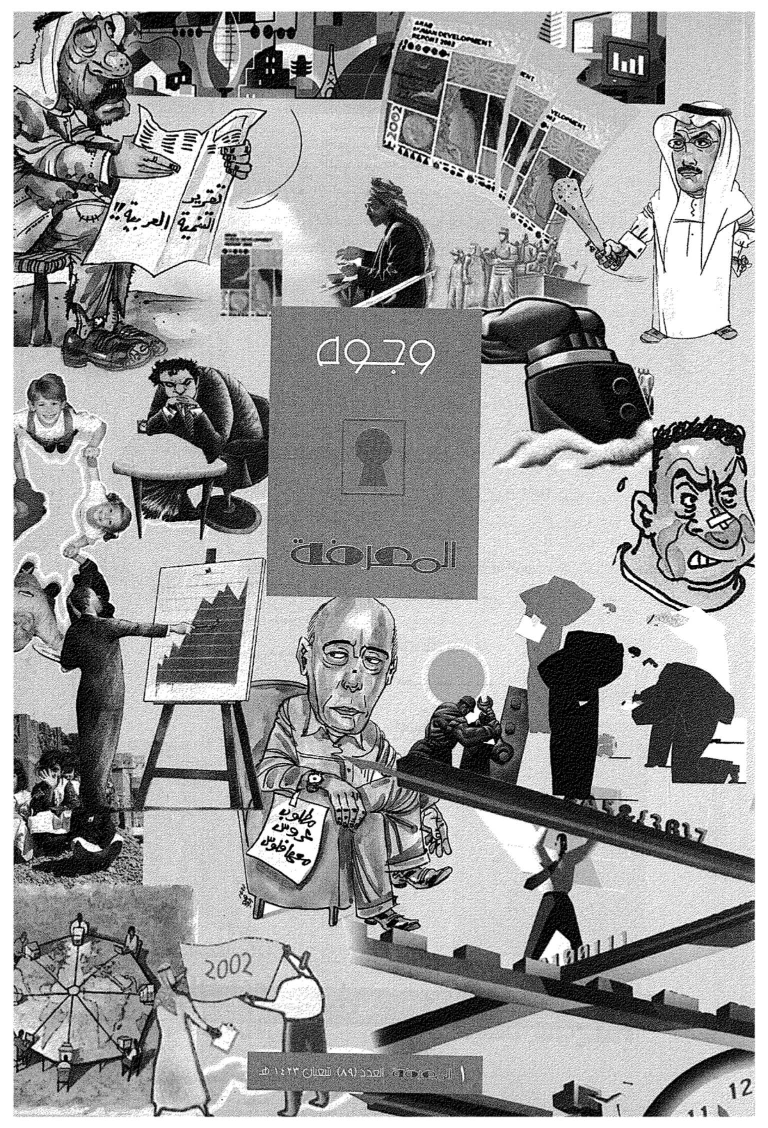
لا فرق لدى العرب بين الإعلام والسياسة!

التعليم المختلط يصل إلى طريق مسدود



خالد القشطيني:

العراقي ينجح خارج أرضه!


وجوه
المعرفة
تقرير التنمية العربية!!
ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002
مطلوب عروس معها فلوس
2002



مجلة شهرية تصدر عن
وزارة المعـــارف
المملكة العربية السعودية

العـدد (٨٩) - شـعـبـان ١٤٢٣ هـ - أكـتـوبر ٢٠٠٢م

تأسست عام ١٣٧٩ هـ في عـهد وزير المعارف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عـبد العزيز
وأعـيد إصـدارها عـام ١٤١٧ هـ في عـهـد خادم الحرمين الشـريفين الملك فـهـد بن عبـدالعـزيز

ردمد: ٦٢٠٠-١٣١٩



تقرير التنمية
الإنسانية العربية
لعام ٢٠٠٢

خلق الفرص للأجيال القادمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحصة الأولى

تبدأ مع انطلاقة هذا العدد حملة اشتراكات المعرفة السنوية والتي تشمل جميع مناطق ومحافظات ومدارس المملكة عبر مندوبي المعرفة في إدارات التعليم بهدف تأكيد التواصل مع قرائنا في القطاع التربوي.

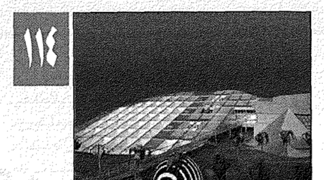
وستشمل الحملة هذا العام القطاع التربوي النسائي بمختلف إداراته التعليمية والذي كنا نخاطبه في السابق على استحياء، فيما هو اليوم جزء من كيان تربوي واحد تشرف عليه وزارة المعارف، حيث سنؤكد أيضًا التواصل مع معلماتنا الفاضلات وسيكون لهن في مجلتنا حظ كبير أسوة بالمعلمين.

المعرفة.. وهي تدخل سنتها (السابعة) تحرص على أن تشكل وعيًا تربويًا ثقافيًا بين المعلمين والمعلمات يرتقي بالعملية التعليمية باعتبار الإعلام التربوي ركنًا من التربية وجزءًا أصيلاً من كيانها.

و «المعرفة» اسمها مؤنث، لكن فعلها ليس له جنس، لأن المعرفة والثقافة همّ انساني مشترك بين الجنسين.

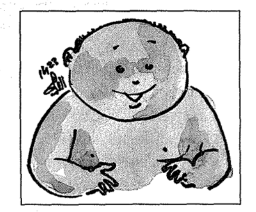
المعرفة

في هذا العدد



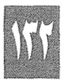
من أحرق مكتبة الإسكندرية؟

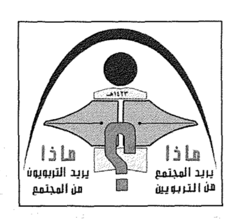




على ذمة «دراسة بريطانية»:

الطبقة الاجتماعية تتحكم في القدرات العقلية!





المراسلات

باسم : رئيس التحرير

ص.ب ٢٣٠٠٠٧ - الرياض ١١٣٢١

هاتف: ٤٠ ٤٠ ٤١٩ فاكس: ٤٧ ٤٧ ٤١٩

فاكس مجاني: ٢٢٧٧ ١٢٤ ٨٠٠

Letters should be sent to:

Editor-in-chief
P.O.Box: 7 Riyadh 11321
Tel: 419 40 40 Fax: 419 47 47
Free Fax: 800 124 2277
info@almarefah.com

الأسعار

السعودية: ٨ ريالات، الإمارات: ١٠ دراهم،
الكويت: ٧٥٠ فلساً، البحرين: ٥٠٠ فلس،
قطر: ١٠ ريالات، سلطنة عُمان: ٨٠٠ بيسة،
اليمن: ١٠٠ ريال، مصر: ١.٥ جنيه، المغرب: ٨ دراهم،
سوريا: ١٤ ليرة، الأردن: ٧٥٠ فلساً،
لبنان: ٣٠٠٠ ليرة، السودان: ٣٥ جنيهاً،
أمريكا: ٣ دولارات، بريطانيا: ١.٥ استرليني،
فرنسا: ١٥ فرنكاً.

الاشتراكات

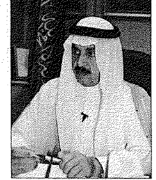
قيمة الاشتراك السنوي: مئة ريال سعودي للأفراد،
ومئتا ريال للمؤسسات،
بريدياً أو عن طريق شركة التوزيع.
قيمة الاشتراك السنوي خارج المملكة ٤٠ دولاراً
«شاملة أجرة البريد»، (عن طريق الناشر).

الإعلانات

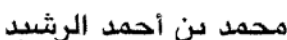
بالاتفاق مع : روناء للإعلام المتخصص

الوطنية للتوزيع

Al Wataniya Distribution



لنكن متفائلين*



تعودت مع بداية كل عـــام دراسي أن أخـاطبكم: أوجــه النصح للأبناء، وأضع أفكار المسـؤولين في وزارة المعـارف أمـام الإخـوة والزملاء، أعرضها عليهم ليعلموا توجه وزارتهم ويتم تبادل الآراء، وتصحيحها، وتنقيحها، فتتوحد الرؤية، ويتضح المسار..

إن ثوابتنا في التربية والتعليم هي محل اتفاقنا جميعًا، وهي لا تختلف باختلاف الظروف والأحوال، فنحن أعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله، وسياستنا التعليمية في هذا واضحة كل الوضوح إذ تنص في مقدمة وثيقتها على أنها: «تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة: عقيدة، وعبادة، وخلقًا، وشريعة، وحكمًا، ونظامًا متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة...».

فالعقيدة لا تتغير في أصولها وفروعها، والأخلاق لا تتغير بتغير الظروف والمصالح، أما ما عدا ذلك من ضروب المعرفة والعلوم، والوسائل والأدوات، فلا بد فيها لأي أمة من مسايرة العصر، وإلا ألقي بها في مهاوي الضياع والنسيان.

إن الظروف التي يمر بها عالم اليوم، في النواحي: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والأخلاقية، والعلمية، وسواها، تحتم على المسلمين عمومًا، وعلى أهل هذه البلاد التي شرفها الله بخدمة الحرمين الأطهرين خصوصًا، أن يضاعفوا جهودهم، ويزدادوا علمًا وعملاً، وكدًا وكدحًا، وأن لا يأخذوا من التسلية والترفيه إلا بالقدر الذي يستعينون به على أداء الواجبات، فالأمر جد لا هزل فيه، وإن لم يثبتوا جدارتهم وتفوقهم وقوتهم فإن مصيرهم الاستعباد أو الاستبعاد، لا قدر الله:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له
وتتقي صولة المستأسد الحامي

أبنائي وبناتي الطلاب والطالبات:

أنتم حبات القلوب، وذوب النفوس، ومعاقد الآمال، وقرة العيون، إن شاء الله. وإن أعماركم أنفس ما تملكون، وما أعماركم إلا أوقاتكم فحافظوا عليها أكثر من محافظتكم على نقودكم وأموالكم. واعلموا أن الله قد أودع فيكم من المواهب والطاقات الكثير الكثير، فليعرف كل واحد منكم نواحي التفوق عنده، وليعمل جاهدًا على تنميتها والاستفادة منها.

إن وطنكم قد قدم إليكم الكثير وإن واجبكم أن تردوا الجميل، فالأمانة - إذًا - في أعناقكم ثقيلة، لأنكم رجال الغد المشرق بإذن الله ونساؤه، والتنافس المحموم هو واقع أمم اليوم، والتربية القويمة والعلم والعمل أدواته فإن لم تملكوا الأدوات، وتتفوقوا في استعمالها فلا مكان لكم بين الأمم.

إن ديننا دين الوسطية، والاعتدال، والتسامح، والتحابب، وهذه المعاني ينبغي أن تكون مستيقظة في نفوسكم دومًا، «فالمسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله»، كما جاء في الحديث الشريف.

ورسولنا الأكرم عليه الصلاة والسلام يقول: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...». فلا بد من التحابب، والتسامح والتراحم، ما دمنا متفقين على الأصول الثابتة، أما اتفاق الآراء في المسائل الفرعية كلها أو جلها فغير ممكن، واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، كما يقول الشاعر.

أبنائي وبناتي الطلاب والطالبات:

إن التعليم العام الذي تتلقونه في مراحل دراستكم الثلاث: الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية يقدم لكم المعرفة الضرورية التي لا يليق بكم أن تجهلوها، أما عملية التعلم فيجب أن تكون مستمرة ما دامت الحياة، وإن العلم يقدم لنا في كل يوم جديدًا، وما لم يتابع الإنسان ما يجد في مجال تخصصه يصبح أميًا بعد مدة قصيرة. فعليكم أن تضعوا

هذه الحقيقة نصب أعينكم، وتظلوا دائمًا طلابًا للعلم.

إن الغاية العليا من التربية والتعليم في بلادنا هي معرفة الله سبحانه، وعبادته على بصيرة حسبما شرع، وإعمار الأرض بما يحقق مصلحة الإنسان، وفق توجيهات الخالق عز وجل، وهذا هو الهدف النهائي لاستخلاف الله سبحانه الإنسان في الأرض، وليست اللذة مهما تجملت، أو اتساع دائرة الاستهلاك، هما مقياس الرقي والتقدم في الأمم. لقد أسقط طلب اللذة والنهم الاستهلاكي دولاً وحضارات عظمى في الماضي، ويمكن لهما أن يفعلا ذلك مرة أخرى، ﴿ **سنة الله في الذين خلوا من قبل، ولن تجد لسنة الله تبديلاً** ﴾.

إخواني وأخواتي الآباء والأمهات الأفاضل:

إن البيت هو المدرسة الأولى، ولن يجد الأولاد من يحبهم ويحنو عليهم أكثر من والديهم. وإن السنوات الأولى من عمر الطفل هي مرحلة ثمينة لتربيته وتعليمه، إن ضاعت ضاع على الطفل خير كثير. إن للمدرسة وظيفة يصعب عليكم القيام بها، ولكم وظيفة لا تستطيع المدرسة القيام بها، ولا بد من الاشتراك والتعاون بين البيت والمدرسة لتحقيق الآمال، بعون الله وحسن توفيقه. وإن «الشركة» الناجحة لا تكون إذا لم يتصل الشريك بشريكه على الدوام، ويتعاون معه، وإن المدرسة الناجحة هي التي تزداد صلات أولياء الأمور بها، ويزداد تعاونهما، وتآزرهما، فيكمل أحدهما الآخر.

أيها الزملاء الكرام من المعلمين والمعلمات، والمديرين والمديرات، والمشرفين والمشرفات:

إن الرسالة التي نسعى إلى تحقيقها تشريف وتكليف، وإن الأمانة التي حملناها عن طواعية واختيار ثقيلة، فإن حفظناها ورعينا حقها فزنا بعز الدنيا وثواب الآخرة، وإن ضيعناها - لا قدر الله - كانت علينا حسرة وندامة في الآخرة، وذلاً وخسارًا في الدنيا. وتذكروا أننا مؤتمنون على أنفس ما عندنا، فلذات الأكباد، وبراعم الأمل الواعد، والغد المشرق بإذن الله.

قلت مرارًا، واسمحوا أن أعيد: إن المعلمين والمعلمات هم رأس العملية التعليمية، وذروة سنامها، وركنها الركين، وأسها المتين. نحن لا ننكر أهمية المنهج الجيد، والكتاب المتميز، ولا أهمية المبنى النموذجي، وضرورة الوسائل المعينة، ولكن ذلك كله لا يجدي إذا لم يكن المعلم مقتدرًا، قدوة في علمه وعمله، حكيمًا في تربيته، متمكنًا في مادته، جيدًا في تدريسه، مشوقًا لطلابه، مؤثرًا فيهم.

إن الحب، والاحترام النابع من الحب، هما أهم أساسين للعلاقة بين المتعلم والمعلم، وهما لا يشتريان بالمال، ولا يفرضان بالعصا، إنما ينالان بالحكمة، والصبر، والاقتدار، والإخلاص، والتواضع، وبالرفق الذي وصفه رسولنا المعلم الأكبر، عليه الصلاة والسلام، بقوله: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه». وقوله: «إن الله لم يبعثني معنتًا (أي مسببًا للمشقة)، ولا متعنتًا (أي: طالبًا زلات الآخرين)، ولكن بعثني معلمًا ميسرًا».

إنني أدعو إخواني وأخواتي من المعلمين والمعلمات، والمديرين والمديرات، والمشرفين والمشرفات، وكل من له علاقة قريبة أو بعيدة بالعمل التربوي، إلى مضاعفة الجد، ووصل كلال الليل بكلال النهار، لأنهم أمناء لا أجراء [وهم كالأطباء الذين يظلون يعالجون الآلام والأسقام، وإن تأخرت رواتبهم] لأنهم - في المقام الأول - يحتسبون الأجر عند الله. إن المعلمين والمعلمات يسهمون الإسهام الأكبر - بعون الله - في صناعة المستقبل، وإن أركان صناعة المستقبل عندنا واضحة لا لبس فيها: صدق مع الله تعالى واعتمادٌ عليه، ثم سلامةٌ في الصدور، وعزيمة على الرشد، وسيرٌ على هدىً وعلم، وعمل بروح الفريق، وصبر ومصابرة، وجدٌ ومثابرة. وإن مسؤولية التربية والتعليم مسؤولية يسهم فيها كلُّ فرد في هذا المجتمع وكل مؤسسة، فما من أحد - أيًا كان موقعه - إلا ويستطيع - بمقدار ما - أن يربي ويوجه بلسان الحال أو بلسان المقال والعبرة في الأثر الحسن الذي يظهر على المتلقي.

إنني أدعو نفسي، وأدعو الجميع، إلى تصحيح النية، وحسن التوكل على الله، ثم التعاهد على التعاون والتحابب، والتآزر والتناصح، والتحلي بالأخلاق والآداب الحميدة الكريمة، نطبقها وندعو إليها، ولنكن متفائلين ببداية هذا العام الدراسي الجديد، جعله الله خيرًا مما سبقه، وجعل ما بعده خيرًا منه.

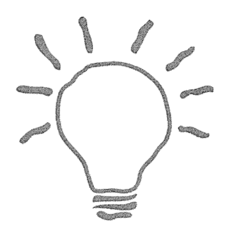
نسأل الله أن يوفقنا إلى كل ما فيه عزنا أفرادًا وجماعات، في الدنيا والآخرة، وأن يجزي عنا أولياء أمورنا أحسن جزاء وأوفاه، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني حفظهم الله ■

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

*** كلمة بدء العام الدراسي لعام ١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ**

حملة انتشار المعرفة

رجب - شعبان ١٤٢٣ هـ





المجلة التي تكبر دون أن تشيخ!

عروض خاصة لاشتراكات الأفراد بمناسبة حملة المعرفة

السعر الأساسي ١٠٠ ريال

	السعر	بعد الخصم	الإجمالي	السعر الأساسي	بعد الخصم
السنة الأولى	١٠٠	٩٠ ريالاً	«لسنة واحدة»	١٠٠	٩٠ ريالاً
السنة الثانية	١٠٠	٨٠ ريالاً	«لسنتين»	٢٠٠	١٧٠ ريالاً
السنة الثالثة	١٠٠	٧٠ ريالاً	« لثلاث سنوات»	٣٠٠	٢٤٠ ريالاً

رونـــاء للإعـــلان والتســـويـــق

الرياض - هاتف : ٤٧٢٧٨٥٨ - ٤٧٢٧٨٤٦

فاكس مجاني : ٨٠٠١٢٤٢٢٧٧

جدة - هاتف: ٦٤٢٦٧٧٨ فاكس: ٦٤٢٨٧٠٠

لم يسلم تقرير «التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م» من التشكيك في بعض إحصاءاته وأرقامه وفي الدوافع التي أسهمت في إصداره واختيار هذا التوقيت «المشحون» لنشره، كما طال النقد المضامين الجديدة التي احتواها والمتمثلة في استخدامه لمداخل أو مقاييس جديدة لم يكن من المعتاد استخدامها من قبل، لقياس «مستوى التنمية» في البلدان العربية.

ولكن رغم هذه الشكوك يتفق الكثيرون على أن التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أحدث «ضجة» أو «هزة» بلغت درجتها أن تسببت في شيء من الإفاقة الذهنية للمثقفين العرب بل ولشرائح واسعة من الجمهور العام لم تحدثها هزات أو تقارير سابقة أصدرتها ذات الجهات التي أصدرت هذا التقرير.

والتقرير زاخر بالأرقام و«الحقائق!» الموجعة للعرب، ومن ذلك أن الناتج الإجمالي لجميع الدول العربية مجتمعة هو أقل من الناتج الإجمالي لدولة أوروبية واحدة هي إسبانيا.

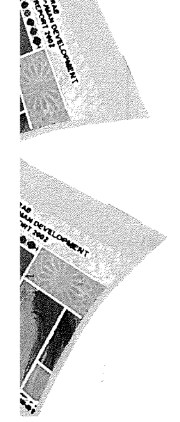
وأنه لا يزال هناك ٦٥ مليون عربي «بالغ» لا يحسن القراءة والكتابة، وليس متوقعًا أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل، كما أن عدد العاطلين عن العمل «بطالة صريحة» سيصل بعد ٧ سنوات إلى ٢٥ مليون عاطل إذا استمر التردي على ما هو عليه.

وأن الدول العربية هي الأقل «استمتاعًا» بالحرية بين دول العالم قاطبة!!

بعض كتابنا في هذا الملف الذي خصص لمناقشة ما جاء في التقرير يرى أن التشاؤم كان سمة غالبة في تشخيص الأحوال العربية وآخرون يؤكدون أن الأمور ربما تكون أسوأ، وأن ليس في الأمر تشاؤم بل هي واقعية ضرورية تحمد للتقرير كونها تشخص العلة كما هي رغم مرارتها تمهيدًا لوصف ترياق العافية.. هذا الترياق الذي يختلف عليه كتابنا أيضًا بأي مقادير يركب ومن أي صيدلية يصرف!

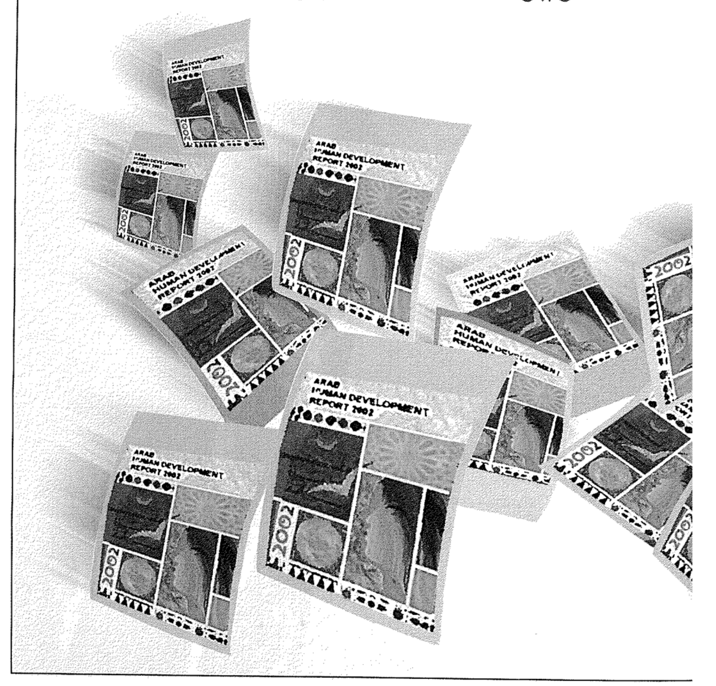
ومن المهم أن نؤكد هنا في «المعرفة» أننا قد لا نتفق بالضرورة مع عديد من الأفكار والحلول المقترحة خلال التقرير أو عبر كُتَّاب الملف. و«المعرفة» إذ تنشر ملخصًا للتقرير إنما لتقدم صورة وافية لكل أجزائه وليتسنى للقراء متابعة آراء وتقويمات كُتَّاب الملف لما جاء في ثناياه ■

المعرفة



تقرير التنمية العربية:

يراه المتفائلون متشائماً.. ويراه المتشائمون متفائلاً!





تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢

الهوة واسعة.. ولياقة القفز ضعيفة!

يتناول «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢» التنمية، في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

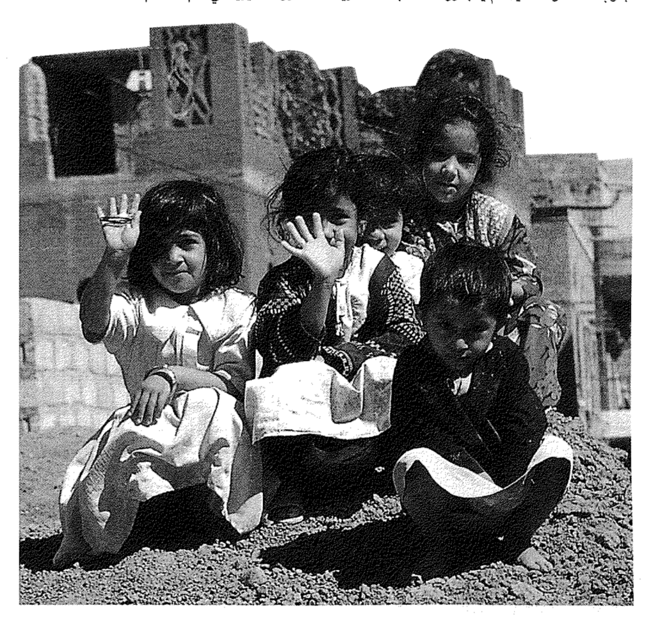
ويتيح التقرير منتدى يحاول قياس درجات التقدم ويتقصى مواطن النقص، ويبسط أمام أنظار صانعي القرار استراتيجيات لتحقيق التنمية الإنسانية، ويشد الانتباه إلى مشاكل البلدان التي يمكن أن تجد علاجًا لها في إطار العمل العربي الجماعي.

ويكشف التقرير جوانب التقدم البين في إرساء قواعد متينة في قطاعات الصحة والسكن والتعليم. ويشهد على ذلك ما أنجزته البلدان العربية في مضماري الحد من الوفيات والتوسع الكمي الضخم في التعليم. فقد ارتفع مثلاً، معدل توقع الحياة عند الميلاد بنحو ١٥ عامًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وانخفض معدل وفيات الأطفال بنحو الثلثين. لكن ما يضيء طريق الاستبشار أن النمو في المنطقة قد نزع إلى محاباة الفقراء، حيث إن مستويات الفقر المدقع في المنطقة العربية (المعرف بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم) الأقل بين جميع مجموعات الدول النامية.

إلا أن أمارات النذر واضحة. فقد كان معدل نمو الدخل للفرد العربي الأقل في العالم ماعدا إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يتجاوز نصفًا بالمئة سنويًا خلال العقدين الماضيين. وإذا استمر نهج النمو على حاله من التدني فسيحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ عامًا ليضاعف دخله، بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم من مضاعفة دخله مرة كل ١٠ سنوات. وما قد يوطد هذا الميل علائم نذير آخر. فإنتاجية العامل العربي ما زالت متدنية وتتجه نحو الانخفاض، ومن أهم المؤشرات على ذلك:

– انخفضت إنتاجية عناصر الإنتاج بمعدل سنوي يعادل ٢,٠٪ خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠م في الوقت الذي تسارعت فيه في مناطق أخرى في العالم، والفجوة آخذة في الاتساع.

– تضاءل الناتج المحلي للفرد إلى نصف مثيله في كوريا، بينما كان أعلى من معدل الناتج للفرد في منطقة النمور الآسيوية في عام ١٩٦٠م.



- انخفضت إنتاجية العامل الصناعي العربي من ٣٢٪ من إنتاجية مثيله في أمريكا الشمالية عام ١٩٦٠م إلى ١٩٪ منها عام ١٩٩٠م وما زالت تتدنى.

وقد صاحب الانخفاض في إنتاجية العامل تدهور في الأجور الحقيقية، الذي فاقم بدوره من الفقر. وهكذا يكشف استخدام المعايير الكمية والنوعية عن أن البلدان العربية لم تنم بالسرعة التي نمت فيها المناطق النامية الأخرى. فحين ننظر بعيون التنمية الإنسانية ستبدو لنا مشاهد التنمية الإنسانية في البلدان العربية وقد اكتنفتها عوامل إضعاف تحتاج إلى إملاء النظر وإجراء العمل.

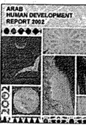
لقد كانت إنجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشرية خلال العقد الأخير، أقل من المتوسط العالمي. غير أن إنجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى. وبهذا يمكننا القول بأن المنطقة العربية هي أغنى مما هي نامية.

ولا يمكن لأي مجتمع أن يرقى درجات سلم التقدم ما لم يحسن تهيئة إمكاناته البشرية، وما لم يعزز ملكة المعرفة، وما لم يطور أنساق الحكم بما يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويؤدي إلى تطوير قدرات البشر وتوسيع خياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالذات لأكثر أفراد المجتمع حرمانًا. ولا بد من التصدي للنقص في تمكين المرأة.

فعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى في العالم، ما زال الوطن العربي مكبلاً بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر في الفرص، والتي تنجم عن ثلاثة نواقص، هي نقص في الحرية، وفي تمكين المرأة وفي حقول المعرفة. ولن يغيب النمو وحيدًا هذه النواقص، ولن يضع المنطقة على طريق التنمية الدائمة.

الأسس

السكان: لقد غطى هذا التقرير ٢٨٠ مليون عربي يقطنون ٢٢ دولة عربية في عام ٢٠٠٠م، ويشكلون ٥٪ من سكان العالم. والسكان في العالم العربي أصغر سنًا من المتوسط من سكان العالم بأسره. وتشكل الهجرة داخل البلدان العربية ومنها وإليها مظهرًا ديموغرافيًا مهمًا، إضافة إلى التحضر، حيث نجد أن نصف عدد السكان يعيش اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام ١٩٥٠م. ومازالت نسبة النمو السكاني عالية حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ما بين ٤١٠ و ٤٥٩ مليونًا في عام ٢٠٢٠م، ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين وتقل فيه نسبة الأطفال. وبقدر ما تطرح السمات السكانية الجديدة تحديات متعددة بقدر ما توفر في الوقت نفسه فرصًا كثيرة. فحجم السكان والنمو السكاني والتوزيع العمري، يمكن أن تكون نعمة أو نقمة ديمغرافية، وسيحسم أي السبيلين ستنتهج، قدرة البلدان العربية على بناء القدرات البشرية وإفلاحها في استخدامها لتلبية تطلعات الشعب لحياة رافهة.



الصحة: يتمتع الناس في معظم الدول العربية بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو ٦٧ سنة. لكن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الخالي من الإعاقة من ٥ سنوات إلى ١١ سنة. ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي ويعود ذلك جزئيًا لمعدل الوفيات العالي لدى الحوامل. كما أن نسبة الإعاقة أعلى منها عند النساء من الرجال مما يجعل من صحة المرأة أولوية من أولويات صانعي السياسات. لقد تم إحراز إنجازات جيدة في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. فقد كانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي قلصت فيها أغلب البلدان معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو ٧٠ لكل ١٠٠٠ طفل بحلول عام ١٩٩٠م.

ولكن ما زال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وفي كل منها. فهناك تفاوت ملحوظ في نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة. وهناك تحد صحي خطير هو ارتفاع نسبة توقف النمو (التقزم) التي قد تتجاوز ٥٠٪ من الأطفال دون الخامسة في بعض البلدان الفقيرة وتلك التي تعاني النزاعات. وتعتبر حوادث الطرقات والتدخين من المسببات المهمة للوفاة، ففي عام ١٩٩٨م لقي ١٨٢٠٠٠ عربي حتفهم من أمراض تتعلق بالتدخين. وفي حين أن مرض نقص المناعة المكتسبة أندر وجودًا في المنطقة منه في باقي المناطق إلا أنه ما زال أمرًا يدعو للاهتمام.

وتنفق معظم الدول العربية ٤٪ من الناتج الإجمالي

المحلي على الصحة وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق ٥,٧٪. وتؤثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلبًا على الفئات الضعيفة في المجتمع.

كما يتركز اهتمام النظم الصحية في البلدان العربية على الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية مما يغفل قياس تبعات عدم الراحة والإحساس بعدم الرضا التي تؤدي بدورها إلى كثير من الأمراض العضوية. وفي كثير من البلدان العربية لا يستفيد كبار السن من مزايا الضمان الاجتماعي لعدم كفايتها ومحدوديتها.

ويركز النظام الصحي في البلدان العربية أيضًا بشكل رئيسي على الصحة العلاجية خصوصًا في المرحلتين الثانية والثالثة. ويؤدي هذا إلى ارتفاع التكلفة ولاسيما عند اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا، الذي يقود إلى إهمال مرافق الخدمات الصحية لنسبة مرتفعة من السكان. ولا يقتصر التحدي الذي يواجهه النظام الصحي في العديد من الدول العربية على رفع المستوى الصحي العام، بل يشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة للجميع في تلقي الرعاية الصحية الملائمة.

البيئة: تقع ١٥ دولة عربية تحت خط الفقر في مصادر المياه - أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للشخص في السنة - ونجد أن تلوث اليابسة يحدث انحسارًا في الشواطئ البحرية مما يكلف الدول بين بليون وبليوني دولار سنويًا جراء الخسارة في مجال السياحة. وقد انخفضت نسبة الأرض الزراعية للفرد في الدول العربية من ٠,٤ هكتار عام ١٩٧٠م إلى ٠,٢٤ هكتار عام ١٩٩٨م. وقد أسهمت الصراعات والحروب في الإضرار بالبيئة. فلا غرو من الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات لحماية البيئة لوضع حد للتدهور البيئي

المؤلف الرئيسي للتقرير.. نادر فرجاني لـ« المعرفة »:

التقرير القادم عن «بناء مجتمع المعرفة»

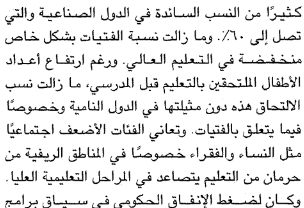

نادر فرجاني

* بدأ التفكير في المشروع مع بدايات القرن الحادي والعشرين، والألفية الثالثة، حيث تثير مثل هذه الحقب التاريخية شهية المهمومين بقضايا نهضة الأمة للتفكير في أحوالها وتدبر موضعها من التقدم البشري. وقد تزامن مع هذا وصول امرأة عربية، اجتمعت لها خصال الكفاءة والإخلاص وعلو الهمة، لقيادة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو ما أعطى دفعة قوية للعمل على المشروع. وجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزتين تؤهلانه لرعاية مثل هذا المشروع. من ناحية، يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠م مفهومًا متطورًا للتنمية يتعدى المناظير الاقتصادية الضيقة مثل تلك التي يتبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتركز على النواحي المادية والمالية في التنمية، على حين يقوم مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التركيز على دور البشر في التنمية وعلى كون الرفاه الإنساني (أو العيش الكريم: جسدًا ونفسًا) هو الغاية الأسمى للتنمية. ومن جانب آخر فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المنظمات الدولية القليلة التي تفرد قسمًا خاصًا للبلدان العربية في خريطتها التنظيمية (بينما لا تظهر المنطقة العربية مباشرة في التقسيم الإقليمي للعالم المتبع في منظمات دولية أخرى، يتبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثلاً منطقة «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» التي تضم بلدانًا عربية وغير عربية بينما لا تضم بعض بلدان عربية). وقد شارك في رعاية المشروع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا صدر التقرير تحت رعاية أهم منظمتين تعنيان بالتنمية في البلدان العربية على الصعيدين العربي والدولي، وهما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي،

من خلال تشجيع عمليات الإنتاج والممارسات العامة المحابية للبيئة.

التعليم: لقد حققت الدول العربية تطورًا ملموسًا في زيادة نسبة المتعلمين، حيث انخفضت نسبة الأمية من ٦٠٪ في عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٤٣٪ في منتصف التسعينيات. كما تضاعف معدل تعليم المرأة ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠م. وعلى الرغم من كل هذا فما زال هناك ٦٥ مليون عربي بالغًا أميًا، ثلثاهم من النساء. وليس متوقعًا أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل.

كما أن النسبة التي تنفقها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى. ففي عام ١٩٩٥م كانت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية أكثر من ٩٠٪ من الذكور و٧٥٪ من الإناث وما يقارب الـ ٦٠٪ من الذكور والـ ٥٠٪ من الإناث في المدارس الثانوية. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عشرة ملايين طفل بين سن ٦ و١٥ سنة خارج النظام التعليمي. وتبقى نسبة الالتحاق بالتعليم العالي محدودة حيث لا تتجاوز ١٣٪. ومع أن هذه النسبة أعلى من مثيلتها في الدول النامية (٩٪)، إلا أنها ما زالت أدنى كثيرًا من النسب السائدة في الدول الصناعية والتي تصل إلى ٦٠٪. وما زالت نسبة الفتيات بشكل خاص منخفضة في التعليم العالي. ورغم ارتفاع أعداد الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي، ما زالت نسب الالتحاق هذه دون مثيلتها في الدول النامية وخصوصًا فيما يتعلق بالفتيات. وتعاني الفئات الأضعف اجتماعيًا مثل النساء والفقراء خصوصًا في المناطق الريفية من حرمان من التعليم يتصاعد في المراحل التعليمية العليا. وكان لضغط الإنفاق الحكومي في سياق برامج



والاجتماعي، والمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* تبنى التقرير مفهومًا شاملاً ومتكاملاً سماه «التنمية الإنسانية» نائيًا به عن المفاهيم المعتادة للتنمية، حتى «التنمية البشرية» في مصطلح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ناهيك من «التنمية الاقتصادية» أو «الأداء الاقتصادي». ويقتضي الأمر الإشارة بإيجاز إلى أن مفهوم «التنمية الإنسانية» الذي يتبناه التقرير يقوم على أن للبشر، لمجرد كونهم بشرًا، حقًا أصيلاً في العيش الكريم، جسدًا ونفسًا. من هذه النظرة المتكاملة للكائن البشري، ومن سمو الإنسانية، على المادة، وعلى الاقتصاد، انطلق التقرير. ويترتب على هذا المنطلق أن مفهوم الرفاه الإنساني في فلسفة التنمية الإنسانية يتعدى العيش المادي الكريم ناهيك من المقاييس الاقتصادية الضيقة، إلى آفاق إنسانية أرحب مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والحكم الصالح والجمال والكرامة الإنسانية. وينسحب من هذا المنطلق أيضًا إقصاء جميع أشكال التمييز ضد البشر حسب النوع أو الأصل أو المعتقد، أين هذا من الأداء الاقتصادي؟!

* استغرق العمل على المشروع قرابة ثمانية عشر شهرًا، وواجه صعوبات عدة، منها الحصول على بيانات ومعلومات جيدة وحديثة وقابلة للمقارنة عن جوانب التنمية الإنسانية المختلفة. ومن الناحية التنظيمية، فإن إدارة مشروع شارك فيه ما يربو على خمسين باحثًا ومفكرًا (من جميع البلدان العربية تقريبًا، ومن مختلف الفروع العلمية والأجيال والمشارب الفكرية، في وظائف متباينة بين كاتب، وعضو في هيئة استشارية، وقارئ ممحص) وبالتعاون مع منظمتين، واحدة دولية والثانية إقليمية، لم يكن بالأمر السهل.

* قام تصميم سلسلة تقرير «التنمية الإنسانية في البلدان العربية» على أن يكون العدد الأول الذي صدر في يوليو (تموز)٢٠٠٢م، شاملاً لجميع أبعاد التنمية الإنسانية وفق التعريف الذي تبناه التقرير، على أن يتلوه أعداد أخرى تتناول بالتدقيق والفحص المعمق قضايا بعينها تعد ذات أهمية جوهرية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية. ويجري الآن الإعداد للعدد الثاني من تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية بالتركيز على موضوع «بناء مجتمع المعرفة». وينتظر أن يكون موضوع العدد الثالث من تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية هو «تعزيز الحرية» ■

التصحيح الاقتصادي، والتضخم وانتشار الفقر وفرض رسوم على التعليم لاسترداد كلفته - آثار سلبية على تراكم رأس المال البشري، كان وقعها أشد على الفقراء والإناث. وكانت النتيجة أن جودة التعليم تتوفر بشكل متزايد فقط للقادرين على تحمل نفقاتها. ولذلك يفقد التعليم دوره كأداة فاعلة في تحقيق الصعود الاجتماعي.

وهناك دلائل على تردي نوعية التعليم، وهو ما يعني تدني التحصيل المعرفي والقدرات التحليلية والابتكارية.

وأسهم الخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة وخريجي النظام التعليمي من جهة أخرى في ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى مما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فستمر عقود قبل القضاء على الأمية أو قبل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لتصل إلى ما حققته الدول الصناعية في منتصف التسعينيات.

الاقتصاد وتحدي التشغيل الكامل ومحاربة الفقر:

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية ما مقداره ٥٣١,٢٪ بليون دولار أمريكي أي أقل من دخل دولة أوروبية واحدة كإسبانيا والبالغ ناتجها المحلي الإجمالي ٥٩٥,٥٪ بليون دولار أمريكي. لقد أدت برامج التثبيت الاقتصادي في التسعينيات إلى تخفيض التضخم وتقليص عجز الموازنة في العديد من البلدان العربية، كما قامت الحكومات العربية بإنشاء بنى أساسية داعمة للنمو. لكن معدلات النمو ما زالت راكدة وما زال النمو عرضة للتقلبات في أسعار النفط. فقد انخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقاسًا بمعدل القوة الشرائية إلى ١٣,٩٪ فقط من الدخل للمواطن في منطقة منظمة التعاون والتنمية في أواخر التسعينيات.

وكما ذكر سابقًا، تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى. ورغم ذلك ما زال واحد من بين ٥ من العرب يقل دخله عن دولارين في اليوم. وما زال فقر القدرات أكثر استشراء بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.



وقدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية بما لا يقل عن ١٢ مليون عاطل عن العمل في عام ١٩٩٥م أو ما يوازي ١٥٪ من قوة العمل. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥ مليونًا بحلول عام ٢٠١٠م.

وعلى صعيد البلدان العربية ككل، تقوم عراقيل مؤسسية أمام توفير فرص العمل. فأسواق العمل تقليدية ومجزأة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما يجعل آلية تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فاعلة. كما أن تدابير التصحيح الهيكلي لم تهتم حقًا بالإصلاح الهيكلي الذي يضمن بناء أسواق ذات كفاءة وقادرة على المنافسة، أي الإصلاح الذي يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ولقد قام فريق العمل في التقرير بمقابلات مع شريحة عريضة من الشباب العرب ووجد أن فرص العمل والتعلم هي جُل ما يشغل هذه الشريحة. ومما يثير القلق أن ٥١٪ من المراهقين و ٤٥٪ من المراهقين الأصغر سنًا صرحوا عن رغبتهم بالهجرة معبرين بشكل واضح عن عدم رضاهم عن الأوضاع الحالية والفرص المستقبلية في بلدهم الأم.

ويشدد فريق التقرير على أن الصراعات الخارجية والنزاعات الداخلية عقبات خطيرة في وجه الأمن والتنمية، وأن أكثرها ضررًا هو الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية الذي يتنكر لأهم الحقوق الإنسانية للفلسطينيين. ومن نافلة القول أن الكلف المادية للنزاعات والعقوبات الاقتصادية وتأثيراتها الأخرى على تطور البلدان العربية تفوق

القدرة على احتسابها.

النواقص الثلاثة:

إن تحليلاً دقيقًا لمقياس التنمية البشرية يظهر أن مجال التفاوت بين الدول العربية يوازي مستوى التفاوت في العالم ككل. حيث نجد أن الكويت قد حصلت على درجة أقل بقليل من كندا التي هي في مقدمة دول العالم، بينما حصلت جيبوتي على درجة معادلة لسيراليون وهي الدولة التي حصلت على أدنى درجة في العالم من مقياس التنمية البشرية.

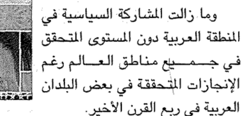
ورغم ذلك فقد حان الوقت للبحث فيما وراء المقياس المحدود للتنمية البشرية كما يعبر عنه مقياس التنمية البشرية، آخذين بعين الاعتبار أهمية التحديات الأوسع للتنمية الإنسانية كتلك المتعلقة بالحرية والمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة. ويستكشف الكاتب الرئيسي لهذا التقرير،كمساهمة شخصية منه، ميزات ومنهجية وتأثير مؤشر بديل يمكن أن يكون نقطة البداية لأبحاث أخرى. حيث سيعيد هذا البديل من ترتيب جميع دول العالم لا الدول العربية فحسب.

وعلى الرغم من الاختلافات عبر المنطقة فإن هناك ثلاثة نواقص أساسية تواجه جميع الدول العربية وهي نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص المعرفة.

نقص الحرية:

يشير استخدام مقياس نقص الحرية إلى أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعًا بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة. وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل والمساءلة المشتقة من قاعدة أخرى من البيانات الدولية هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية. وتشتمل هذه المجموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة.





وما زالت المشاركة السياسية في المنطقة العربية دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم رغم الإنجازات المتحققة في بعض البلدان العربية في ربع القرن الأخير.

وما زالت منظمات المجتمع المدني تعاني عقبات تحد من إنشائها وعملها بفعالية. وتشكل أهم هذه العقبات المعوقات البيروقراطية المتمثلة في سيطرة السلطات العامة على منظمات العمل الأهلي. ويتأرجح الآن موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية بين الرفض، والتوظيف، والحرية المقيدة. أما الإعلام فهو في أحسن الحالات حر جزئيًا.

نقص تمكين المرأة:

تبقى نسبة استخدام طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية الأكثر تدنيًا في العالم. فما زالت المرأة العربية تحتل ٣,٥٪ فقط من مقاعد البرلمانات في الدول العربية مقارنة بحوالي ١١٪ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و ١٢٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي عدد من البلدان العربية تعاني النساء أيضًا عدم المساواة في حقوقهن كمواطنات وفي الحقوق القانونية. وفي بعض البلدان العربية التي يوجد فيها مجالس وطنية منتخبة ما زالت المرأة تحرم من الحق في الترشيح والانتخاب. وما زالت واحدة من كل امرأتين عربيتين لا تعرف القراءة أو الكتابة. ويعاني المجتمع ككل تجميد نصف طاقاته المنتجة. وعلينا مخاطبة هذه الثغرات في كل المجالات: الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

نقص المعرفة:

بالإضافة إلى النقص في القدرات الذي تسببه نواقص النظام التعليمي هناك ثغرات خطيرة في المعرفة تتضمن التالي:

- شكلت النفقات العلمية عام ١٩٩٦م نسبة ٠,١٤٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع ١,٣٦٪ لكوبا و٢,٩٪ لليابان في عام ١٩٩٥م. كما نجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي.

- إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٦، ويملك ١,٢٪ فقط من المواطنين العرب حاسوبًا شخصيًا.

لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيرًا إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري فيما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكانًا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.

وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة. وما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وسيؤدي قلة المواد المتوفرة على

المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض، لـ«المعرفة»:

التقرير دعوة لإقامة حوار


خوزيه ايزرين

* لا توجد أي علاقة بين التقرير وبين أحداث ١١ سبتمبر. هما حدثان مستقلان.

لقد بدأ إعداد هذا التقرير قبل وقت طويل من أحداث ١١ سبتمبر. وعندما تم الانتهاء من إعداد التقرير ومراجعته تم إصداره ونشره.

وقد قام الفريق الرئيسي المكون من ٨ كتاب بكتابة التقرير مستندين إلى مساهمات ٣٠ كاتبًا آخرين.

كان معظم الكتاب عربًا، وقد خضع إعداد التقرير لإشراف مجموعة استشارية مكونة من أكثر من عشرين مفكر عربي، من بينهم أكاديميون، مفكرون، صحفيون، رجال أعمال، ورؤساء لجان استشارية، ووزراء من دول عربية عدة ورئيس وزراء سابق.

وتضم المصادر الرئيسية للمعلومات التي استخدمت في التقرير معلومات صادرة عن الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - الفاو - ، البنك الدولي... إلخ) ومن مصادر وطنية مثل التقارير الوطنية للتنمية البشرية ومن مكاتب الإحصاءات الوطنية، كما تمت الاستعانة بمقالات كتبت بواسطة أفراد عند تعذر الحصول عليها من مصادر أخرى. إضافة إلى ما تقدم فقد تم تحضير عشرين تقريرًا قطريًا تناولت تحليل التنمية البشرية في الدول العربية، كما تم تحضير مقالات حول المحاور الرئيسية للتقرير، والقيام باستفتاء موحد للشباب في معظم الدول العربية بمساعدة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الدول.

* من الصعب التكهن بخصوص «لو لم يأت ١١ سبتمبر هل كان للتقرير أن يحدث هذه الضجة؟» إذ إن الغرض من التقرير ليس إحداث ضجة بقدر ما هو

الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

الطريق إلى الأمام:

تملك المنطقة العربية موارد النمو، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو أين يجب استثمارها للحصول على أفضل تأثير؟ حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م، نجد أن الدول التي حافظت على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في آن بدأت أولاً بالتنمية البشرية أو عملت في المجالين بآن واحد.

في العالم العربي تتصدر المجالات التالية سلم الأولويات الاستثمارية التي يجب الاستثمار بها فورًا: الحكم الصالح، وتحرير الصوت العربي، وبناء القدرات المعرفية العربية وخفض نسبة الفقر باستخدام الطاقات الإنسانية مع وجود مؤسسات عامة فعالة لضمان النمو الاقتصادي.

بناء القدرات والمعرفة العربية:



يحث التقرير الحكومات على النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد. ويدعو إلى استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة وإلى دعم التعلم الذاتي وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية. كما يشير التقرير إلى وجود فرصة أخرى للعرب للتعاون في مجال التعليم، خصوصًا في مجالات التعليم العالي، وتطوير المناهج، وتطوير المقررات وتدريب المعلم وهي مجالات يوطد التعاون فيها جميعًا وحدة اللغة العربية المشتركة.

ويكمن محرك التغيير في تطوير نسق للحوافز

دعوة لإقامة حوار بين المواطنين العرب، صانعي القرار، المفكرين وكل المهتمين بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. وتعقد الآمال على أن يؤدي الحوار بين هذه المجموعات ومجموعات أخرى في كل بلد إلى إيجاد صيغة داخلية مشتركة مستدامة قد تساعد على توظيف أفضل الطاقات البشرية في هذه البلدان لمحاولة حل بعض التحديات التنموية التي تواجهها.

بناء على مصادر المعلومات، والاستبيانات والتقارير التي شكلت أساس التقرير فقد حاول الكتاب لفت انتباه القارئ إلى بعض أهم التحديات في الدول العربية.

هذه التحديات موجودة بغض النظر عن أحداث ١١ سبتمبر. كما أن الاتفاق على تشخيص ومواجهة التحديات التي يصفها التقرير هو أساسًا أمر داخلي خاص بكل مجتمع. وسواء تمت مواجهة التحديات بهدوء أو بضجة فهو قرار داخلي ومن الأفضل أن يتم جماعيًا.

التقرير يدعو إلى إقامة حوار بين فئات المجتمع المختلفة وصانعي القرار. وسيأخذ تفعيل التقرير أشكالاً مختلفة في كل دولة. كما أن كيفية التعاطي مع التقرير سوف تختلف من دولة إلى أخرى حسب ما يرتئيه أصحاب الشأن بخصوص معالجة التحديات التي يواجهونها بشكل جماعي. وفي جميع الدول التي توجد فيها مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن البرنامج يتشرف بمساعدة شعوب وحكام هذه البلدان لمجابهة التحديات التي يحددونها. ورغم أنه يسعدنا أن نحدد ونعرف بشكل أفضل هذه التحديات عندما يطلب منا ذلك قادة البلاد، فإن هذه المهمة تبقى بشكل أساسي مهمة وطنية.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديد مواضيع وتحديات تنموية جديدة وسيستمر في اقتراح حلول جديدة لهذه التحديات. سيحاول البرنامج أن يركز أكثر فأكثر على دوره كوسيط للمعرفة وإيصال خبرة الدول بعضها لبعض عند مواجهة تحديات مماثلة تمت معالجتها بنجاح.

وعلى الصعيد الإقليمي سيستمر المكتب الإقليمي للدول العربية في إصدار هذا التقرير سنويًا، وقد بدأ بالفعل في إعداد التقرير القادم.

وعلى المستوى الوطني فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمر في تقديم الدعم للحكومات وغيرها من الشركاء في مجال التنمية البشرية لمساعدتهم في تحقيق تطلعات شعوبهم في كل الدول التي يوجد فيها البرنامج ■

المجتمعية يدعم التجديد والإبداع ويوفر الحوافز لمن يتبنون التطوير ويكافئ المبدعين والعلماء ويوفر لهم فرصًا حقيقية للربح المادي والتميز في المكانة الاجتماعية.

ويبدأ الاستثمار في المعرفة بوضع برنامج واضح للاستثمار في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير. ولا بد من زيادة حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من مستواها المتواضع والذي يقل عن ٠,٥٪ لتصبح ٢٪ في نهاية العقد الحالي. وتستطيع المنطقة أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبيرمن خلال التركيز في مجال البحث والتطويرعلى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وكذلك المتعلقة على سبيل المثال بندرة المياه والنفط والصحة والمواصفات والمقاييس. كما يجب على الحكومات والمؤسسات أن تستقطب خبرات مليون عربي مؤهل يعملون في الدول الصناعية.

وتستطيع المنطقة البناء على بعض التجارب الناجحة في البلاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدينة دبي للإنترنت والقرية الذكية في مصر، لنشر تقانات المعلومات والاتصالات، إضافة إلى أنه يجب إعادة هيكلة قطاع الاتصالات بحيث يضمن تخفيف القيود ويفتح المجال أمام المنافسة لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

وهناك أولوية أخرى وهي الاستثمار في الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الحاسوب وفي تطوير برمجيات اللغة العربية تساعد في نشر التعليم وتدريب البالغين والتعلم مدى الحياة وربط هذا كله مع الحاجة الحقيقية لسوق العمل. وأهم من ذلك كله، هناك حاجة خاصة لبذل الجهود للنهوض بالنساء من خلال تقانات المعلومات والاتصالات بحيث يتم الاستثمار في بناء خبراتهن في مجال التقانة هذا.

كما يرى التقرير أن المحتوى وهو أهم عنصر في صناعة المعلومات لم يكن موضع الاهتمام المناسب، الأمر الذي يستدعي أن تبذل جهود كبيرة من أجل تطويره، ويرى أن تعطى الأولوية للتوسع في رقمنة الأصول التراثية بما فيها النصوص المكتوبة والأفلام والتسجيلات الإذاعية والتلفزيونية ووضعها على شبكة الإنترنت. ويعتقد التقرير أنه لن يقود إلى التقدم ولن يسوق الفنانين العرب والاختصاصيين والعلماء والطلاب والمستثمرين إلى ميدان الإبداع في توفير النصوص والمحتوى الجديد في مراسيم تذاع وأوامر تتلى، وإنما آفاق مفتوحة للعمل تهمزها إلى مجاريه الصحيحة وقنواته السليمة إجراءات وقوانين مسهلة وإغراءات حافزة. ولقد أخذت الصحافة العربية مركز القيادة في هذا المجال بنشر الصحف العربية على شبكة الإنترنت.

توظيف القدرات الإنسانية من خلال إنعاش الاقتصاد:

يرتبط تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل بشكل وثيق بكل من آلية وأهداف التنمية الإنسانية. فتحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة هو شرط ضروري، ولكنه ليس كافيًا لمواجهة تحدي التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية ولمكافحة الفقر. إن إنعاش الاقتصادات العربية يتطلب منهجًا متعدد الأبعاد ويعتمد بشكل كبير على ترسيخ التنمية الإنسانية.

يؤكد التقرير الحاجة إلى تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة وبيئة ضبط حميد، إضافة إلى ذلك يتعين بتهيئة ظروف تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير، بحيث يتم التركيز على مجالات البحث والتطوير التقاني كثيفة المهارات البشرية عوضًا عن تلك كثيفة رأس المال، وخصوصًا في مجال العلوم المعلوماتية مثل التقانة والرياضيات والفيزياء والنظريات الاقتصادية. أما الحكومات فيجب أن تتخلى عن معظم النشاطات الإنتاجية بينما تقوم على تقوية دورها التنظيمي لضمان الانفتاح والتنافس. ويجب أن يكون الهدف تشجيع التنافس ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل عالميًا. فمجمل الحديث هو أن الأسواق المحلية أصغر من أن توفر قاعدة متينة لتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصناعة. ولهذا السبب، فإن التعامل المجدي مع العولمة يتمثل في الانفتاح والاندماج البناء في الاقتصاد العالمي بحيث تشارك في تشكيله الدول العربية مجتمعة من ناحية، وتستفيد منه من ناحية أخرى. ولهذا فإن الهدف من التكامل العربي هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم، والذي يتطلب إما إنشاء اتحاد جمركي، وإما إنشاء سوق مشتركة. ويمكن أن يجلب تعاون العرب قيمة إضافية إذا ما تم التركيز في المنطقة على عدد قليل من مراكز التميز المتخصصة حيث تتوافر طاقات متفوقة. ويشمل ذلك تحلية المياه في

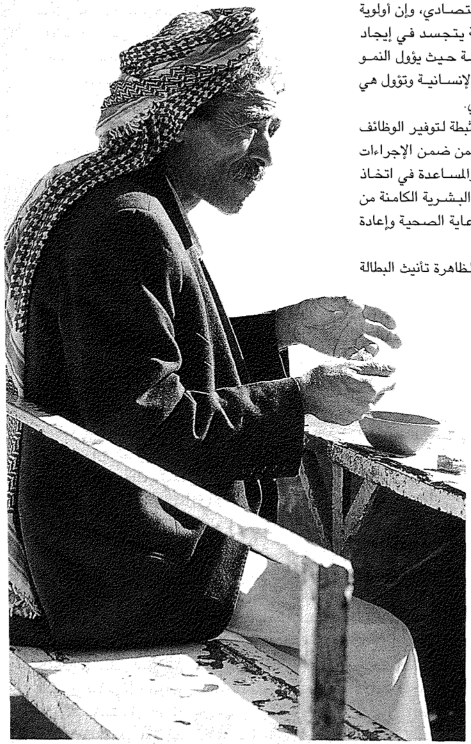
دول الخليج العربي، وبرمجة الكمبيوتر في مصر والأردن ولبنان، وصناعة الفوسفات في المغرب وتونس، والبتروكيماويات في المملكة العربية السعودية.

إن شرعية الدول ومؤسساتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على حشد الموارد في الحرب ضد الفقر. ويقتضي ذلك اعتماد نهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسي من محاور خطط التنمية الاقتصادية. فالتنمية الإنسانية هي عنصر حيوي لنجاح المنطقة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإن أولوية هذه السياسة في الأقطار العربية يتجسد في إيجاد حلقة حميدة بين النمو والتنمية حيث يؤول النمو الاقتصادي إلى تقوية التنمية الإنسانية وتؤول هي بدورها إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يجب إلغاء السياسات المثبطة لتوفير الوظائف في خطوة نحو التشغيل الكامل. فمن ضمن الإجراءات الضرورية مراقبة سوق العمل والمساعدة في اتخاذ إجراءات لصالح إطلاق القدرات البشرية الكامنة من خلال التعليم والتدريب وأنظمة الرعاية الصحية وإعادة هيكلة المؤسسات.

وهناك حاجة ماسة للتصدي لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضد المرأة في سوق العمل بما في ذلك فروقات الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يستند إلى إزالة الفروقات ما بين الذكر والأنثى في نظم التعليم والتدريب. ويتعين توفير قدرات مؤسسية وإنسانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، حيث إن نسبة الأسر الفقيرة التي تستطيع حاليًا الحصول على الخدمات المالية لا يتجاوز ٢٪. وينبغي أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل. وفوق ذلك، يجب توسيع شبكة الضمان والأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق عليها من٢,٠ إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت نفسه، هناك خطوات يجب اتخاذها لتحقيق النمو دون المساس بالبيئة والعمل على حمايتها وإعادة إحيائها حسب ما نادى به وزراء البيئة العرب



في فبراير (شباط) ٢٠٠١ م - اتفاق أبو ظبي.

ويشير التقرير إلى أضرار الصراعات والنزاعات، فهي لا تشكل مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار السياسي فحسب، وإنما تمثل أيضًا معوقات رئيسية أمام تنمية قوية ومستدامة. إن حل مشكلة المخاطر العالية للحروب الدولية والإقليمية يتطلب إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي باعتباره يقع في قلب الأزمة السياسية في المنطقة. إضافة إلى ذلك، تتطلب مواجهة المشكلات الناجمة عن الحروب الأهلية إعادة التفكير بشكل أساسي في أسلوب معاملة الأقليات الثقافية والدينية في العالم العربي.

إن النهوض بالحقوق السياسية كوسيلة لتعزيز التلاحم الاجتماعي والسلم الأهلي في العالم العربي يمثل ميدانًا للسياسة العامة يمكن أن يثمر عن عائد مرتفع للتنمية الاقتصادية والسياسية.

تعزيز الحكم الصالح:

لا يمكن إدراك درجات التنمية الإنسانية في الأقطار العربية ما لم توفر أسبابها، وتؤسس شروطها في أطر من أنساق الحكم الصالح يتطلب إصلاح جوهر الحكم، من خلال إصلاح مؤسسات الدولة وإعلاء صوت الناس. ومن أهم المؤسسات التي يجب أن يتصدى لها الإصلاح مؤسسة التمثيل والتشريع والتي تعتبر حلقة الوصل الأساسية بين نظام الحكم والشعب. فتحريرالطاقات البشرية في الأقطار العربية يتطلب تمثيلاً سياسيًا شاملاً في مجالس تشريعية فاعلة تقوم على انتخابات حرة وأمينة وذات كفاءة منتظمة. كما ينبغي أن يستصحب هذا الإصلاح إعادة هيكلة الإدارة العامة فهو ضرورة ملحة في الأقطار العربية. فالحكومات وموظفو القطاع العام بحاجة إلى أداء مهامهم بشفافية وبشكل فعال وذي كفاءة. كما أن مؤسسات القطاع العام بحاجة إلى إعادة هيكلة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والنمو من أجل القضاء على الاحتكار والتخلص من الفساد والمحاباة. ويشكل التطوير القانوني صلب عملية التطوير المؤسسي في الدول العربية لأن سيادة القانون كما تتمثل في المؤسسات القانونية والقضائية، هي حجر الأساس الذي تبنى عليه مؤسسات الحكم الأخرى بما في ذلك نزاهة وعدالة التمثيل النيابي وكفاءة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يركز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية على أن يكفل القانون والاجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين وأن يكون متسقًا مع حقوق الإنسان الأساسية ولاسيما الحقوق المتصلة بحرية التعبير والتنظيم، يكفلها ويحميها قضاء مستقل ينفذ حكم القانون بنزاهة. وقد تم وضع برنامج عمل لتحقيق ذلك في أول مؤتمر عربي معني بالعدالة في عام ١٩٩٩م الذي أصدر إعلانًا باسم «إعلان بيروت بشأن العدالة». إن تحرير القدرات والطاقات البشرية يكون بإعلاء صوت الشعب، الذي يتحقق من خلال تعزيز الحكم المحلي وتنمية العمل الأهلي وتشجيع صحافة حرة ومسؤولة. ولا يشمل تقوية مؤسسات الحكم المحلي اللامركزية ومتابعة آليات العمل فحسب، بل يجب أن يضمن مشاركة أكثر فاعلية للناس، وبخاصة الفقراء، وفي الدفع باتجاه تفعيل الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. أما تنمية العمل الأهلي فيتحقق من خلال أمرين، أولهما إزالة العقبات الإدارية القانونية التي تعوق إنشاء منظمات المجتمع المدني وعملها بفعالية، وثانيهما، أن تعمل منظمات المجتمع المدني نفسها إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار، تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي والقابل للاستمرار بالموارد الذاتية.



وهناك أمثلة عربية يحتذى بها في مجال تطوير المؤسسات السياسية للدول، منها الجهود التي تبذل حاليًا في تعزيز التمثيل الديموقراطي في أقطار مثل المغرب والبحرين. ومن التجارب المضيئة في إعلاء صوت الناس، الدور الذي تؤديه بعض المنظمات المعنية بالنهوض بالمرأة في العالم العربي.

ويبقى الاحترام الكامل للحريات وحقوق الإنسان حجر الزاوية لحكم صالح يستطيع فتح المجال أمام الإبداع ويساعد على تقوية وتفعيل المشاركة الشعبية ويؤدي إلى تنمية إنسانية متكاملة.

وأخيرًا، يلاحظ التقرير أن الأقطار العربية تقف عند مفترق طرق. والخيار الأساسي هو: هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي، بما فيه دوام البنى المؤسسية وأنماط الفعل التي أنتجت الأزمة الراهنة في التنمية، أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي ولاسيما أجياله القادمة ■

التحميل الزائد على الكهربـاء

قـاتـل

الوقايـة هي الغايـة ٩٩٨





























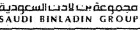










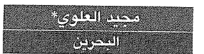








تشاؤم في التشـ

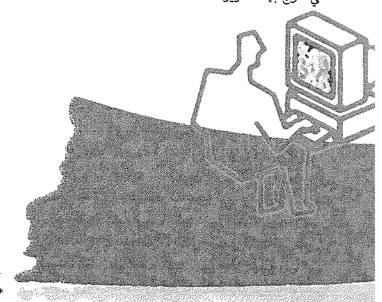
ـخيص وتفاؤل مفرط في العلاج!


مجيد العلوي*
البحرين

أثمر الجهد المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقريرًا حول التنمية الإنسانية في العالم العربي، ومسببات تعثرها وحقائق حول تأخرها، وتوصيات عامة للنهوض بها. ومن خلال القراءة في تقرير الفريق الباحث في شؤون وشجون ٢٢ دولة تضم ٢٨٠ مليون إنسان يشتركون في اللغة والدين والتراث التاريخي، يمكن إيجاز ما تم التوصل إليه في اعتبار المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأخرًا في تنمية مواردها البشرية.

لم يكتف الباحثون، بقيادة عالم الاجتماع المصري المعروف الدكتور نادر فرجاني، باستعراض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي، بل انغمسوا في السياسة، السياسة العالمية والسياسات المحلية، وهو انغماس ربما خرج عن حدود منهج البحث المناط بالفريق، إلا أنه كان كما يبدو ضروريًا لرسم الإطار العام للصورة التي خرج بها التقرير.

وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي نعيش ذكراها الأولى هذه الأيام، وما تمثله تلك التداعيات من ازدياد عامل «الخوف» الذي يعم المنطقة، وهو الشعور الملازم لها منذ قيام إسرائيل على أنقاض فلسطين في عام ١٩٤٨م. ولعل تقاطع السياسة الدولية، أو بالأحرى الأمريكية مع السياسات المحلية إثر تلك الأحداث الجسام هو أحد

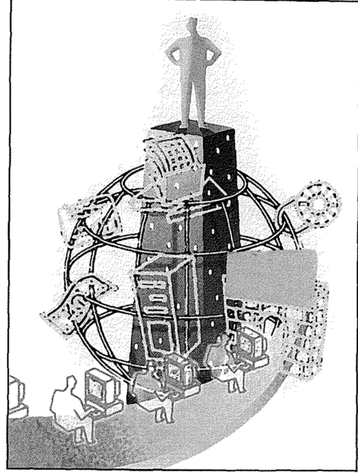


* الأمين العام المساعد لمركز البحرين للدراسات والبحوث.

العوامل الحاسمة في تقرير حاضر ومستقبل تنمية الإنسان العربي.

وحتى قبل تفجيرات سبتمبر، مارست الدولة الصهيونية وما زالت عملية خنق الشعب الفلسطيني وتفويت فرص التنمية للإنسان الفلسطيني بالخصوص، وللإنسان العربي عمومًا. فالاحتلال الإسرائيلي لمدن وبلدات الفلسطينيين نتج عنه تدمير البنى التحتية للاقتصاد والمجتمع، ونهب الأراضي والمياه وإقامة المستعمرات اليهودية، وحجب الأموال عن السلطة الفلسطينية، والأهم تضييق الخناق على المواطن الفلسطيني الذي بات يسعى لمجرد الحياة والإفلات من الموت، وليس تطوير الذات وتنمية المهارات واكتساب المعارف.

على صعيد عربي أوسع، يرى التقرير أن استمرار النزاع العسكري بسبب السياسة الإسرائيلية القائمة على العدوان العسكري، والتهديد به، استطاع أن يغير من الأولويات الوطنية، في العديد من البلاد العربية حيث اتجهت الجهود والأموال للإنفاق العسكري والسياسي والإعلامي للتصدي للعدوان بدلاً من التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.



في المجال السياسي أيضًا يتعرض التقرير إلى غياب الديموقراطية وانعدام الحريات في العالم العربي ويحاول ربط تدني حقوق الإنسان السياسية بتباطؤ التنمية البشرية والتنمية بمفهومها العام. ويشير التقرير إلى موجة الديموقراطية والتعددية السياسية التي عمت أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا حتى إفريقيا في أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والتجربة الشيوعية في الحكم، حيث يذكر أن بلدان العالم العربي لم تشملها مياه تلك الموجة، وظلت بمنأى عن التطور الديموقراطي، خالصًا إلى أن ذلك كان له بالغ الأثر في عدم (تحرر) الإنسان العربي سياسيًا وبالتالي عدم قدرته على النمو اقتصاديًا واجتماعيًا.

لابد من وقفة نقدية سريعة لهذا الجانب من التقرير، قبل الانتقال إلى مجالات تخصصه الأصلية، أي التنمية في قطاعي الاقتصاد والاجتماع. فلا شك أن العدوان الإسرائيلي يعتبر من أهم المعوقات في وجه التنمية للإنسان الفلسطيني في الداخل، إلا أنه لم يمنع نمو هذا الإنسان خارج حدود فلسطين، حتى في الداخل، فالشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب العربية تعلمًا وعملاً أينما حل أبناء فلسطين، سواء أكانوا في الجوار أم في منطقة الخليج العربي أم في أوروبا وأمريكا. أما إذا كان الحديث هو عن المؤسسة الفلسطينية بعد أوسلو، وما أصابها إثر الهجوم الغاشم منذ ٢٩ مارس ٢٠٠٢م، فإن استنتاجات التقرير تكون أقرب للصواب.

على صعيد الدول العربية، فرغم أن الأولويات الوطنية أصيبت بالخلل نتيجة استمرار الصراع العربي-الصهيوني كما يدعي المؤلفون، فذلك ناتج من سوء الإدارة والحكم والتسلط بدرجة أكبر منه نتيجة للاستعدادات الحربية. ذلك أن العدو، وهو في استعداداته وحربه، لم يغفل تنمية الإنسان، وإشاعة الحريات للمواطن اليهودي وتطوير الاقتصاد، بل إنه اعتبر ذلك من أهم أسس الإعداد والاستعداد للمعركة معنا وعدوانه علينا.

من جهة أخرى فإنه حتى التطور الديموقراطي في الواقع لا يعتبر شرطًا ملازمًا لتنمية الإنسان. وهنا لابد من التزام الحذر، حيث أريد التأكيد أن من أهم حقوق الإنسان هي الحقوق السياسية والمدنية، وحرية التفكير وإبداء وجهات النظر المخالفة لتلك الرسمية المباحة وأن مبدأ الفصل بين السلطات، والمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية

على الحكومات وقيام دولة المؤسسات وسيادة القانون هي مطالب ضرورية للإنسان العربي. إلا أن ذلك ليس ملازمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا ينتجها كما يستنتج الباحثون. ولنا في تجارب سابقة وحاضرة خير دليل.

لقد شهدت جمهورية تشيلي في أمريكا اللاتينية وتحت حكم الدكتاتور العسكري بينوشيه في السبعينيات أكثر سنوات ازدهارها الاقتصادي، ونجحت برامج التنمية فيها بدرجة لافتة للنظر. ولم تشهد كوريا الجنوبية نموًا اقتصاديًا كالذي شهدته أيام حكومة باك العسكرية في الستينيات.

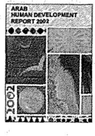
اليوم نشاهد الصين اللاديموقراطية وهي تنمو اقتصاديًا بوتيرة تغبطها عليها ديموقراطيات العالم العريقة، ففي الوقت الذي يبلغ معدل حجم النمو الاقتصادي عالميًا ٦٪، تتباهى الصين بنسبة ٨٪ أو ٩٪. نفس الأمر يمكن أن يقال عن سنغافورة تلك الدولة الصغيرة التي أصبحت من الدول الراقية والنامية، يزيد معدل دخل الفرد فيها على ٢٥ ألف دولار سنويًا، وبها أعلى نسبة من مستعملي الحاسوب وغزاة الإنترنت، كل ذلك تحت حكم لي كوان يو الاستبدادي.

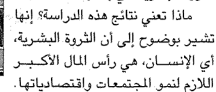
وهكذا، فإن التطور الديموقراطي مع ضرورته وأهميته للعالم العربي، فليس هو في الواقع شرطًا لازمًا للتطور الاقتصادي، كما يستنتج التقرير وليس في هذا انتقاص للدعوة لإعطاء الإنسان العربي مساحته اللازمة من الحرية كما أشرنا.

وعليه فإن التقرير في رأيي لم يحالفه الحظ في هذا الربط الوثيق بين التطور الديموقراطي وانتشار الحريات وبين النمو الاقتصادي، رغم التسليم بأن الإنسان المخنوق سياسيًا ومدنيًا، لن يكون إنسانًا ناميًا بمعنى الكلمة الاصطلاحي. مع ذلك فإن عدم نشوء دولة المؤسسات وسيادة القانون في العالم العربي له انعكاسات خطيرة في غياب المحاسبة والشفافية، وهو ما يعتبر معوقًا ضخمًا للاستثمار، فرأس المال، داخليًا كان أو خارجيًا، وفي غياب سلطة القانون التي تحميه من تدخلات وأطماع ذوي الشأن الذي يعملون خارج إطار القانون، لن يجازف ولن يساهم في التنمية الاقتصادية.

الثروة البشرية

ويشير التقرير إلى أن دراسة أجريت على ١٩٢ دولة في العالم أشارت إلى أن الثروة الطبيعية كما يسميها، أي السيولة المالية تساهم بنسبة ٢٠٪ في النمو، بينما تساهم الثروة المادية، أي الآلات والمعدات والبنى التحتية





بنسبة ١٦٪، وتبقى حصة الأسد لعامل الثروة البشرية، أي بنسبة ٦٤٪.

ماذا تعني نتائج هذه الدراسة؟ إنها تشير بوضوح إلى أن الثروة البشرية، أي الإنسان، هي رأس المال الأكبر اللازم لنمو المجتمعات واقتصادياتها.

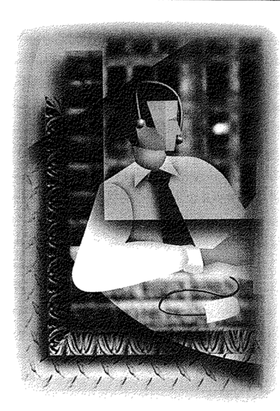
وهنا يذكر التقرير أن هناك ٦٥ مليون عربي بالغ يعاني داء الأمية (تحتل النساء ثلثا هذا الرقم)، والأخطر من ذلك أن عشرة ملايين طفل عربي في سن الدراسة الابتدائية (٦ - ١٥ سنة) غير ملتحقين بالتعليم، وأن هذا الرقم سيقفز في العام ٢٠١٥م إلى ٤٠ مليون، إذا ما استمرت وتيرة التسيب على ما هي عليه. ومع أن الإنفاق على التعليم قد زاد بنسبة ٥٠٪ منذ العام ١٩٨٠م حتى ١٩٩٥م وهي نسبة تضاهي معدلات النمو على الإنفاق في الدول النامية فذلك كما يبدو نمو في الكم التعليمي وليس النوع. فحتى الذين هم في سلك التعليم من أطفال وشباب العالم العربي، فإن نوعية مخرجات التعليم عندنا لا تتناسب وخطط التنمية (إن وجدت)، أي أنها لا تتناسب وحاجات سوق العمل. فبينما تتطور الأعمال، ولاسيما ذات القيمة المضافة في عصر ما يسمى بالعولمة، وتتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ثورة لا تقل عن تلك التي شهدها العالم في عصر النهضة الصناعية قبل أكثر من مائة عام، وفي زمن الاعتماد المتبادل (إن لم نقل الصراع) لاقتصاديات العالم وثقافاته فإن مناهج التعليم وهيكلياته ومساراته في العالم العربي ما زالت تراوح مكانها منذ نصف قرن. وإذا تم إدخال بعض التعديلات الصورية على وسائل التعليم ومناهجه، فإن الجسم الأهم، بما في ذلك تفاصيل العملية التعليمية تعيش خارج الزمن، متخلفة عنه.

وتكفي الإشارة إلى أن ٠,٦٪ فقط من المواطنين العرب يستخدمون شبكة المعلومات العالمية الإنترنت بينما لا يتمكن أكثر من ١,٢٪ منهم من الوصول إلى جهاز الحاسوب (الكمبيوتر). ويودي هنا الإشارة إلى خطأ كبير في الاستنتاج العام للتقرير، وهو خطأ تناقلته وكالات الأنباء وتناوله المحللون، كأنه حقيقة لا مراء فيها ألا وهو التعميم بين أقاليم العالم العربي، وهو خطأ كان يمكن تلافيه ببعض السطور، ولاسيما أن التقرير نفسه لم يقع في الخطأ. وكمثال سريع على المفارقة بين الاستنتاج النهائي المعنون (مستقبل للجميع) وبين تفاصيل التقرير فيما يخص استخدامات الإنترنت والكمبيوتر نلاحظ البون الشاسع بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان من جهة وبقية دول المنطقة العربية من جهة أخرى. فبينما تصل نسبة من لديهم

حواسيب شخصية في دول الخليج ولبنان ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، تصل في بعض البلدان العربية إلى ٢٪ أو ٥٪. الشيء نفسه ينطبق على استخدامات الإنترنت ومواقع الإنترنت.أقول إن التعميم في الاستنتاجات النهائية لا يتناسب مع تفاصيل التقرير التي تقرر أن «هناك ارتباطًا قويًا بين مدى الفجوة الرقمية في كل بلد عربي ومستوى التنمية البشرية». ولعل الخطأ المنهجي في ربط العالم العربي في (حزمة) واحدة ألحق ضررًا كبيرًا بالدول التي تبذل جهودًا أكبر وتخصص موارد أكثر للتنمية البشرية لشعوبها، مقارنة بتلك التي هي أقل حظًا وأسوأ إدارة، حيث تطلق العبارات المعممة مثل «تأتي المنطقة في ذيل القائمة العالمية فيما يخص عدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الشبكة». فهل صحيح أن الإمارات العربية المتحدة أو البحرين أو لبنان كأمثلة ثلاثة متخلفة في هذا المجال عن الدول الإفريقية والآسيوية أو حتى بعض دول أمريكا اللاتينية؟ بالطبع لا.

على صعيد البحث العلمي يشير التقرير إلى حقيقة خطيرة جدًا وهي غياب هذا النشاط الحساس من هموم الحكومات العربية وعدم تخصيص الموارد اللازمة لتشجيع العقول العربية على البحث والدرس. ولو رجعنا إلى الخلف بعيدًا، في عصر النهضة الإسلامية الكبرى لرأينا التاريخ تسطره العقول العربية بنتاجها العلمي، حيث برز فطاحلتهم في أهم العلوم، من كيمياء وأحياء إلى رياضيات وفلك وطب، وهي أعمدة العلوم التي استندت إليها حضارة القرن العشرين. أما اليوم فالدول العربية لا تخصص أكثر من ٠,٥٪ من ناتجها القومي على البحوث والباحثين، وهي نسبة تعادل نصف المعدل العالمي.

ولم يشر التقرير إلى أنه وحتى نتاج تلك البحوث لا يستغل من قبل الدولة العربية لتطوير صناعتها وزراعتها وإدارتها أو برامجها التنموية الأخرى، حيث تقبع الدراسات والبحوث في خزائن المراكز والمعاهد المختصة، فلا ربط بالدولة ولا ربط برأس المال. فالنتاج الفكري، والتجريبي للباحثين العرب لا يترجم إلى خطط ومشاريع وطنية، كما لم يشر التقرير إلى العجز في الصناعات التحويلية التي تمتاز بها اقتصاديات دول عملاقة في آسيا كالصين وكوريا الجنوبية وحتى اليابان في بادئ نهضتها الحديثة إثر خروجها مكسورة من الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإن الاستثمار في البحث العلمي يعاني الفقر السابق واللاحق، كما يعاني نزفًا في العقول المبدعة التي اتجهت لأوروبا وأمريكا إما هربًا من جحيم الأوضاع السياسية والإنسانية في بلدانها، وإما بحثًا عن مجالات التطوير والثروة في العالم الصناعي.



الاقتصاد والفقر

ولم تهرب العقول فقط، فقد هربت رؤوس الأموال المحلية إلى أمريكا وأوروبا، إذ تقدر دراسة أجريت مؤخرًا أن رؤوس الأموال من ثلاث دول خليجية فقط والمستثمرة في الغرب تصل إلى أكثر من ألف مليار دولار أمريكي. فإذا هربت رؤوس الأموال المحلية، فكيف نقنع رؤوس الأموال الأجنبية بالهجرة المعاكسة؟!

وهناك مسببات أخرى ذات طابع هيكلي وقانوني تمنع تدفق الاستثمارات للمنطقة العربية، منها عدم نمو القطاع الخاص، وتفشي الفساد المالي والإداري وضعف الصناعة المصرفية والمالية وقوانينها، وازدياد البيروقراطية، أو ما يعرف بالشريط الأحمر (**Red Tape**)، مما يعرقل محاولات المستثمرين الأجانب في البلاد العربية، أو حتى المستثمرين العرب في منطقتهم.

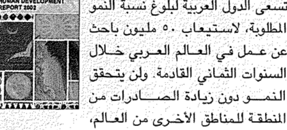
ولقد أدى ضعف اقتصاديات المنطقة العربية إلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل، إذ تبلغ حسب التقرير ١٥٪ من القوى العاملة وهي نسبة تعادل ضعفي المعدل العالمي، وقد بلغ عدد العاطلين في العالم العربي ٢٠ مليون نسمة بينما النمو السكاني يضيف سنويًا ٦ ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الباحثين عنه) وهي نسبة أكبر من مثيلاتها في المناطق الأخرى. ولما كان معدل البطالة من أعلى المعدلات في مناطق العالم جميعها، فإن مهمة إيجاد فرص عمل جديدة في المنطقة العربية أكبر منها في أي

منطقة أخرى. ونقتبس من التقرير (أنه وعلى الرغم من حجم المهمة، يحتاج تأمين مشاركة الناس الاقتصادية التزامًا سياسيًا واضحًا بالقضاء على البطالة كأولوية وطنية وقومية).

ولاستيعاب العاطلين يوصي المؤلفون بالتركيز على إيجاد فرص عمل في القطاعات ذات الكثافة العمالية لكن ذلك يعني تدني الأجور وهي أم المشاكل وبالتالي تحتاج إلى إيجاد فرص عمل في القطاعات المرتفعة المهارة وعالية الإنتاجية. وهي فرص يرى التقرير أن العولمة توفرها. ولم يذكر التقرير الفرص التي تدمرها العولمة بالقضاء على الصناعات المحلية والتقليدية ومضار التجار.

والتقرير يشير إلى أنه إذا توفر الالتزام السياسي، فإن المنطقة العربية لديها من الموارد ما يؤهلها لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. وفي رأيي أن التقرير مفرط في تفاؤله في هذا التنظير، كيف يمكن لاقتصاديات يعترف هو بضعف بناها التحتية ومهارات مواردها البشرية أن توفر ٧٠ مليون وظيفة في عشر سنوات؟ هذا ولم يشر التقرير إلى حجم العمالة الأجنبية الوافدة في منطقة الخليج والسياسات الواجب اتخاذها لإحلال العمالة الوطنية محلها.

كما أن هذه الأعداد الغفيرة من العاطلين لا تحظى بالرعاية الاجتماعية من قبل الحكومات، مما يعني ببساطة ازدياد الفقر في أوساطهم، وهو ما له أعظم الأثر على تفشي الجهل والمرض وحتى التطرف السياسي والديني. وتحتاج اقتصاديات المنطقة للنمو بمعدل ٥٪ سنويًا لكي تستوعب العاطلين عن العمل اليوم وكذلك الداخلون إلى سوق العمل في السنوات القادمة. إن ما يسميه التقرير بـ(لعنة الفقر) تصيب الملايين من العرب، حيث لا ينال ٢٠٪ من المواطنين العرب نصيبًا من الثروة إلى النزر اليسير، أو دولارين في اليوم لكل واحد منهم، مما يعني تدنيًا رهيبًا في نوعية الحياة أو الخيارات والفرص المتاحة. إن عدم توزيع الثروة في العالم العربي توزيعًا عادلاً ينبئ بعواقب وخيمة للمستقبل أهونها ضعف عام في جسم الأمة وأسوئها احتمالات الفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي وحتى الحروب الأهلية، والنزاعات بين دول المنطقة. فالفقر في أوصال التنمية البشرية يعتبر عبئًا على الأمة وتهديدًا لأمنها، وهو أسوأ من الفقر الفردي الذي هو أولاً عبء على الفرد والعائلة فقط. مع ذلك فإنه ولمواجهة لعنة الفقر فلا مفر من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو أمر لن يكون ممكنًا في ظل المعوقات التي أشرنا إليها آنفًا. إذ إن المطلوب هو أن



تسعى الدول العربية لبلوغ نسبة النمو المطلوبة، لاستيعاب ٥٠ مليون باحث عن عمل في العالم العربي خلال السنوات الثماني القادمة. ولن يتحقق النمو دون زيادة الصادرات من المنطقة للمناطق الأخرى من العالم، والتي يذكر التقرير أنها لا تتعدى ١,٥٪. بينما المعدل العالمي هو ٦٪. ومن الجدير ذكره أن هذه الصادرات تشمل صادرات النفط ومشتقاته والتي تمثل ٧٠٪ منها. إذًا الصورة خطيرة في حال استثناء النفط من الصادرات العربية. وتكفي الدلالة على ضعف اقتصاديات العالم العربي أن مجموع الناتج المحلي لكل الدول العربية (٥٣١,٢ بليون دولار) تقل بـ٦٠ بليون دولار تقريبًا عن الناتج المحلي لدولة أوروبية متوسطة الغنى مثل إسبانيا.

على صعيد تفشي الفقر يقع مؤلفو التقرير مرة أخرى في استنتاجاتهم النهائية في فخ التعميم، بينما وفقوا في تفاصيل التقرير في الإشارة إلى أن منطقة الخليج تتقدم كثيرًا عن العديد من الأقاليم العالمية في آسيا وإفريقيا والكاريبي وحتى بعض دول شرق ووسط أوروبا. مع ذلك فإن عدم استثمار عائدات النفط والغاز من الدول الخليجية في بناء أسس اقتصادية، صناعية وزراعية وخدماتية لضمان الاستدامة، لا يبشر بخير للمستقبل.

الخلاصة

ختامًا، لابد من الإشادة أولاً بشمولية التقرير طولاً وعرضًا وعمقًا، فقد تعرض لأهم الأمراض المستعصية في الثروة البشرية للوطن العربي، وشمل المنطقة بأسرها، وتعمق في مواضيع حساسة.

لكنه لابد من الإشارة إلى أن التقرير تميز بالتعميم لبعض المظاهر والأرقام، ولاسيما في ديباجة الاستنتاج، وهو ما أخذ به المحللون والناشرون للتقرير مما يعتبر إجحافًا لبعض الزوايا المضيئة في العالم العربي. وقد أدى التعميم إلى الحديث عن العالم العربي كأنه دولة واحدة لها نفس السياسات والمحفزات والمشجعات والحال أن هذا أبعد ما يكون عن الصواب. وبالإضافة إلى خطيئة التعميم الاستنتاجي تميزت اللهجة العامة للتقرير بالتشاؤم المفرط في التشخيص والتفاؤل المفرط إلى درجة التنظير الإعلامي الفضفاض في وصف العلاج. يبقى أن التقرير وثيقة من الضروري الاطلاع عليها وتحليلها والاستفادة منها من قبل القائمين على شؤون المنطقة العربية ومؤسساتها الوطنية والقومية■

استهداف مداخيل النفط وتغيـ

ـب كلفة الصراع العربي الإسرائيلي

أصدرت الأمم المتحدة للمرة الأولى تقريرًا شاملاً حول التنمية الإنسانية في العالم العربي في حين كانت من قبل تخص كل دولة عربية على حدة بتقارير مستقلة. يتضمن التقرير معلومات إحصائية مهمة عن العرب تشمل مجالات العمل والصحة والتربية والتعليم وحرية الصحافة والممارسة الديموقراطية وحقوق الإنسان، بعضها معروف والبعض الآخر لم ينشر من قبل. ويقارن معدو التقرير بين منطقتنا وأقاليم أخرى في العالم، لتحديد الموقع العربي في التنمية البشرية بالقياس إلى الدول الأكثر تقدمًا والدول الأقل تقدمًا. وينتهي التقرير إلى استنتاجات أبرزها المطالبة بانتشار الديموقراطية وإطلاق حرية التعبير. وترد فيه عبارت معروفة ومتداولة من نوع أن التنمية تسير جنبًا إلى جنب مع التعبير الحر. ويطالب موقعوه باستثمار الأموال النفطية في العالم العربي وبفتح سوق مشتركة وبالمزيد من التبادل في الإطار المشترك. ويدعون إلى توحيد المناهج التربوية أو تحقيق التجانس فيما بينها إلى غير ذلك من الاقتراحات التي تتناسب مع ما يتطلع إليه غالبية العرب والذي كان يتم تناوله أحيانًا كثيرة بوسائل أيديولوجية استخدمتها طويلاً التيارات البعثية والناصرية.

فيصل جلول*
لبنان

تطرح هذه المبادرة غير المسبوقة عددًا من الأسئلة حول شكل ومضمون التقرير وظروف إعداده، نبدؤها بالظروف:

تفيد الملاحظات التفسيرية المرفقة أن فريق عمل من اختصاصيين عربًا عمل على إعداد أوراقه وتولى صياغته، وذلك للقول أنه رؤية عربية عن العالم العربي تتبناها الأمم المتحدة وليس العكس. لا بد من الاعتراف أن هذه الخطوة ذكية للغاية، فلو صدرت الانتقادات الواردة في التقريرعن اختصاصيين غربيين لأثارت اعتراضات ولانتشر الشك حول الأهداف المبيتة التي تقف وراء هذا العمل. أما وأن المشرفين عليه عرب ومعروفين في بلدانهم بنزعتهم الإصلاحية فهذا يضفي مصداقية حقيقية على النص ويتيح تقبلاً أكبر له، فضلاً عن الثقة به وهي عنصر أساسي في مبادرة من هذا النوع.

---

* كاتب لبناني مقيم في باريس.

بيد أن عروبة المسؤولين عن هذه المبادرة لا تعفيها من النقاش لا بل تجعله أكثر تطلبًا، وتحفز على المزيد من اليقظة والتأمل، وهذا مع الأسف ما افتقرت إليه محاولات نقاش عديدة اقتصر أصحابها على تناول النواقص المحتملة والبحث في مسائل تقنية من نوع جواز أو عدم جواز اعتماد مؤشر القياس الفلاني أو الإحصاء العلاني في رصد الظواهر واستخلاص النتائج..إلخ. والقليل من النقاش فقط تصدى للأساسيات.(راجع مقال د.نجيب عيسى في النهار البيروتية في ٢٠٠٢/٨/١٧م، مقالات أخرى في الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٦م).

في السياق نفسه لا بد من التوقف عند فكرة تخصيص الأمة العربية بنص مستقل من بين كل المجموعات العالمية الأخرى. فهل تعكس اقتناعًا لدى الأمم المتحدة بضرورة توحيد العرب اليوم بعد أن كانت تنظر إليهم من قبل ككيانات مستقلة عن بعضها البعض في مجال التنمية الإنسانية؟ وإذا كان الرد إيجابيًا فهل يتصل الأمر بتغيير في منهجية نظر هذه المنظمة الدولية للتنمية) ثم لماذا يقتصر تطبيق هذه المنهجية على العرب وحدهم ولا يشمل دول أميركا اللاتينية أو دول إفريقيا جنوب الصحراء أو غيرها؟ هذه الأسئلة لا تشغل التقرير ولم تصدر إجابات عنها من المعنيين بالأمر.

ثمة من يقول إن حصر المسألة بالعرب مجتمعين مؤشر إيجابي على إنصافهم، وبالتالي يجب أن يلغي تساؤلات من هذا النوع، وأن هذه المبادرة يجب أن تحظى برضا القوميين المعتدلين ومن بينهم كاتب هذه السطور. لا يخلو هذا القول من الصحة لكنه في الوقت نفسه لايستدعي إهمال البحث في دوافع المبادرة وأهدافها وهي تتعدى بنظري الصياغة البريئة والموضوعية التي تميز لغة التقرير.



الظروف والدوافع

ما يسترعي الانتباه هو تزامن نشر التقرير مع الحديث المتزايد في الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب عن تمويل الإرهاب والإشارة إلى أموال النفط بوصفها مصدر هذا التمويل، وتوزيع التقارير تلو التقارير عن دعم الدول النفطية للاستشهاديين الفلسطينيين وإعانة ذويهم على الصمود بوجه الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن تمويل ودعم الإسلام والمؤسسات الإسلامية في مختلف دول العالم ومساعدة الشيشان والبوسنيين...إلخ. وفي سياق آخر يتسلح العرب عمومًا بأموال النفط ويبنون دفاعاتهم بمواجهة إسرائيل وغيرها بموارده المباشرة أو غير المباشرة. كل ذلك يحتمل ألا يكون غائبًا عن أذهان الذين يقفون وراء هذه المبادرة سواء كانوا عربًا أم أجانب. وسأتحدث مفصلاً عن هذه النقطة في السياق.

إن الشكوى الغربية، والأميركية خاصة، من هذه النزعة العربية ربما تستدعي بنظر أصحاب القرار الدولي تدخلاً ورسم تصور آخر لصرف العائدات النفطية أو قسم منها. لذا ليس من باب الصدفة المحضة أن يركز تقرير الأمم المتحدة على القول أن العرب فقراء رغم وجود الثروة بين أيديهم وأن يدعو لاستثمارعائدات النفط في العالم العربي وفي التنمية البشرية العربية.

من جهة ثانية يتزامن صدور التقرير مع تصور غربي يقول إن ظاهرة الإرهاب تتجذر في صفوف فقراء العرب والمسلمين. وحتى يتسنى القضاء على الإرهاب لابد من تجفيف الينابيع التي تغذيه والفقر من أهمها. بما أن تجفيف ينبوع الفقر يحتاج إلى تنمية بشرية مكلفة فإن الكلفة تأتي من المكان عينه المشكو منه أي من النفط المتهم بتمويل الإسلام العالمي. بعبارة أخرى يتصدى التقريرللظاهرتين معًا أي لطريقة صرف الأموال النفطية والتصدي للفقر كرافد للإرهاب.!!

من جهة ثالثة يصدر التقرير في وقت يشتد فيه الحديث عن شكوى إسرائيلية متصاعدة من الدول النفطية حيث يقال إن أموال النفط الموظفة في الفضائيات الخليجية العربية ساهمت إلى حد كبير في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وأن الدول النفطية اتخذت موقفًا فعالاً في الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين، وأن قوة العرب الأساسية ليست في أسلحتهم وإنما في موقعهم النفطي على الصعيد العالمي. لذا فإن الدعوى إلى حصر الاستثمارات النفطية في مشاريع بعيدة عن الصراع مع إسرائيل وربما ضمن تعاون عربي إسرائيلي بعد السلام المفترض بحسب المعادلة التي طرحها شيمون بيريز.. من العرب الأموال واليد العاملة الرخيصة ومن إسرائيل العقول والتكنولوجيا لإقامة شرق أوسط مزدهر، هذه الدعوة يراد منها تحقيق أغراض إسرائيلية وأميركية أكثر بكثير من الحرص المفاجئ على الفقر والفقراء في العالم العربي.

يبقى القول أن التقرير يعطي اندفاعة حقيقية للتيار القومي العربي ويعزز حجج هذا التيار في حل مشاكل العرب مع فارق كبير هو أن الأفكار القومية البعثية والناصرية كانت تركز على الوحدة العربية كسبيل لاسترجاع فلسطين كل فلسطين، وتفترض أن النفط العربي هو السلاح الأكثر فعالية لتحقيق هذا الغرض، في حين أن تقرير الأمم المتحدة يوحي بالنفط من أجل التنمية للحفاظ على إسرائيل ودمجها بالعالم العربي وبالتالي فك الارتباط بين النفط والإسلام السياسي ومن ثم إقامة نوع من الارتباط بين النفط والتيار الحداثي القومي العربي الذي يقبل بإسقاط الصراع مع إسرائيل من كل حسابات التقدم والتنمية في العالم العربي.

ويظهر لي أن الملاحظات السابقة حول ظروف صدور التقرير والافتراضات التي أشرت إليها حول بعض دوافعه تتأكد تدريجيًا لدى التعمق في مضمونه. علمًا بأن معطيات التقرير تتحمل أكثر من قراءة واحدة سنعرض لها للتو.

مضمون التقرير

يركز الباحثون الذين أعدوا النص على معطيات إحصائية تسلط أضواء كاشفة على أحوال الأمة العربية في مجالات الأمية والمساواة بين المرأة والرجل وحرية التعبير والتكنولوجيا. ويؤكدون تخلف العرب في هذه المجالات عن غيرهم من الشعوب المتقدمة، وعلى اقترابهم من الشعوب المصنفة في أسفل الترتيب العالمي. مثال: يحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ عامًا لمضاعفة دخله في ظل نهج النموالحالي بينما يحتاج المواطن في مناطق أخرى من العالم إلى ١٠ سنوات لمضاعفته. مثال ثان: تضاءل الناتج المحلي للفرد العربي إلى نصف مثيله في كوريا الجنوبية بينما كان أعلى من معدل الناتج للفرد في منطقة النمور الآسيوية في عام ١٩٦٠م. مثال ثالث: عدد السكان في العالم العربي سيكون ٤٥٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠م وهو اليوم ٢٨٠ مليون نسمة. هذا الرقم بحسب النص يمكن أن يكون نقمة ونعمة. نقمة إذا تخلف العرب في التنمية البشرية ونعمة إذا أفلحوا فيها.

مثال رابع: سيكون لدى العرب ٢٥ مليون عاطل عن العمل في العام ٢٠١٠م وتفاديًا للبطالة صرح ٥١٪ من المراهقين بأنهم يرغبون في الهجرة إلى الخارج مستقبلاً لخلو بلدانهم من فرص العمل.

مثال خامس: يملك ١,٢٪ من العرب حاسوبًا شخصيًا وهي أقل نسبة في العالم...إلخ. في إشارة لا تخطئ على تخلفهم في المجال التكنولوجي. ويضاف إلى هذه الأرقام معلومات إحصائية أخرى عن الأمية في العالم العربي وعن المشاركة في البرلمان والممارسة الديموقراطية والترجمة وغيرها من المجالات التي ذكرناها آنفًا.

في تعليق على المعلومات الإحصائية المذكورة يقول السيد عبداللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مساهم في الإشراف على برنامج الأمم المتحد ة يقول: الدول العربية لم تحقق إنجازًا واحدًا يذكر على الصعيد العالمي خلال نصف قرن. ورد قوله في صحيفة النهار البيروتية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٧م ويستند في استنتاجه هذا إلى بعض الأرقام الواردة في التقرير. في حين يرى معلق إسرائيلي أن العرب لا جدوى منهم، وأن هذه الخلاصة يمكن

التوصل إليها من خلال تقرير للتنمية الإنسانية أعده عرب لصالح الأمم المتحدة.

القول الأول يتناسب مع مساهمة السيد الحمد في حل مشاكل العالم العربي ويراد منه إيجاد صدمة تدفع العرب إلى الالتفات إلى مصيرهم ومعالجته بطريقة عصرية. ونظن أن شعور الحمد لا يختلف عن شعور الباحثين والمثقفين الذين أشرفوا على إعداد التقرير وصياغته. أما القول الثاني فإنه ينم عن عنصرية بدائية لطالما اعتبر أصحابها أن العرب هوام وقردة وجراد وأفاع يجدر بإسرائيل أن تبيدها. لكن فئة أخرى من الإسرائيليين لربما تنظر بعين الرضا إلى تقرير يدعو العرب إلى التخلي ضمنًا بطبيعة الحال، عن الصراع العربي الإسرائيلي والانصراف إلى شؤونهم الداخلية



التنموية وغيرها وربما الانصراف إلى تصفية حساباتهم بين بعضهم البعض، أي تسليط الفقراء على الأغنياء والدخول في سيرورة صراعية أهلية على غرار داحس والغبراء.

ما من شك أن القراءة المباشرة والبريئة للتقرير تتناسب تمامًا مع نوايا «الحمد» الطيبة. من منا لايطالب بحل لمشكلة البطالة في العالم العربي؟ ومن منا يرفض أن تكون التكنولوجيا متاحة أمام القسم الأكبر من العرب؟ ومن منا يكره المساواة بين المرأة والرجل؟ ومن منا يرفض التعبير الحر وتعميمه على الجميع؟ ثم من يغضب للقول أن الديموغرافية نعمة إذا ما كانت عنصرًا في مشروع تنموي إقليمي ونقمة إن كانت عبئًا على التنمية ومصدرًا لاستنفاد مداخيل العرب الضئيلة والمحدودة؟!. وأخيرًا، كيف لنا أن نمتعض عندما تعاملنا الأمم المتحدة كأمة واحدة ونحن كنا وما زلنا نشكو من ظلم الأجانب لنا وتفتيتنا وشرذمتنا وتشتيت قوانا. لكن كثيرين منا يحق لهم التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة تريدنا فعلاً أن نتحد في سوق مشتركة ونزداد منعة وقوة في مواجهة إسرائيل، وأن نكون في المصاف الأول بين الدول؟ أغلب الظن أنها تريد شيئًا آخر أعتقد أنه يتناسب مع القراءة الثانية لمضمون التقرير.

في القراءة الثانية يبدو لنا أن التقرير يركز على الموضوعات الأساسية مثار الشكوى من الولايات المتحدة والغرب عمومًا وإسرائيل. يحذر النص من الخطر الديموغرافي على العرب في حين أن علماء الاستراتيجية يؤكدون أن الخطر على إسرائيل يكمن في الديموغرافيا الفلسطينية والعربية. من جهة ثانية تشهد أوروبا والغرب عمومًا هجرة عربية كثيفة يعتبر أصحابها الأقل تخليًا عن ثقافتهم وهويتهم ومعتقدهم الديني من بين المهاجرين الآخرين. وكلما نمت الديموغرافيا العربية نمت ظاهرة المهاجرين العرب مع ما يستتبعه هذا النمو من احتمالات توتر متعددة الأشكال والأوجه في بلدان المهجر. لذا يبدو أن السيطرة على الديموغرافية العربية وانحسارها ليس مفيدًا للعرب وحدهم فهو مفيد أيضًا وبالدرجة الأولى ربما لإسرائيل وللغرب من بعد.

يتضح من التقرير أن العرب متخلفون في باب الترجمة من اللغات الأجنبية. هذه ظاهرة صحيحة لكن تفسيرها ليس مرتبطًا بالأمية وحدها. فهي تعكس تمسكًا حادًا بالثقافة الدينية المتداولة والتي لا تحتاج إلى ترجمات. من جهة ثانية يحتفظ العرب بثقافة شفهية وبنزعة ارتيابية من الغرب، الأمر الذي يساهم إلى حد بعيد في ضعف الترجمات وفي انحسار الثقافة الغربية عندهم.

لا يحتاج المرء لتقرير الأمم المتحدة ليدرك أن أكثر الكتب مبيعًا في كل معارض الكتب في العالم العربي هي الكتب الإسلامية وهذه لا تحتاج إلى ترجمة واستيراد من الخارج، وبالتالي يتوجب أن تحسب في القياسات التي تستخدم لدى الحديث عن الثقافة في العالم العربي تخلفها وتقدمها. أغلب الظن أن هذا النوع من الثقافة لا

يدخل في قياسات التنمية لدى قسم مهم من الحداثيين العرب والأجانب. إلا أنه في الواقع وبحسب التجربة اليابانية عنصر حاسم في التنمية الصلبة والأساسية أي في النمو الاقتصادي الإنتاجي وليس الريعي وفي الإنتاج الزراعي الجدي. وعمومًا يصعب أن نجد بلدًا ناميًا واحدًا في العالم لم يرتكز نموه على ثقافة محلية صلبة سواء كانت دينية أم قومية.

لايعني ذلك أن على العرب أن يقلعوا عن الترجمة واستيراد الثقافات الأخرى، بل يجب أن تؤخذ ثقافتهم المحلية كمعطى تنموي ممتاز وفي ضوء هذا المعطى يجب أن يستوردوا ما أمكنهم الاستيراد من الثقافات والأفكار والرؤى... إلخ.

في باب الحلول يربط التقرير التنمية بالحرية والديموقراطية وينسى أصحابه أن كل الدول التي حققت تنمية جدية لم تكن الحرية والديموقراطية صحنها اليومي. لقد تركزت الديموقراطية في الغرب بعد البحبوحة الاقتصادية. وتشير تقارير غربية إلى أن نجاح الديموقراطية في بلد ما يتطلب حدًا اقتصاديًا لا يقل عن ألف دولار فهل التنمية الإنسانية عندنا يجب أن تكون مختلفة عنها في كل بلدان العالم التي نمت ونجحت في مشروعها التنموي؟ طبعًا لا يعني هذا الكلام أننا لانحتاج إلى الديموقراطية وإلى الحريات فهذا أمر غير خاضع للجدل، وإنما يعني أن التنمية عندنا تحتاج إلى قواعد انطلاق صلبة أكثر من حاجتها إلى بديهيات سياسية على نحو الشعار السابق الذكر.

بالمقابل لقد أصاب التقرير في حديثه عن أساليب الحكومات العربية في الحكم وفي الإشارة إلى تعسفها وبيروقراطيتها وفسادها. هنا يصح الحديث فعلاً عن عوائق جدية أمام التنمية البشرية وغيرها. والمدهش أن التقرير يريد استبدال هذه الحكومات بديموقراطيات تنموية دون الإشارة ولو العابرة إلى مصاعب هذا الانتقال الذي كان في الجزائر باهظ الكلفة على كل صعيد.

مجمل القول أن القراءة الثانية للتقرير تقود إلى ما هو أبعد من الحرص على دخل المواطن العربي والارتقاء بمستواه الثقافي والعلمي. فالمشروع التنموي المطروح يستهدف إعادة تدوير وتوظيف عائدات النفط في العالم العربي، ومجابهة الإرهاب عبر مشروع تحديثي ثقافي والعمل على الذاكرة العربية الرافضة للتنازل الأخلاقي في الصراع العربي الإسرائيلي والتصدي للثقافة



الأصلية التي ينسب إليها فعل ١١ سبتمبر والأفعال المشابهة في الوقت نفسه يعيد التقرير الاعتبار للمشروع القومي دون الصراع العربي الإسرائيلي ويجرده من ماضيه الصراعي ومواجهاته السابقة مع الغرب وإسرائيل ويفتحه على الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير أي كل ما كان يؤخذ من قبل على الناصرية والبعثية وغيرهما.

لا نتجنى على تقرير الأمم المتحدة عندما نحمله الافتراضات السابقة الذكر فهو ليس مشروعًا خيريًا. إنه يندرج ككل مشاريع المنظمة ضمن سياسة عامة تديرها الدول المؤثرة في هذا العالم. لذا من الصعب أن تقبل هذه الدول بالحديث في مشروع كهذا عن كلفة الصراع العربي - الإسرائيلي وتأثير هذه الكلفة على التخلف العربي في مجال التنمية البشرية وفي غيرها.

إن تركيز التقرير على أداء الحكومات العربية السيئ لا يخالف الواقع لكن تجاهله لآثار الصراع العربي الإسرائيلي على أوضاعنا الراهنة وحصره فقط بفقرة واحدة أمر يدعو للاستغراب إن لم نقل إنه يتنافى مع قواعد البحث النزيه. وكنا ننتظر من الأمم المتحدة التي زرعت إسرائيل في عالمنا العربي أن تتذكر آثار فعلتها وكنا ننتظر منها أيضًا أن تعترف بأنها وضعت وحشًا في أرضنا وباتت غير قادرة على السيطرة عليه وحمله على تطبيق قراراتها ومنعه من التوسع والاحتلال والتهام المزيد من الأرض العربية والسعي لإنشاء إسرائيل الكبرى. كنا ننتظر من المنظمة الدولية أن تقول لنا إن إسرائيل المدعومة من المجتمع الدولي وقواه الكبرى كلفت العالم العربي الجزء الأكبر من ثرواته ووقته ونزاعاته وأجبرته على تخصيص القسم الأكبر من موازناته لسنين طويلة من أجل التسلح الدفاعي للحؤول دون ضياع المزيد من الأرض.

لقد ارتكبنا أخطاء عديدة في مجالات عديدة ولم يكن حكامنا عباقرة على الدوام لكننا على الرغم من أخطائنا ما زلنا قادرين على الانطلاق مجددًا في التنمية الإنسانية وفي غيرها من المجالات. ولعل أفضل ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لنا هو إجبار إسرائيل على الانسحاب من أراضينا المحتلة. بعد ذلك يمكننا أن ننظر بعين الرضا وبثقة أكبر إلى تقاريرها سواء صاغها عرب أو باحثون من قبائل الماو ماو ■



توصيات «رومانسية».. لإراحة الضمير!

مسعود ضاهر *
بيروت

تنطلق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوية، في الغالب، من خلفية نظرية ترى أن البحث العلمي لتقويم حال التنمية في أي بلد يجب أن يركز على الإنسان أولاً، وهي تهدف إلى فهم افضل لقدراته وخياراته وفرص العمل لديه من أجل وضعها في صلب عملية التنمية المستقبلية. وبالتالي، يقاس نجاح أو فشل مؤشر التنمية فيها بمدى تلبية حاجات جميع المواطنين وليس بتكديس الثروة لدى قلة من أبنائها.

وعلى قاعدة هذه المقولة النظرية المهمة تعددت التقارير السنوية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة لتطول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل خاص مشكلات البطالة، والفقر، والصحة، والبيئة، وغيرها. لكن التقارير التي تناولت مشكلات العالم العربي في السنوات السابقة كانت تتحاشى الخوض في قضايا تحرر المرأة، والحريات العامة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان ، والصراع العربي - الصهيوني، ومشكلات توزيع المياه وغيرها. فكانت تتحاشى ذلك تلافيًا لإغضاب المؤسسات الرسمية العربية (التي يساهم بعضها بسخاء في تغذية صناديق مؤسسات دولية شديدة الاهتمام بأوضاع المجتمعات العربية في هذه المرحلة الحرجة من تطورها).

ليس من شك في أن الظروف الإقليمية والدولية في المرحلة الراهنة كانت ملائمة جدًا لنشر تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فشكل، فور

* باحث وأكاديمي لبناني.

صدوره، وثيقة علمية بالغة الأهمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواضحة، وفيها إدانة صريحة للسياسات التي اعتمدتها جميع الدول العربية خلال الثلاثين سنة الماضية والتي قادت إلى عدد قليل من الإيجابيات مقابل سلبيات كثيرة، وعلى مختلف الصعد. اللافت للنظر أن بعض الدراسات التي تناولت هذا التقرير بالتحليل والنقد قد حفلت بنوع من الريبة والشكوك حول الأهداف البعيدة التي يبتغيها واضعو التقرير من وراء نشره في هذه المرحلة البالغة الخطورة من تاريخ العرب المعاصر. لكن غالبية الدراسات النقدية الرصينة شددت على الثغرات المنهجية الكبيرة التي تضمنها التقرير، لكنها لا تقلل أبدًا من أهمية المقولات النظرية التي انطلق منها، أو التوصيات العلمية التي توصل إليها.

لعل أبرز الانتقادات العلمية التي وجهت إلى التقرير تندرج ضمن الملاحظات التالية:

- غياب الإحصائيات الدقيقة في كثير من المجالات لدرجة جعلت بعض الاقتصاديين العرب البارزين يشكك في صحة الأرقام الواردة فيه، ومنهم من رأى بعضها ملفقًا ومن صنع خبراء في منظمات دولية.

- تغييب كلفة الصراع العربي - الإسرائيلي الذي شكل عاملاً أساسيًا في منع قيام تنمية بشرية مستدامة في المجتمعات العربية، وقاد إلى هدر موارد مالية كبيرة على التسلح غير المجدي على حساب التنمية الشمولية فيها.

- التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي جعلت واضعي التقرير الجديد يتجاوزون المؤشرات المنهجية التي كان يتخذها سابقًا واضعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريرهم السنوية السابقة لقياس مدى التقدم في المجالات الثلاثة: الصحة والتعليم والدخل الاقتصادي. فقد أطلق واضعو تقرير عام ٢٠٠٢م منهجية جديدة لقياس مؤشرات ثلاث للتقدم في المجتمعات العربية وهي مؤشر الحرية، ومؤشر المرأة، ومؤشر البيئة.

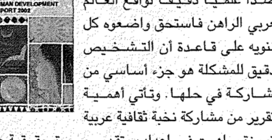
هناك انتقادات إضافية لا حصر لها حول تجاهل واضعي التقرير لمشكلات المخدرات، والجريمة، والطلاق، والتصحر، وكلفة النزاعات الداخلية للحروب، وزيادة حدة الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية والجهوية وغيرها. لكن تلك الانتقادات، على أهميتها، لا تقلل من أهمية الحقائق الدامغة التي تدين السياسات العربية التي أوصلت العرب إلى طريق مسدود تقريبًا مما يشكل مأزقًا بنيويًا خطرًا على مستقبل العرب في عصر العولمة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الانتقادات كانت متسرعة. فمن السهل تبرير اعتماد مداخل جديدة كمؤشر على قضايا التنمية العربية على أساس أن المداخل الأخرى قد اعتمدت سابقًا، ولم تعد هناك حاجة

لتكرارها بعد أن أصبحت نتائجها معروفة على نطاق واسع. ومن السهل كذلك تكرار مؤشر الصراع العربي – الصهيوني في جميع التقارير السنوية حول التنمية العربية المستدامة. لكن إسرائيل نفسها تعيش حالة حرب دائمة مع العرب، وهي لم توقف عملية التنمية في داخلها بل زادت في نسبة التوظيف المالي في التنمية البشرية المستدامة، وفي مراكز البحث العلمي، وفي الترجمة والنشر والتأليف والعمل الأكاديمي، وفي تطوير التكنولوجيا والاستفادة من ثورات الإعلام والتواصل وغيرها. وبالتالي، لم يعد التركيز على هذا المؤشر مقنعًا لتبرير الانهيار المريع في مستوى العلوم العصرية، ومراكز البحث العلمي، وانتشار الأمية على نطاق واسع في المجتمعات العربية.

بقي أن نشير في ختام هذه الملاحظات المنهجية إلى أن مسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يجدوا حرجًا في نشر تقرير «التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م» لأن واضعيه هم نخبة متميزة من الخبراء العرب، وبمشاركة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فوجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبريرًا كافيًا لنشره، على المستويين العلمي والمالي. وما ورد فيه من انتقادات جريئة لا يخرج عن إطار العموميات التي توجه يوميًا إلى جميع الأنظمة العربية، وفق صيغة أتقنتها المنظمات الثقافية، المحلية والدولية، في هذا المجال.

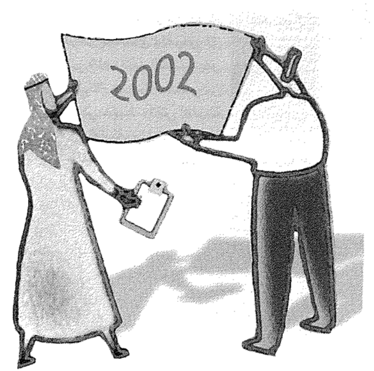




قدم «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م» رصدًا علميًا دقيقًا لواقع العالم العربي الراهن فاستحق واضعوه كل التنويه على قاعدة أن التشخيص الدقيق للمشكلة هو جزء أساسي من المشاركة في حلها. وتأتي أهمية التقرير من مشاركة نخبة ثقافية عربية متميزة ساهمت في إعداده وتقديم صورة حقيقية عن العالم العربي يمكن أن يستفيد منها صناع القرار العرب لاتخاذ الخطوات الضرورية الهادفة إلى إنقاذ شعوبهم من المآسي التي تعيشها، والتخطيط لمستقبل أفضل يؤدي فيه العرب دورًا فاعلاً في عصر العولمة والتكتلات الجغراسية الكبيرة.

أبرز التقرير بعض الإيجابيات التي شهدتها المنطقة العربية خلال الثلاثين سنة الماضية والتي يمكن إيجازها على الشكل التالي: تراكم كمي ملحوظ في مجال السكن، والتعليم، والعمل، والخدمات الصحية والاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء الأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات الشبابية، والنسائية، وتعزيز الديموقراطية، والحريات العامة، والمؤسسات الثقافية والإعلامية، والجامعات، وحركة التأليف والترجمة والنشر، والحركة الفنية وغيرها.

لكنه رصد بالمقابل عددًا كبيرًا من السلبيات أو النواقص التي تفاقمت خلال الفترة السابقة وأبرزها: التضييق على الحريات الشخصية والعامة، وعدم إشراك المرأة بشكل جدي في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما يتلاءم مع تطور قدراتها الذاتية والموضوعية في العقود الثلاث الماضية، وعدم الاستفادة من القدرات البشرية العربية، وبخاصة الشابة منها، والاستهانة بطاقتها الإبداعية وكفاءتها الذاتية مما دفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى مغادرة المنطقة العربية والاستقرار خارجها. فحرم العرب بذلك من الركيزة الأولى في عملية التحديث الناجحة وهي التنمية البشرية المستدامة بعد أن حرموا من الركيزة الثانية وهي الرساميل العربية الموظفة، وبنسبة عالية جدًا خارج الوطن العربي.



نتيجة ذلك يرى التقرير«أن تحدي بناء التنمية الإنسانية ما زال كبيرًا للغاية الساحقة من العرب»، لأن بناء التنمية الإنسانية المستدامة يكاد يكون مستحيلاً في غياب ركيزتيه: الطاقات البشرية الشابة وذات الكفاءة العلمية العالية من جهة، ورأس المال العربي القادر على تطوير مختلف ركائز التنمية الشمولية داخل الوطن العربي. فقد نتج عن غيابهما في المرحلة الماضية تبعية شبه تامة للعرب أو رهن إرادتهم للخارج، ودفع فوائد مرتفعة جعلت عملية التنمية ذات كلفة عالية جدًا ولا قدرة للمجتمعات العربية على تحملها فغرقت في مديونية مدمرة كما هو حاصل الآن في معظم الدول العربية من جهة أخرى.

أخيرًا، تبقى المفارقة الكبرى أن التقرير الذي أشار إلى سلبيات هائلة تعوق تطور المجتمعات العربية رسم نوعًا من الأحلام الوردية بعيدة كل البعد عن تلك المقدمات، وأمل ببناء مستقبل عربي مشرق في مطلع الألفية الثالثة.

وقد اشترط لتحقيقها تبدلات جذرية أو شروطًا تعجيزية في ثلاثة مجالات هي: الاحترام القاطع لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي، وتمكين المرأة العربية من بناء قدرات الإنسانية على قدم المساواة مع الرجل، وتكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفاعلية وكفاءة في بناء القدرات البشرية وفي جميع صنوف النشاط المجتمعي. فجاءت تلك التوصيات على غرار الخاتمة السعيدة التي كانت تتوج نهاية الأفلام الرومانسية العربية.

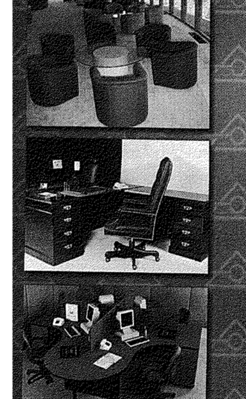
مع ذلك، وبقدر ما كانت حلول التقرير رومانسية وغير مقنعة لأن واقع العالم العربي الراهن لا يسمح ببناء مستقبل مشرق، فإن النظر بعين «الريبة والشك» إلى الأهداف البعيدة الكامنة وراء نشره ليست مقنعة أيضًا. كما أن وجود مداخل إضافية لدراسة الواقع العربي في عام ٢٠٠٢م لا يقلل من أهمية المداخل التي اعتمدها التقرير والذي يعتبر، وبشهادة جميع الذين انتقدوه، أنه أفضل تقارير الأمم المتحدة التي تناولت حتى الآن دراسة العالم العربي.

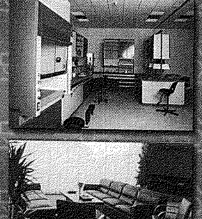
بقي أن نشير إلى أن جميع مثقفي السلطة في الدول العربية لم يبدوا أي اهتمام بهذا التقرير، ولم يدافعوا عن سياسات الأنظمة العربية في العقود الثلاث الماضية والتي جعلت الدول العربية تحتل موقعًا متخلفًا في ذيل القائمة الدالة على مؤشرات التنمية الكثيرة. والظاهرة الأكثر إيلامًا في هذا المجال أن مؤشرات التنمية البشرية العربية في عام ٢٠٠٢م هي أدنى بكثير عما كانت عليه في السابق، وذلك بالقياس مع دول أخرى حققت نجاحات مطردة في مختلف مجالات التنمية.

ختاماً: إن التوجهات العاطفية التي توسلها التقرير في رسم الحلول العملية لآفاق مستقبل التنمية البشرية في العالم العربي هي صعبة التحقيق. وعلى عكس الأحلام القومية الزاهية التي بشر بها، فإن حركية الواقع العربي في المرحلة الراهنة تنذر بمزيد من التراجع على مختلف الصعد. وليس ما يؤكد أن المجتمعات العربية تسلك الصراط المستقيم لبناء غد أفضل يقود إلى «تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة العربية» ، حسب ما ورد في التقرير. لذا بدت التوصيات نوعًا من إراحة الضمير لنخبة ثقافية ذات توجه قومي عربي مخلص، وهي تدرك جيدًا أن القوى الحاكمة على امتداد الوطن العربي لا تعير الاهتمام الجدي بالأبحاث العلمية الرصينة. فكان أن تجاهلت التقرير وتوصياته رغم صدوره عن مركز أبحاث متميز ووثيق الصلة بالأمم المتحدة وبتوجهات النظام العالمي الجديد ■



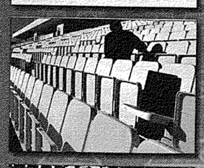
SEFA
BIFMA
MEMBER
ISO
9001



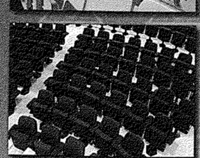




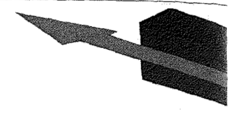




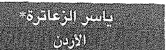





4A5&(3817
0100111
11 12 1



خلل في الرؤية والمنطلقات قبل الأرقام



ياسر الزعاترة*
الأردن

يبدأ خلافنا مع (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تشكيلة فريق البحث والإعداد، ذلك أن الفريق المذكور يقتصر على لون فكري واحد ينطلق من ذات الرؤية حيال القضايا الإنسانية والتنموية والفكرية. فالمشاركون هم جميعًا من خريجي الجامعات الأجنبية أو المدرسين فيها أو المقيمين في الغرب، والأهم أنهم جميعًا من أصحاب الرؤية الغربية لقضايا التنمية والتحديث.

هؤلاء جميعًا أو أكثرهم في أقل تقدير لا يعترفون بالخصوصيات الفكرية والدينية والاجتماعية للأمم والشعوب، وإنما يتعاملون بمنطق صندوق النقد الدولي الذي يقدم وصفته الجاهزة لمختلف الأمراض الاقتصادية وللجميع دون تمييز، سواء أكان المريض هو الأرجنتين أو البرازيل من أمريكا اللاتينية، أم كان موزمبيق أو كينيا من إفريقيا، أم كان مصر أو الأردن، فهم جميعًا يعطون ذات الوصفة، وبذات التفاصيل، فتأتي النتائج كما يشهد العالم أجمع، مزيدًا من الانهيار، ومزيدًا من الأعباء على الطبقات الفقيرة، ومن ثم انتشار للفوضى وعدم الاستقرار التي تسببها الأحوال الاقتصادية المتردية.

---

* كاتب فلسطيني.

مصدر الخلاف الثاني مع التقرير هو قصة «التنمية الإنسانية»، كمعيار جديد لم نعرفه من قبل، ويبدو أنه أعد خصيصًا للدول العربية دون سواها، كي يجد رجل حاقد على الأمة مثل (توماس فريدمان) فرصته إلى القول ما خلاصته أنه إذا أراد الناس أن يعرفوا كيف تفرّخ «البن لادنية» فما عليه سوى أن يقرأ التقرير ليتأكد أن المسؤولية هي مسؤولية داخلية ولا صلة للغرب ولا أمريكا بالمسألة لا من قريب ولا بعيد.

نحن نعرف معيار مؤسسات الأمم المتحدة المسمى «التنمية البشرية»، ونعرف دراسات حول التعليم والصحة والمياه، ونتابع تقارير حول الحريات والديمقراطية والمجتمع المدني، أو تقارير حول حقوق المرأة ومثلها حول المعلوماتية، إلى غير ذلك من العناوين. أما أن يجتمع هذا كله على طريقة (سمك، لبن، تمر هندي) ليصار إلى جلد الأمة العربية بوصفها مستودع التخلف الذي لا مثيل له في الكون والعائد لأسباب ذاتية فقط، فهذا أمر لا يمكن القبول به بحال من الأحوال، ولا بد من نقده والوقوف في وجهه، حتى لو حمل القائمون عليه أرقى أنواع الشهادات، ومن أكبر الجامعات الغربية.

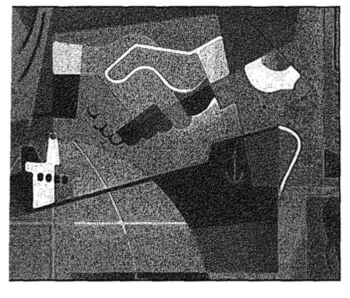
النواقص الثلاثة!!

في سياق موضوع «التنمية الإنسانية» يعتبر التقرير أن هناك ثلاثة نواقص أساسية تواجه جميع الدول العربية، وهي نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص المعرفة.

لمناقشة هذا الموضوع، هناك شقان: الأول يتصل بعلاقة هذه الجوانب بالتنمية البشرية والاقتصادية على نحو خاص كعنوان حقيقي، ذلك أن الجوانب الثلاثة ذات صلة هشة إلى حد كبير بالتنمية البشرية. إذ إن نقص الحرية مثلاً، لا صلة له بالتنمية ومثال الصين هو الأوضح على ذلك، حيث تتراجع الحريات على نحو مخيف، فيما تصعد معدلات النمو الاقتصادي إلى أعلى درجات السلم بين دول العالم، فيما نجد خلاف ذلك في البرازيل والأرجنتين ومعظم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

لا يعني ذلك أن الحريات ليست ضرورية ولكنها ليست لازمة للتنمية، اللهم إلا في جانب مقارعة الفساد، حيث يغدو المجتمع أكثر قوة وقدرة على مواجهة الفساد الرسمي كعنصر أساسي في تخريب الاقتصاد، وهو جانب لا يشير إليه التقرير. مع ضرورة الإشارة إلى أن المزيد من الحريات قد يؤدي إلى المزيد من الفساد والفوضى كما في أمريكا اللاتينية.

أما نقص «تمكين المرأة» فإنه لا يختلف كثيرًا عن الجانب الأول، فهذا الجانب ليس له صلة بوضع الدولة من زاوية اقتصادية وتنموية، إذ من العبث الحديث عن تشغيل المرأة في دول لا تملك القدرة على تشغيل الرجال. بل إنني أغامر بالقول أن ارتفاع نسب البطالة في بعض الدول العربية ذو صلة قوية بتشغيل المرأة، ذلك أن مزاحمة النساء للرجال في ميادين العمل، تسبب بطالة كبيرة في صفوف الرجال، فضلاً عما تنطوي عليه القضية من مشكلات اجتماعية كبيرة مثل العنوسة، حيث تبقى النساء نهبًا لها، لأن الرجال لا يستطيعون الزواج بسبب البطالة ومن ثم العجز عن توفير متطلبات الحياة.



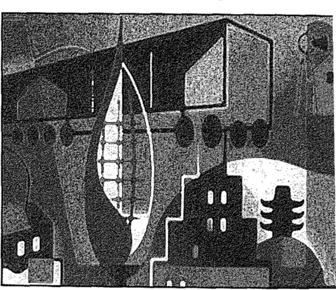
كما هي نظرة أهل الحداثة، فإن التقرير يتعاطى مع عمل المرأة في البيت بوصفه بطالة كاملة المواصفات، وهذا أمر لا يأخذ خصوصية الوضع العربي والإسلامي في الاعتبار، فتشغيل المرأة في الغرب أمر ممكن من زاويتين، الأول قدرة ذلك المجتمع على توفير العمل لها بسبب القدرة الاقتصادية الناتجة عن النهب الخارجي وتراكم رأس المال والتكنولوجيا خلال قرون من الثورة الصناعية والاستعمار ونهب الشعوب. أما الزاوية الثانية فهي نمط الحياة الاجتماعية، حيث الأسرة ذات الطفل الواحد، أو تلك التي لا تنجب الأطفال.

إن عمل المرأة العربية ذات الأولاد في البيت هو جزء أساسي من التنمية البشرية والإنسانية في أن معًا، ذلك أن رفاه الرجل والمرأة والأولاد هو في أُمّ وزوجة تعمل

لصالح سعادتها وسعادتهم في البيت، بدل الخروج إلى العمل ومزاحمة الرجال، وصرف معظم ما تكسبه على حاجاتها الشخصية الخاصة بالخروج من البيت.

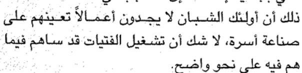
لو كان التقرير جادًا في الحديث عن التنمية الإنسانية لاعتبر سعادة الزوج والأولاد وبالتالي الزوجة ببقائها في البيت جزءًا أساسيًا من التنمية.

خلال الأسابيع الأخيرة دشن الرئيس الأمريكي جورج بوش موقعًا على الإنترنت لشؤون العائلة يرفع شعار (طفل سعيد، عائلة سعيدة) بعد أن أصدر «المكتب الوطني للعائلة» تقريرًا قال فيه إن ثلاثة ملايين طفل ما بين الثانية عشرة والسابعة عشرة قد فكروا في الانتحار وإن ثلثهم قد حاولوا ذلك بالفعل وجرى إنقاذهم من الموت. وكان لافتًا للنظر أن الفئة الوحيدة التي نجت من هذه الكارثة هي المسلمون الذين وصفهم التقرير بأنهم



«خارج ثقافة الانتحار ومحصنون بروادع دينية وأخلاقية واجتماعية تجعلهم في منأى عن أية انحرافات خطيرة كمعاقرة الخمر وتعاطي المخدرات وممارسة العنف». ويفسر التقرير هذه الحالة بـ«تماسك العائلة وانصياع الأطفال إلى أوامر ونواهي آبائهم وإيمانهم بالوازع الديني الذي نشؤوا عليه منذ الصغر».

إنها العائلة المتماسكة التي تبقى فيها الأم أمًا بكل معنى الكلمة. وبالطبع فإن التقرير الذي نحن بصدده لا يعترف بقصة الأمومة كعامل أساسي في التنمية الإنسانية ولا حتى التنمية البشرية. بل إنه يرفض ماسماه ظاهرة «تأنيث البطالة» والتي خلاصتها المساواة بين الذكور والإناث في فرص العمل وليذهب المجتمع إلى الجحيم. ونتذكر هنا آخر إحصاءات العنوسة في مصر ودلالاتها، إذ تشير تلك الإحصاءات إلى وجود حوالي أربعة ملايين فتاة بلغن سن الخامسة والثلاثين ولم يتزوجن، مقابل خمسة ملايين من الذكور، ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن السبب في ذلك أن أولئك الشبان لا يجدون أعمالاً تعينهم على صناعة أسرة، لا شك أن تشغيل الفتيات قد ساهم فيما هم فيه على نحو واضح.



في سياق تشغيل المرأة وتعليمها يشير التقرير إلى أرقام ذات دلالة تخالف ما ذهب إليه معدوه، حيث يؤكد أن معدل تعليم المرأة قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠م، ومع ذلك زادت الأمور سوءًا منذ ذلك الحين إلى الآن.

في هذا المقام من الضروري التذكير بأن عمل المرأة في الريف لا يجد صداه في هذا التقرير ولا يدخل في الإحصاءات مع أنه عمل بالغ الأهمية، وهو يجمع بين الجانب الأسري والجانب التنموي في آن معًا.

نأتي هنا إلى قصة المعرفة، إذ يشير التقرير إلى استخدام المعلوماتية وضعفها في العالم العربي، والحال أن هذا الأمر جديد إلى حد كبير على مستوى العالم أجمع وليس العالم العربي وحسب ولا يمكن وضعه كمعيار للتنمية في قراءة لأعوام وأرقام ماضية. ثم هل إن امتلاك كل بيت لجهاز كمبيوتر سيعني أن التنمية قد أخذت ترتقي على نحو كبير؟ ألم يحدث ذلك بالفعل في جميع دول الخليج، فهل يعد ذلك مؤشرًا على التنمية أم على مستوى الرفاه الناتج عن دخل النفط؟

الخارج كعنصر أساسي

وضعنا هذا العنوان الفرعي لأنه بالغ الأهمية في مجمل القراءة التي يقدمها التقرير لأحوال الدول العربية على مختلف الأصعدة. ذلك أنه يتحدث كما لو أن عامل الخارج محايد تمامًا، وأنه ليس ثمة دولة اسمها الولايات المتحدة، وليس ثمة غرب استعماري، وليس ثمة صندوق نقد دولي أو بنك دولي أو اتفاقيات تجارة حرة.

إن ما ينبغي أن يقال هنا هو أن عامل الخارج ممثلاً في السطوة الاستعمارية الغربية التي تجسدها الولايات المتحدة ما زال يتدخل في كل تفاصيل حياتنا، بدءًا بالحرية والديمقراطية وانتهاء بالصناعة والتكنولوجيا. هل نذكر هنا بتجربة محمد علي باشا وماذا فعل الغرب بها، وهي التي كانت تعلم اليابانيين

في ذلك الحين؟!

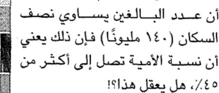
السطوة الغربية هي التي تحمي فساد الحكام بل تشجع فسادهم وتملك القابلية لمحاربة الصالح منهم، أو من يعمل لصالح بلده خارج سياق مصالح الكبار، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. فهذه الأخيرة ترفض الديمقراطية الحقيقية لأنها تأتي بمتمردين على إملاءاتها، وهي التي تحول دون دخول حقيقي لعالم التكنولوجيا، لأنها لا تريدنا سوى مستودع للمواد الخام وسوقًا للاستهلاك. ثم وهذا هو الأهم، أنها هي التي جزأت الدول العربية، وهي التي تكرس هذه التجزئة بالقوة وبدعم الكيان الصهيوني كعنصر تثبيت لها. إن عدم الإشارة إلى عامل التجزئة والقطرية كعنصر أساسي في الحيلولة دون تنمية جماعية في الدول العربية هو نقص أساسي مقصود، لأن التنمية الحقيقية للدول العربية لا تكون إلا بوحدتها، وأقله في تكاملها الاقتصادي الذي يغنيه التنوع في مصادرها البشرية والمادية.

هل يسمح الغرب لأفكار الوحدة أن تتغلغل في الدول العربية، أم أنه يواصل تفريقنا بكل الوسائل؟ إن وضع عامل الخارج على الرف وتحميل المسؤولية للذات لا يمكن أن يكون مقنعًا، مع أن قصة المؤامرة ستبرز هنا، وكما لو أن الولايات المتحدة لا تتآمر علينا، بل تدعم خيار الحرية والديمقراطية والتنمية الحقيقية في بلادنا.. هل يصدق ذلك عاقل؟!

لعل ذلك هو ما يفسر كما أشرنا في البداية احتفال الغرب الواسع بالتقرير والإشادة به في «الإيكونومست» و«الهيرالد تريبيون» وعدد كبير من الصحف الغربية، لا لشيء إلا لأنه يرفع عن كاهله أية مسؤولية، فيما يلقيها على شعوبنا وحكامنا، مع أنه عندما يسعى حاكم عربي ليكون صالحًا وعاملاً لمصلحة بلده وأمته على نحو طبيعي يكونوا له بالمرصاد، لأن المطلوب هو بقاء الفاسد على فساده، وأن لا تصحو هذه الشعوب على مكامن دائها ممثلة في فرقتها وسطوة الخارج على قراراتها ومقدراتها.

بيانات التقرير:

ثمة جانب مهم آخر في التقرير، إنه ذلك المتصل بالبيانات ومصادرها ودقتها، فقد أشارت فقرات كثيرة فيه إلى عدم دقة المعلومات وصعوبة الحصول عليها، بل إن ثمة معلومات مثيرة للضحك مثل قول التقرير إن ثمة ٦٥ مليون عربي بالغ يعاني الأمية. ولا ندري كيف



حصلوا على هذا الرقم، فلو افترضنا أن عدد البالغين يساوي نصف السكان (١٤٠ مليونًا) فإن ذلك يعني أن نسبة الأمية تصل إلى أكثر من ٤٥٪، هل يعقل هذا؟!

ثمة أمثلة كثيرة على ضعف التقرير من زاوية المعلومات والبيانات، وفي العموم فإن ذلك يظل الأقل أهمية في سياق تعداد مثالبه.

الطريق إلى الأمام

من أجل بدء مسيرة التقدم يضع التقرير سلمًا للأولويات التي ينبغي الاستثمار فيها فورًا، كما يقول، وهي «الحكم الصالح وتحرير الصوت العربي وبناء القدرات المعرفية، وخفض نسبة الفقر باستخدام الطاقات الإنسانية مع وجود مؤسسات عامة فعالة لضمان النمو الاقتصادي».

لا خلاف على المداخل المذكورة في سياق التنمية، مع أن في تفاصيل حديث التقرير عنها تبرز ذات الإشكالات التي تحدثنا عنها والتي أهمها تجاهل عامل الخارج، وتجاهل الخصوصية العربية والإسلامية، والحديث عن الدول العربية كما لو كانت أوروبية وليس دولاً لها بنيتها الخاصة التي تجعل من النقل الحرفي للتجارب الأخرى إليها مرفوضًا، وغير ناجح في الآن نفسه. ولنتخيل لو أن نمط الغرب في البناء الأسري انتقل إلينا، ما الذي سيحدث؟ ألم ينتبه معدو التقرير إلى أن انخفاض نسبة الفقر المدقع في بلادنا، والتي أقر بها، إنما تعود لنمط التكافل الاجتماعي السائد في بلادنا، حيث يحمل الغني الفقير، أخًا وأختًا وقريبًا وجارًا، وحتى ضمن المجتمع الواحد؟

إن أي حديث عن إصلاح الوضع وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية والإنسانية في آن معًا، لا يكون إلا بالتكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة ورفض الوصاية الخارجية والتمرد على الإملاءات الأجنبية، والعمل من أجل أن يكون للمواطن صوته الحقيقي في الرقابة على الأنظمة والحكومات، وكل ذلك ما زال مرفوضًا من قبل الخارج وعلى رأسه الولايات المتحدة، ولكن ذلك لا يعني نهاية المطاف، فتحكم هذه الدولة في العالم لن يطول كما أن إمكانية التمرد لا تزال موجودة. ولا شك أن إزالة سرطان الكيان الصهيوني من جسد هذه الأمة هو قضية أساسية لا يمكن من دونها الحديث عن نقلة إلى الأمام ■

لا جديد في التقرير سوى لهجة «القرف» و«التبرؤ»!

عدميون.. يائسون!



رضوان السيد*
لبنان

أثار تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن وكالة الأمم المتحدة للتنمية، بمشاركة من هيئات وشخصيات عربية، استحسان الصحافيين الإسرائيليين، وبعض المعلقين الأمريكيين المعنيين بالشرق الأوسط، وفي طليعتهم توماس فريدمان. فقد فهم هؤلاء من التقرير المذكور أن الدول والمجتمعات العربية ملأى بالأمراض المستعصية، والتي تتلخص في عنوانين اثنين: التخلف، وانعدام الديمقراطية.

التخلف خاص بالمجتمعات، والاستبداد خاص بأنظمة الحكم. ولكي لا يخطئ القارئ في فهم ما يريد هؤلاء التوصل إليه سارعوا للقول أن ما ذكره التقرير من أن إسرائيل سبب مهم من أسباب مشكلات العرب، ولكنه ليس كافيًا لتعليل كل شيء؛ هو خطأ محض، وكاتبو التقرير من جهتهم - كما زعم الإسرائيليون - مروا به مرورًا عابرًا (!) كأنما لرفع العتب قبل اندفاعهم في فتح جراح الأدواء المستعصية. فشارون - كما يقول الصحافيون الإسرائيليون - محق في المطالبة بتغيير السلطة العرفاتية الفاسدة والمتخلفة والإرهابية، أولم يقل كاتبو التقرير العرب إننا متخلفون وفاسدون ونحتقر المرأة، ونخضع للاستبداد؟! وإذا كان شارون محقًا في مطالبه (صارت الآن: استمرار الاحتلال حتى يصبح

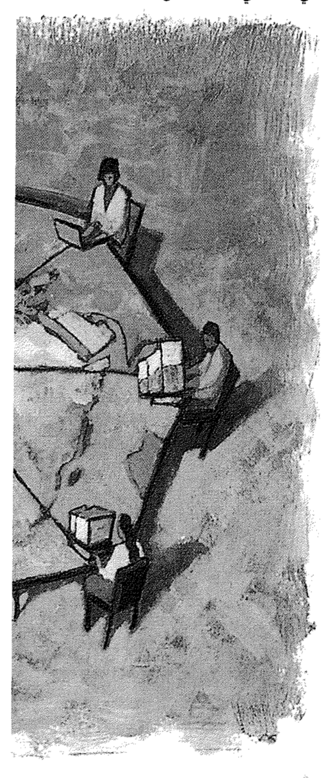
* مفكر وأكاديمي لبناني، رئيس تحرير مجلة الاجتهاد .

العرب متقدمين وديمقراطيين؛ ومن يدري فربما كان الاحتلال الإسرائيلي ثم الأمريكي ضروريًا لكي نتقدم ونخرج من الديكتاتورية! أولم تكن للاستعمار قبل قرن من الزمان مهمة تحضيرية وتحريرية؟!) إذا كان شارون محقًا في مطالبه إذًا؛ فالمحق أكثر - لدى فريدمان وهوغلاند وغيرهم وغيرهم - الرئيس بوش، الذي علّق تحقيق الدولة الفلسطينية على التغيير الديمقراطي. لقد قال بوش - في نظر فريدمان - للعرب ما لم يقله لهم رئيس أمريكي من قبل: لكي تستحقوا دولكم وثرواتكم واعتراف الولايات المتحدة بكم، ومساعدتها لكم، فينبغي أن تكونوا كما تريده لكم الولايات المتحدة: ديمقراطيين! والديمقراطية هنا تعني أو أن الدليل عليها: إرضاء إسرائيل بالقبول بانتقاص حقوقكم، وتأمين الأمن لها لكي تتنازل فتقبل بالدويلة لكم! هكذا صارت كل المسائل، بما في ذلك مسألتا الحرية والدولة، متعلقة بحالتنا الحضارية المزرية؛ فالعلة ذاتية؛ ذلك أن المتخلفين والأميين والمستبدين والمستبد بهم، كل هؤلاء لا يستحقون الحرية والدولة، لأنهم لا يفهمون معناهما بدليل ما ذكره شارون وبوش، ثم ما ذكره المفكرون العرب في تقرير التنمية عن أنفسهم ومجتمعاتهم ودولهم.

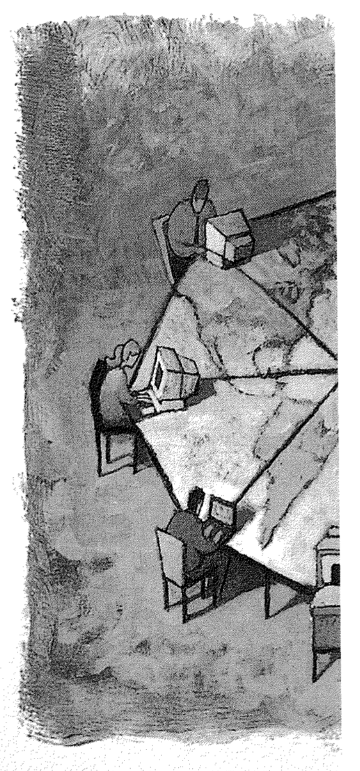
إن الواقع أن المفكرين العرب الذين أسهموا بمقالات خطابية تحريرية في التقرير ما قصدوا إلى صبّ الماء في طاحونة شارون وبوش. والحق أيضًا أن نقد الأوضاع السيئة في شتى المجالات في الوطن العربي ضروري سواء سر ذلك الإسرائيليين أم لم يسرهم. والحق أيضًا أن مطالبة الولايات المتحدة لنا بالتغيير الديني والثقافي والسياسي بعد ١١ سبتمبر، وضغوطها من أجل ذلك، لا ينبغي أن تدفعنا للتشبث بالسائد والذي قد يكون فعلاً حقيقًا بالتغيير والتبديل وإن ليس بالكيفية والأهداف التي تُريدها أمريكا، وتريدها أطراف أخرى في الشرق وفي الغرب.

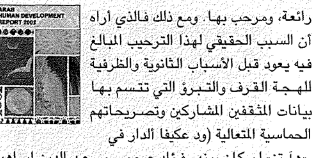
يتحدث التقرير عن الأمية المستشرية، وعن تردي النظم التعليمية، وعن التمييز ضد المرأة، وعن تراجع الحريات السياسية وحرية التعبير، وسوء الأوضاع الصحية في المدن الفقيرة والأرياف... إلخ، وهذه كلها مشكلات، إذا أضيفت إليها التراجعات في نسب النمو، تفرض علينا سلطات ومجتمعات ونُخبًا إعادة نظر جذرية في طرائق التفكير والتدبير؛ من أجل حقوقنا وكراماتنا باعتبارنا بشرًا، ومن أجل التمكن بالتقدم والتوحد من تحرير أرضنا، وإسقاط أعباء فجور الجبروت الإسرائيلي وغير الإسرائيلي عن كواهلنا وأجسادنا ودمائنا وأرواحنا وعقولنا.

لكن مع ذلك، فالذي أراه أن الاستحسان الإسرائيلي والأمريكي للتقرير ولأقوال الكاتبين فيه، ليس سببه إثبات التخلف العربي، وانعدام الحريات في أوطاننا العربية. والدليل على ذلك أن هذه الإحصائيات في شتى المجالات متوافرة، ويتكرر أكثرها في التقرير بعد التقرير منذ أكثر من عشر سنين. بل إن أكثر الذين شاركوا بالكتابة والخطابة (والتي كرر الدكتور عبداللطيف الحمد إنشائياتها في كلمته في حفل التخرج بالجامعة الأمريكية



ببيروت قبل أسابيع) لهم دراسات ومقالات لا تكاد تنتهي من تعداد حتى تبدأ بتعداد آخر عن وجوه الإخفاق والتراجع، فلماذا هذا التهليل الخاص (أو كما يقول المثل الألماني، التصفيق من الجهة الغلط) لهذا التقرير بالذات؟! يجب علينا أن لا نتجاهل طبعًا الظرف الحالي، والذي تُغير فيه إسرائيل على الفلسطينيين، وأمريكا على كل العرب؛ فكل كلمة يمكن - من وجهة نظرهم - أن تُسوغ ما يقومون به،

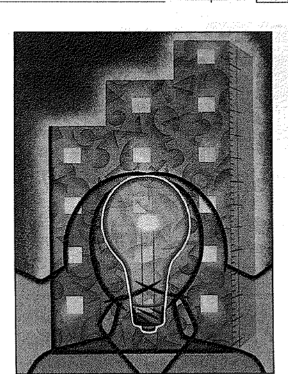






رائعة، ومرحب بها. ومع ذلك فالذي أراه أن السبب الحقيقي لهذا الترحيب المبالغ فيه يعود قبل الأسباب الثانوية والظرفية للهجة القرف والتبرؤ التي تتسم بها بيانات المثقفين المشاركين وتصريحاتهم الحماسية المتعالية (ود عكيفا ألدار في «هآرتز» لو كان بينهم فؤاد عجمي وسعد الدين إبراهيم اللذان سبقا إلى هذه الفضيلة!). فالمشكلات التي يعانيها العرب لا تعود للأنظمة السياسية التي لا تتجه للتغيير الديمقراطي؛ بل تعود أيضًا للمجتمعات التي تُعاني الفقر والجهل والمرض، وغياب الثقافة الديمقراطية والإنسانية. وطبعًا فالمثقفون المشاركون والذين كتبوا عن التقرير في الصحف العربية ليسوا من هؤلاء، أي أنهم ليسوا منا أنظمةً ومجتمعات. ولو كانوا بهذه الطريقة يريدون القول أنهم الفئة المؤهلة لقيادة التغيير، لقلنا إنهم مثل أولئك العلمانيين من الجيل الماضي، والذين كانت لديهم مشروعات تغييرية من فوق رؤوس الجمهور، وقد تحالفوا مع الأنظمة الثورية، وعملوا من أجل تحقيقها دونما نجاح كبير للطرفين. المشكلة في هؤلاء التغييرين الثوريين الجدد أنهم لا يملكون مشروعًا حقًا بل هم عدميون يائسون، بحجة أنهم ناضلوا طوال أربعة عقود دونما «فائدة» وهم يعلنون الآن أنه لا أمل بالدول أو بالمجتمعات. لكن الطريف أن أكثر هؤلاء كانوا طوال العقود الأربعة الماضية في مواقع متنفذة في السياسة أو في الإدارة أو في التعليم والثقافة، أو في ذلك كله، ثم هم اليوم يُلقون بالمسؤولية على أكتاف الأنظمة التي عملوا معها، ومن ثم على المجتمعات التي فكروا ودبروا (أو شاركوا في ذلك) بالنيابة عنها لعقود وعقود.

تتكرر في تقرير التنمية البشرية مفردات مثل التخلف والتمييز والثقافة الديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والحداثة والتحديث والتنمية؛ بل إنهم يفضلون تعبير التنمية الإنسانية على التنمية البشرية. فالنقص لا يتناول آدميتنا وحسب (أي أننا لا نمشي على قدمين أو لا نتكلم كما يجب) بل يتناول أيضًا الشك في كوننا من الناس العقلاء المتحضرين؛ ولذلك يريدون تزويدنا ببعض «شروط» الإنسانية. ويتصل ذلك من ناحية بالرؤية القديمة عشية الحرب الباردة لقيمة الحداثة في مواجهة التقليد. والحداثة لا معنى لها يمكن تحديده إلا في مواجهة التقليد، وبذلك المقصود هنا أن الحداثة تتحشد فيها القيم والممارسات الإيجابية في مقابل التخلف الذي يُساوي التقليد في تعبيرات الجيل الماضي. وحسب الأيديولوجيا السائدة في





التقرير (والتي لا تتجلى بوضوح أيضًا بسبب انتشار مصطلح التنمية، وهو مصطلح قد يصير مشكلاً أيضًا لشموليته وتحوله إلى أيديولوجيا)؛ فإن الحداثة مهمة أوكلت إلى الدولة قبل خمسة عقود، لكنها لم تستطع تحقيقها. ولا يرجع ذلك إلى استبدادية الحكام ولا ديمقراطيتهم وحسب؛ بل وإلى تخلف المجتمعات التي تراجعت لديها الحداثة إلى تحديث (حسب هشام شرابي). لذلك؛ وبعد اليأس من الدولة؛ فإن مهمة الحداثة موضوعة الآن على عاتق المجتمع المدني الذي يكون عليه أن يواجه التخلف من جهة، والدولة الاستبدادية من جهة ثانية. لكن ما هو هذا المجتمع المدني (كأنما هناك مجتمعات غير مدنية!)، ما دامت مجتمعاتنا متخلفة وعاجزة ولا تملك ثقافة ذات أبعاد تنموية وديمقراطية؟! فإذا ذهبنا جدلاً إلى أن المجتمع المدني مكون من كتبة التقرير، ومن يؤيدونهم ويماثلونهم في الوعي من العاملين في الجمعيات التطوعية (NGO)، وفي بعض وسائل الإعلام، تُواجهنا من جديد حقيقة أن هؤلاء اليائسين والقرفانين من تخلفنا سبق لهم أن استطلوا بشعارات الحداثة (وليس التقدم) مع الأنظمة في مواجهة الجمهور، وأعلنوا في النهاية إفلاسهم: فكيف يريدوننا أن نُصدق «ما بعد حداثتهم»، وهم يائسون منا ومن تحديثنا؟! وكيف يريدوننا أن نصدق اجتماعهم المدني، وقد عادوا للعمل مع السلطات في مواجهة «الإسلاميين المتخلفين»؟!



ما قصده زملاؤنا من مثقفي وسياسيي المجتمع المدني وأيديولوجيا التنمية (دون أن يحتسبوا نتائجه) أن مشروع الدولة العربية فشل، وأن المجتمعات العربية بائسة ومتخلفة، والبديل الحداثة من طريق «المجتمع المدني» الذي ليس فيه بشر لأن مجتمعاتنا غائبة تتسكع في دروب الماضي، لاعقة جراح أمراضها المستعصية. فالحداثة عند الشباب (أقصد شيوخ الحداثة المعولمة) جوهر فرد مثل العقل الفعال (عند الفارابي) المتقدم في الوجود على المدينة والمواطنين، وليست مشروعًا ينجزه المجتمع في عمليات تقدمه التي تديرها الدولة. لكن أين هو المجتمع الحديث الذي ضعفت فيه الدولة أو اختفت لصالح المجتمع المدني؟ أو أين هو المجتمع المعاصر الذي حالت الدولة دون تقدمه فألغاها؟!

نحن في مأزق اليوم، لوجوه من الخلل المتمادي طوال العقود الماضية في علاقة المجتمع بالدولة. ولست أرى أن مثقفي العلمانية الذين صاروا مثقفين مدنيين الآن، هم من تسبب في ذلك. لكن كما كان وعيهم مغلوطًا في فهم قضايانا ومشكلاتنا من قبل، يعودون اليوم بالوعي المغلوط نفسه، لكن بصيغة أخرى. كانوا سابقًا، كما كان أسلافهم، مع الدولة ضد المجتمع، وهم اليوم مع «المجتمع المدني» ضد الدولة والمجتمع. هم يذكرون تجارب آسيا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، ويقارنوننا بهما فيزداد ظهور سوء أوضاعنا. لكن الدولة في شرق آسيا هي التي قادت عمليات التقدم ولا تزال: فلماذا تكون الدولة نفسها عقبة أمام التقدم في بلداننا بالذات؟! لا داعي لهذه الخصوصية الكارثية التي يريدون إدخالنا فيها أو إرغامنا عليها. إن تخلفنا ليس استثناء، كما أن تقدمهم ليس استثناء أيضًا.

نحن نختلف معكم في استغنائكم عن الدولة لصالح المجتمع، ثم استغنائكم عن المجتمع لصالح المجتمع المدني، أي أنتم وحسب. ونختلف معكم قبل ذلك وبعده لتجاهلكم للسياقات العالمية الصانعة بشكل مباشر أو غير مباشر للتخلف والاستبداد.

إن إحصائياتكم أيها السادة صحيحة كلها. أما غير الصحيح أو المُشْكِل فهو ذلك الوعي القُرمُطي الذي يضعُنا خارج التاريخ، وخارج العالم، وخارج السياسة بما هي علاقات بين الناس، وتدبر في تحقيق المصالح، وبأقلام أولئك الذين يريدون لنا الخير والتقدم والنمو! ■



مفارقة المشهد العربي

ضعف الدولة والتساكن مع الاستبداد

خالد الدخيل *
الرياض

المشهد العربي يثير مزيجًا من الدهشة والحيرة مع كمٍّ لا بأس به من الذعر. الذعر من ماذا؟ لا أحد يعرف على وجه التحديد. وهذا بحد ذاته مصدر ذلك المزاج النفسي. كل المؤشرات، وكل الكتابات والتقارير، وكل التحليلات تتفق الآن على أن الوضع العربي وصل إلى درجة من السوء في عمقه وشموليته لم يصل إليها من قبل. لنبدأ بالتقرير العربي للتنمية البشرية الذي صدر منذ حوالي شهرين تقريبًا عن الأمم المتحدة. وهو تقرير أشرف عليه، وقام به مجموعة من المتخصصين العرب. لم يكشف هذا التقرير شيئًا جديدًا عن حالة التنمية العربية. لكن ما جاء فيه يختصر ويوثق ما كان يتردد من قبل، بشكل متناثر وعلى نطاق واسع عن هذه الحالة. والتقرير يوثق لهذه الحالة وفقًا لآخر ما هو متوفر من معلومات ومؤشرات. لسنا في حاجة إلى استعراض كل ما جاء في هذا التقرير عن الحالة العربية. فقد غطى التقرير أغلب المجالات ذات العلاقة بهذه الحالة مثل التعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والمرأة، والحريات. وبما أن النتيجة تكاد تكون متماثلة في كل واحد من هذه المجالات، فإنه يكفي إعطاء بعض الأمثلة للتدليل على حالة التنمية العربية.

---

* أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد - جامعة الملك سعود.

مؤشرات المشهد العربي

أول ما لفت الانتباه هو تأكيد التقرير على مفارقة تميزت بها المنطقة العربية وهي أنها بسبب النفط أصبحت أغنى مما كانت عليه، لكنها في الوقت نفسه أضحت أقل تنمية. يذكر التقرير مثلاً أن حجم ما صرفته الدول العربية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي عام ١٩٩٦م كان أقل من نصف في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وهذا أقل بكثير من دول مثل كوبا التي صرفت ١.٢٦٪، وإسرائيل ٢.٣٥٪، أو اليابان ٢.٩٪. يذكر التقرير مثلاً أن الناتج الإجمالي المحلي لجميع الدول العربية عام ١٩٩٩م بلغ ٥٢١,٢



مليار دولار. وهذا أقل من الناتج الإجمالي المحلي لإسبانيا وحدها. معدل البطالة في العالم العربي يصل إلى ١٥٪، ويعتبر الأعلى في العالم. لاحظ أن معدل البطالة في بعض الدول العربية فرادى يصل إلى أكثر من ٢٥٪. وتمشيًا مع ذلك فإن دخل الفرد العربي انخفض في الـ٢٠ سنة الماضية إلى أدنى مستوى في العالم ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء. ويذكر التقرير أن ٥١٪ من البالغين و ٤٥٪ من الشباب الأصغر سنًا عبروا عن رغبتهم في الهجرة. وهذه النسبة تعكس حالة اليأس التي تنتشر بين الشباب في العالم العربي. وتطرق التقرير إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وكنتيجة لذلك لحظ أن نصف النساء في العالم العربي يعانين الأمية. مما يعني أن نصف السكان العرب، على الأقل، لايشاركون في عملية التنمية. ولاغرابة والحالة هذه أن مشاريع التنمية العربية متعثرة بشكل مستمر. وإذا كان هذا لايكفي فانظر ما يقوله التقرير عن الجانب الفكري للمشهد العربي. يقول إن العرب يترجمون سنويًا ٣٣٠ كتابًا، أو خُمس ما تترجمه اليونان. والأدهى من ذلك أن ما ترجمه العرب خلال الألف سنة الماضية، أو منذ عهد الخليفة المأمون، يعادل ما ترجمته إسبانيا في سنة واحدة. هل هذا صحيح؟

هناك انتقادات حول المنهج الذي استخدم فيه لقراءة تلك المعلومات، كأساس للمؤشرات على حالة التنمية العربية. لكن مهما كانت وجاهة تلك الانتقادات من عدمها، فإنه وبناء على معطى أن الأمور بنتائجها لايمكن الهروب من حقيقة أن التنمية العربية كانت، ولاتزال، في أسوأ أحوالها، وفي أسوأ مراحلها الآن. ومما يدعم ما جاء في تقرير الأمم المتحدة صدور تقرير «القدرة التنافسية للعالم العربي» الذي أصدره منتدى العالم الاقتصادي - جنيف في ٩ سبتمبر الحالي. وهو تقرير يكاد يتفق مع ما جاء في التقرير الأول.

اللافت أن حالة التدهور هذه التي يمر بها الوضع العربي حدثت وتحدث خلال مراحل زمنية متعاقبة، لها دلالتها هنا. حدثت في مرحلة التحرر من الاستعمار، وفي مرحلة النفط، ومرحلة الثورات التكنولوجية المتعاقبة عالميًا، ومرحلة المعلوماتية. وهي تحدث الآن وسط تلك المراحل، وفي بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. مما يشير إلى أن العالم العربي، كل العالم العربي، يسير في الاتجاه المعاكس لاتجاه العالم، أو لاتجاه التاريخ. لماذا؟ هذا هو السؤال.

أضف إلى ذلك التدهور الأمني والسياسي في المنطقة كما ينعكس فيما يحدث في فلسطين، وكما هو متوقع أن يحدث في العراق، والانعكاسات الخطيرة لكل ذلك على مستقبل المنطقة العربية ككل. الصورة هنا غير واضحة تمامًا. ما هو واضح من سياق الأحداث أن المنطقة مقبلة على عدم استقرار. هناك خوف حقيقي من أن هناك مخططات لإعادة رسم خارطتها الجغرافية والسياسية بما يتفق مع مصالح الولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي، إسرائيل. كيف يمكن التعامل مع حالة مثل هذه عندما يكون التعليم متخلفًا، والبحث مهملاً ولايحظى بالدعم المالي،

والمؤسسات العلمية والتكنولوجية إما ضعيفة، وإما غير موجودة.

ربما جاز في هذا السياق الانتباه إلى مؤشرات نوعية أخرى على صورة المشهد العربي، مؤشرات سياسية وثقافية تتفق مع ما جاء في تقرير التنمية عن المؤشرات الرقمية في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والسكان، والتكنولوجيا. هناك حالة معرفية اسمها اللاأدرية. هذه حالة تشمل المتعلم والأمي، المسؤول وغير المسؤول، المراقب وغير المراقب، المفكر وغير المفكر، التاجر والعامل، الطالب والأستاذ، السياسي والذي لايعرف في السياسة. بل حتى رئيس الدولة لا يبدو أنه يعرف عن وجهة الأحداث بأكثر مما يعرف المراقب السياسي. تحولت اللاأدرية إلى حالة عربية شاملة، وليس مجرد ظاهرة لها حدودها الاجتماعية والمكانية. هناك إجماع، أو شبه إجماع على أن الأحوال العربية سيئة، وأنها مرشحة لأن تزداد سوءًا مع الوقت. ما عدا ذلك لا أحد يعرف شيئًا ذا بال. لماذا الوضع العربي على ما هو عليه؟ كيف وصلنا إلى هذه الحالة؟ ما هو المخرج؟ لايبدو أن أحدًا يملك جوابًا، أو إرهاصة لجواب. وهذا واضح بشكل خاص في أحاديث الناس العادية. لكنه واضح أيضًا في سلوكيات الدولة التي توحي بأنها لاتملك سياسة واضحة لا في الداخل ولا في الخارج. وهو واضح في كتابات الخبراء والمثقفين، وهي كتابات دخلت الدائرة المفرغة، أو دائرة التكرار منذ زمن طويل.

ثم هناك السياق الذي انتظم اثنين من أهم وأخطر الأحداث التي واجهت، ولاتزال تواجه العرب : الصراع العربي - الإسرائيلي، والمسألة العراقية. في حالة الصراع العربي - الإسرائيلي لم يعد هناك مجال للتحليل إلى درجة يبدو أن ليس هناك إشكالية تحتمل أكثر من إجابة واحدة. مسار الأحداث في هذه القضية، وبعد أكثر من نصف قرن، يكاد يكون واحدًا، وثابتًا، وذا وجهة واحدة. هل هذا صحيح؟ وهل تعرف الدولة العربية، أية دولة، إجابة عن هذا السؤال؟ أما النظام العراقي، وهو مثال آخر ظل مساره واحدًا، ووجهته واحدة نحو الأسوأ، وعلى مدى ربع قرن تقريبًا الآن. مرة أخرى، لماذا؟ وكيف؟ وما هي مسؤولية القيادة العراقية في ذلك؟ لا أحد يعرف إجابة واضحة عن هذه الأسئلة. الأغرب من ذلك أنها أسئلة تبدو خارج السياق العربي. ولم تتحول الحالة العراقية إلى إشكالية ملحة تتطلب النظر، والنظر النقدي تحديدًا. هذان مجرد مثالين هما الأكثر حضورًا، والأكثر ضغطًا على الضمير العربي هذه الأيام. وإلا فالأمثلة العربية من هذه الناحية كثيرة لايتسع لها المقام هنا.



الكل في العالم العربي تقريبًا تعلّم أن لا يتوقع إلا الأسوأ. خلال تجربة نصف قرن، قرن بكامله أو أكثر من ذلك، لم يتعلم العربي شيئًا ذا بال إلا توقع الأسوأ. هذه ملاحظة جد مهمة عن الوضع الثقافي والنفسي لسكان المنطقة العربية. عندما تتأمل المشهد لن تعدم بالتأكيد أن تجد علامات تبعث على شيء من الأمل. لكن سرعان ما يصطدم هذا الإحساس بجدار التجربة، والتاريخ، والسياق الذي ما انفك ينتظم الأحداث. وقبل ذلك، وحيث إن الأمور بنتائجها، هناك جدار النتائج الذي ظل يتراكم ويزداد قوة مع الوقت.

صورة المشهد العربي قبل ٧٠٠ سنة

نتيجة بهذا الحجم ليست وليدة هذه اللحظة. وليست وليدة نصف قرن أو أكثر من ذلك، أو أقل بقليل. بل نتيجة راكمتها قرون عدة. الذي يبدو تاريخيًا أن حالة التدهور العربي كانت ولا تزال عملية طويلة، استمرت حتى الآن أكثر من (٧٠٠) سنة متواصلة. في القرن الـ٨ الهجري، الـ١٤ الميلادي كتب ابن خلدون في مقدمته المشهورة يصف الحالة العربية الإسلامية آنذاك هكذا «وأما لهذا العهد، وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة. هذا إلى ما نزل بالعمران شرقًا وغربًا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيَّف الأمم وذهب بأهل الجيل...، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلها وفلّ من حدها، وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها، وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن. وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته ومقدار عمرانه. وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة» (محمد الجابري/ العصبية والدولة، ص ٢٠). هذه صورة قاتمة حقًا. لكن لنتذكر أن ابن خلدون كان يصف أحوال العرب في

القرن الذي شهد انهيار الحضارة العربية الإسلامية. ومن هنا صيغة المقارنة في هذا المقطع بين ما «كان» قبل القرن الثامن، وبين ما حدث في هذا القرن.

المشهد العربي الحالي يختلف عن المشهد الذي وصفه ابن خلدون قبل حوالي سبعة قرون في العناصر المكونة له، وفي الإطار السياسي والاقتصادي الذي ينتمي إليه، وفي الأسباب التي أفرزته. في هذا المشهد ليس هناك طاعون «يتحيف الأمم». بل هناك تحسن ملحوظ في الأحوال الصحية للعرب. وليس هناك دول بلغت هرمها والغاية من مداها. بل هناك دول تزداد قبضتها قوة وشدة من الناحية الأمنية. لكنها تزداد ضعفًا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ومن الطبيعي أن يختلف المشهد العربي الحالي عن مشهد ابن خلدون في شيء آخر له دلالته هنا، وهو أن معالم الحالة العربية زمن ابن خلدون تتضح وتبرز بمقابلتها مع الحالة التي قبلها. أما المشهد العربي الحالي فهو بشكل أو بآخر امتداد، مع كل الاختلافات الأخرى، للمشهد الخلدوني، وإن بصيغة ومؤشرات مختلفة. بعبارة أخرى، التردي العربي الحاصل الآن لم يتوقف منذ القرن الثامن. اختلفت العناصر، والظروف والأسباب. لكن النتيجة واحدة.

المشهد العربي الحالي يتسع لأكثر مما ضاق عنه تقرير التنمية بحكم التخصص، وأكثر مما ذكره ابن خلدون عن عصره. انظر مثلاً إلى ما حدث للتجربة التنموية، أو لتجربة الحداثة في أكبر الدول العربية: السودان، والجزائر، ومصر، والسعودية، والعراق، وسوريا، والمغرب. لقد تعثرت هذه التجربة في كل هذه الدول. بل إنها فشلت في بعضها فشلاً واضحًا. ولعل أوضح صور الفشل، وأكثرها بشاعة هنا ما حدث ويحدث في الجزائر والعراق والسودان. هذه الدول الثلاث من أغنى الدول العربية في مصادرها البشرية والطبيعية. لكن شعوب هذه الدول الآن من بين أكثر الشعوب العربية معاناة في عيشها اليومي، وفي أمنها، وفي تعرضها لعسف السلطة. في حالة مصر يبرز سؤال مهم: لماذا انتهت التجربة في هذه الدولة العريقة إلى أن المعونات والقروض الخارجية أصبحت تشكل جزءًا رئيسيًا من دخلها؟

في حالة السعودية ليس من الصعب ملاحظة أن نتيجة التنمية فيها تعتبر هزيلة قياسًا على ما توفر لها من موارد مالية كبيرة في العقود الثلاثة الماضية، ولما توفر لها من استقرار سياسي امتد لسبعين سنة متواصلة. الفوائض المالية تحولت إلى دين عام يصل إلى ٦٤٩ مليار ريال سعودي، أي ما يعادل حسب بعض التقديرات ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. هناك اختناقات في فرص التعليم الجامعي. بالإضافة إلى أن مخرجات هذا التعليم لا تتوافق مع متطلبات السوق.



البطالة بين الشباب تقدر ما بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪. في الوقت الذي وصل فيه حجم العمالة الأجنبية إلى سبعة ملايين عامل. عندما تأتي إلى العراق والجزائر تواجه أسئلة تعكس سوريالية مرة : لماذا، وكيف انتهت التجربة في العراق، أغنى بلد عربي على الإطلاق، إلى ما انتهت إليه؟ وأيضًا لماذا انتهى الاستقلال الجزائري إلى حرب أهلية حصدت أرواح لا أحد يعرف عددها على وجه الدقة، لكنها تقدر بأكثر من مائة ألف قتيل، وأضحى نصف السكان تحت خط الفقر؟

لماذا المشهد بهذه الصورة؟

من المسؤول عن هذا المشهد؟ عوامل عدة، لكن الحكومات العربية أهمها. لقد اختارت هذه الحكومات بمحض إرادتها أن تستحوذ على المشهد، ومن ثم فإن عليها مواجهة ما آل، وما قد يؤول إليه مستقبلاً. هذه الحكومات جاءت نتيجة عملية سياسية طويلة. في هذه العملية انهارت بنية القبيلة في المجتمعات العربية. لكن الأيديولوجيا القبلية لا تزال حاضرة وفاعلة في الثقافة العربية. انهيار القبيلة في العالم العربي لم يكن انهيارًا كاملاً. وبالتالي لم يستتبعه قيام الدولة كبديل.

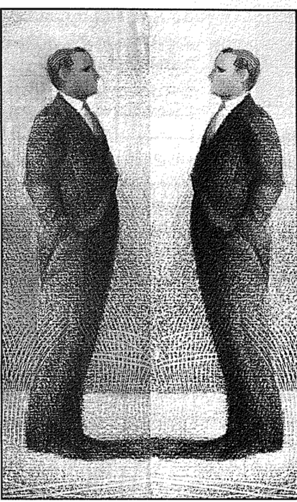
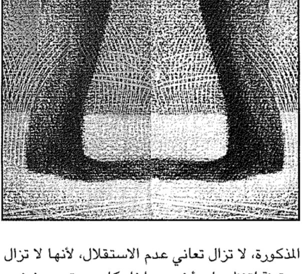
من أبرز خصائص الدولة في مثل هذا الاطار أنها تتسم بالضعف : ضعف البعد القانوني في الدولة، وهذا يؤدي إلى تدني معايير الانضباط والإنتاجية. وضعف حس المسؤولية الذي بدوره يؤدي إلى استرخاء آليات المراقبة والمحاسبة. ثم هناك الضعف السياسي للدولة، والذي يتم تعويضه بتقوية الجهاز الأمني. وأخيراً هناك ضعف التمثيل، أو تمثيل مصالح الناس في الدولة مما يؤدي إلى استشراء الديكتاتورية وأحادية القرار. في مثل هذه الدولة تتسع الهوة باستمرار بين الحكومات والشعوب، وتستشري حالة الفساد بشكل ملحوظ، ومخيف أحيانًا.



ولعله من الواضح أن أهم مصادر ضعف الدولة العربية يعود إلى أنها تفتقد الاستقلال. نعم استقلت هذه الدولة عن الاستعمار الأجنبي منذ زمن. لكنها لم تحقق استقلالها السياسي في الداخل بعد.

إذا كنا ندرك المقصود بالاستقلال الخارجي كما عرفناه في المرحلة الاستعمارية ، فما معنى الاستقلال الداخلي؟ أحد أهم سمات الدولة الحديثة هو قدرتها على التَمَيُّز بشكل واضح لا لبس فيه، أو الاستقلال، عن أي من التنظيمات الموجودة في المجتمع، سواء في ذلك التنظيمات الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية ، أو المهنية، أو غير ذلك. الدولة العربية، بهذا المعنى، ولأنها جاءت نتيجة للعملية السياسية

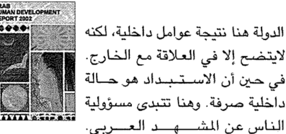


المذكورة، لا تزال تعاني عدم الاستقلال، لأنها لا تزال مرتهنة لتنظيمات أخرى داخل كل مجتمع يخضع لحكمها.

وإذا كان الاستعمار الخارجي يُخضع الدولة لسيطرة قوة أجنبية، ويسلبها استقلالها، وبالتالي يسمح باستنزاف خيراتها وثرواتها من قبل هذه القوة، فإن خضوع الدولة لسيطرة تنظيم داخلي دون غيره يفضي إلى النتيجة ذاتها، وهو ما يفقد الدولة أهم خصائصها، وهو الاستقلال، ومن ثم تفقد سر قوتها وهيمنتها داخل المجتمع. هيمنة بالمعنى الأيديولوجي، وليس سيطرة القوة، والخوف من هذه القوة. وحين تفقد الدولة قوتها في الداخل، فإن ذلك يفقدها قوتها في الخارج أيضًا. والمشهد العربي الراهن يعكس هذه المعادلة تمامًا.

تنطوي طبيعة الدولة العربية كما هي الآن على مفارقة واضحة: الدولة ضعيفة لكنها مستبدة. والأرجح أن استبدادها هو نتيجة ضعفها. ضعف



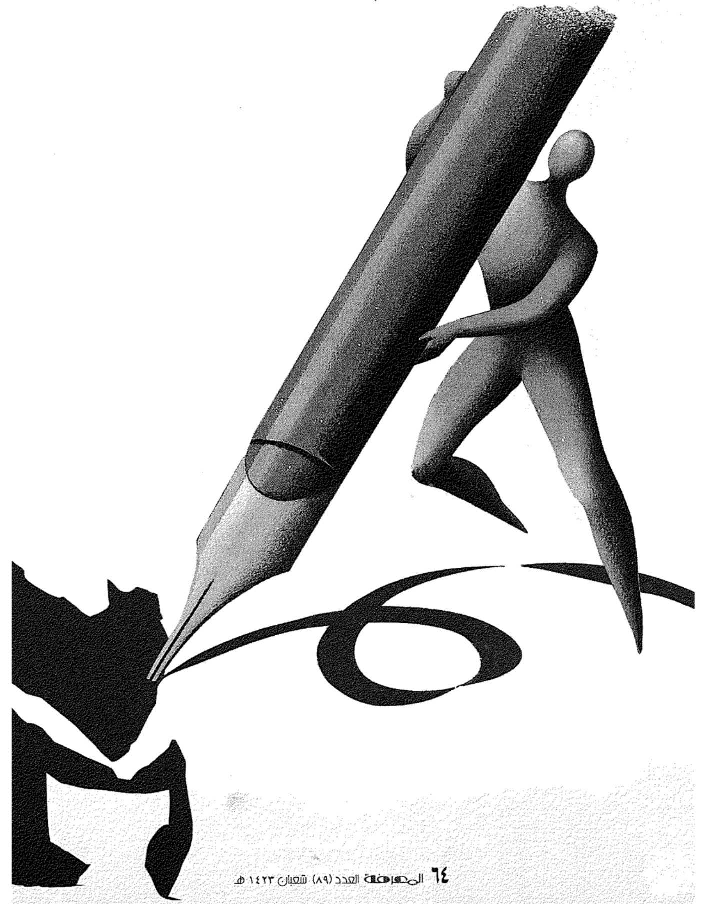

الدولة هنا نتيجة عوامل داخلية، لكنه لايتضح إلا في العلاقة مع الخارج. في حين أن الاستبداد هو حالة داخلية صرفة. وهنا تتبدى مسؤولية الناس عن المشهد العربي.

الاستبداد نقيض الديموقراطية. وإذا كان الاستبداد يشير إلى ضعف الحس بالمسؤولية، فإن الديموقراطية تشير إلى عكس ذلك. بعبارة أخرى، الديموقراطية تعني في التحليل الأخير أن المسؤولية يجب أن تكون محورًا أساسيًا في العملية السياسية. وهذا المبدأ يكاد يكون غائبًا في الثقافة السياسية العربية.

مسؤولية الناس تتبدى في الاستعداد الثقافي في كل المجتمعات العربية للتعايش مع الاستبداد السياسي بمختلف أشكاله. هذا لا يعني على الإطلاق أن الثقافة العربية تقبل الاستبداد، ولا تأبه بقيم العدل والمساواة. هناك توق إنساني طبيعي لدى العرب كما لدى غيرهم إلى العدل والمساواة. لكن هذا يختلف عن الديموقراطية. التوق هنا حاجة طبيعية، وحلم إنساني، وبالتالي موقف أخلاقي. في حين أن الديموقراطية آلية سياسية بواسطتها يمكن تحقيق بعض، أو الكثير من ذلك التوق. وبالتالي فإن هامشية فكرة الديموقراطية له علاقة بالتطور الثقافي، خصوصًا في بعده السياسي. الناس لا تقبل الاستبداد، لأنه غالب على أمرها. لكن عندما يستمر هذا الغلب لعقود طويلة، ولقرون يتحول بحكم الزمن إلى ثقافة حاكمة. بهذا المعنى الناس ليست مسؤولة عن ما آل إليه هذا التطور. المسؤول هو المؤسسات والنخب السياسية بشكل أساسي.لكن الناس يجب أن تكون مسؤولة عما قبلت التعايش معه.

وليس صحيحًا أن سبب هذا الوضع محصور في هيمنة الخطاب الديني، أو ما يسمى بخطاب الصحوة. ربما أن هيمنة هذا الخطاب نتيجة وليس سببًا هنا. نعم الخطاب الديني مناهض لفكرة الديموقراطية، ولمتطلباتها السياسية والثقافية. لكن الديموقراطية غير مقبولة ثقافيًا، وتقع على هامش النسق القيمي للمجتمع العربي. العناصر الثقافية الأساسية لهذه القيمة تقع أيضًا خارج ذلك النسق. لقد انهارت بنية القبيلة في المجتمعات العربية. لكن الأيديولوجيا القبلية لا تزال حاضرة وفاعلة في الثقافة العربية ■

التقرير يتبنى مقاييس للتنم



ـية حسب مفاهيم الحداثة الغربية

خالد عبدالله*
بولندا

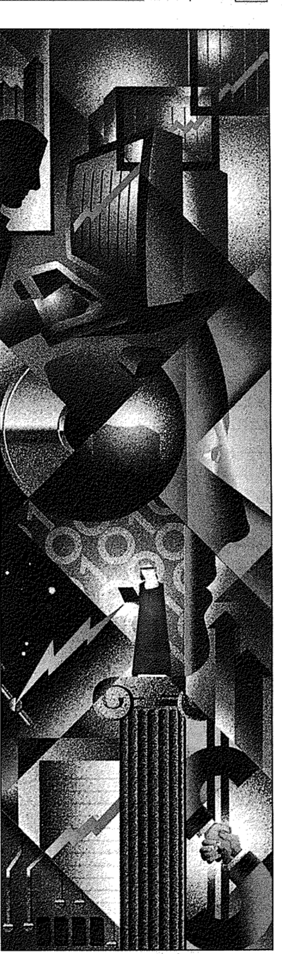
يرسم تقرير التنمية الإنسانية العربية خريطة واقعية وصادقة لحال التنمية الإنسانية العربية. وليس من عجب أن تكون تضاريسها مماثلة لمعالم الخريطة السياسية العربية: ضعف في النتائج، وقصور في الأداء، وهشاشة في التركيب، وانفضاض عن التعاون البيني، وهروب إلى الاعتماد على الخارج. وقد أثار التقرير الغضب في نفوس الناس، وأوقد التمرد في عقولهم، لكن الخشية أن يصرف الغضب في غير مصارفه، وأن يوجه السخط إلى غير مجاريه، فيصبح رجم الرسول الغاية، لا النظر في الرسالة وتبين أحوال النص واكتشاف دلالاته وتبين تجاوزاته.



ولو أجلنا النظر في التقرير لقادنا إلى خصيصتين بارزتين فيه. الأولى: أن التقرير يكشف عن خلل جوهري في مسار التنمية الإنسانية العربية حيث يبرز ضخامة الهدر فيها. فمن بياناته الكاشفة، ومؤشراته المبينة يحيط المرء علمًا، بالبينة الإحصائية والدلالة الواقعية، لا بالحدس والتخمين، أن السياسات العربية أهدرت الموارد العربية حيث لم تزج بها كاملة في مسيرة التنمية، وشلتها عن الأداء السليم حينما أدخلت بعضها مقيدة بالأمية، ومغلولة بفقدان الحرية. كما ضيقت آفاقها حينما تقاعست عن تنفيذ ما قدمت له أغلظ الأيمان في حقل التعاون العربي من اتفاقات ومعاهدات. ولو تمعنا قليلاً في ما حفل به التقرير حول هذه الأمور، لوجدنا أنها كانت هم الكثير من مثقفي الأمة مبثوثًا في كتاباتهم، فجاء التقرير موثقًا لهذه الهموم، ومؤسسًا، كما يجتهد، لأسبابها وما آلت إليه من نتائج.

أما الخصيصة الثانية، فتبدو واضحة في توسيعه مفهوم التنمية لينتقل به إلى آفاق أوسع. فالتقرير يخطو من قياس التنمية بمؤشرات العمر المتوقع للميلاد، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى هضبة أعلى وأرحب حينما ضم إليها تلك التي تشمل حريات الإنسان وحقوقه وسعيه إلى المعرفة. فالتقرير يسعى، كما يؤكد، إلى جعل التنمية، نظريًا وعمليًا، (تنمية الناس، من أجل الناس، ومن قبل

* خبير وأكاديمي عراقي.



الناس)[1] ولم يحدث التقرير بذلك بدعة، فهو يذكّر العرب ببعض ما قالوه ونسوه، وببعض ما وثقوه ولم يعملوا به. فقد تبنت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي قننها مؤتمر القمة العاشر في عام ١٩٨٠م دلالة هذا المفهوم حينما حدد كأول هدف لها (تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة «أي تنمية الناس» المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية «أي بواسطة الناس» والتمتع بثمار التنمية «أي من أجل الناس»).[2] ومن المحزن أن العمل العربي المشترك لم يطور هذا الهدف نظريًا بفحصه وتحليله وجعله نصب عينيه حين دراسة عملية التنمية العربية في تقاريره الرسمية. وقد أغفل التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا المفهوم لا لعجز في القائمين به للإحاطة به وبتداعياته النظرية والعملية، بقدر ما هو قصور لدى صانع القرار العربي في أن يتسع عقله لجدل فعال حول هذا المفهوم، وأن يرحب صدره لمناقشة واقعية لوجود أو غياب معانيه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية. ولعل السخرية مريرة في أنه حينما غلق الأبواب أمام نسماته، جاءته عواصفه من نوافذه.

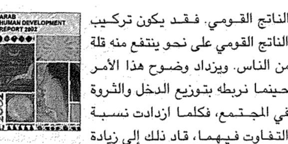
ولا يدعي تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه قد وصل «نهاية التاريخ» في مقاربته للتنمية، لكن ميزته أنه يخطو الخطوة الأولى الصحيحة حينما ينبذ الطرح الذي تراكم على مدى زمن طويل أن التنمية ترادف الناتج القومي الإجمالي، إذ إن مثل هذا المفهوم يختزل إنسانية المخلوق في حاجاته العضوية، ويصرف الأنظار عن جوهر الإنسان واحتياجاته. بل أنى للإنسان أن يتمتع بثمار عمله المادي إن أحاطه قفص الاستبداد، وحبسه سجن الجهل. وتزيد الحرقة أننا أدرنا ظهورنا وأغمضنا عيوننا عما أسست له ثقافتنا العربية الإسلامية في جعل الحرية والنظر في الآفاق في صلب أسمى غاياتنا. وهذا بحد ذاته ينطق بما آلت إليه أحوالنا من اعتياد التقليد الفكري، وسكينة في حضن الخمول السياسي.

ويخطئ من يناقش مفهوم الحرية من منطلقه الذرائعي من وجهين: الأول، أن الحرية غاية الإنسانية في سيرها في طريق الكمال، فإن أخفقت في تحقيق أهداف مادية فلا يضير ذلك سبب وجودها، بل إن إنسانية الفرد لا تكتمل بغيابها. فإن فقدت بحدها الأقصى، بالعبودية، تزول معها الإرادة. وإن فقدت بحدودها الأخرى فلن يتبقى لدينا إلا بشر لا يرون إلا ما ألفوا عليه آباءهم، ولن يمهروا في تتبع الأسباب التي تمكنهم تعظيم مكاسبهم المادية، ولن يستطيعوا ممارسة حياتهم على النحو الأمثل. الثاني، أن إخفاقها،

أحيانًا، كوسيلة لتحقيق التقدم المادي، أو نجاح الاستبداد في تحقيقه قد يشي بعيب ليس فيها، بقدر ما قد يكون قائمًا في طبيعة التقدم المادي الذي نطلبه. فالتقدم المادي الذي ترعاه الرأسمالية التي تسود العالم تركز على النمط الاستهلاكي الذي يؤدي إلى تعظيم الأرباح. وهذا النمط يؤذي البيئة الطبيعية ويشوهها، ويلوي الاحتياجات المادية للإنسان إلى طريق غير سوي. فقد يكمن نجاح الحرية في تحقيق التقدم المادي في حقيقة أنها تحتاج إلى طراز من العيش من جنسها. فهلا أعملنا الفكر في ذلك؟ وهو، أيضًا، ما ينبغي على التقرير النظر فيه مستقبلاً.

كما لا يمكن أن ننكر أن نصف طاقات الأمة مهدرة، فالنساء من وجهة طراز عيشنا الإسلامي مقعدات بالأمية، وبطغيان عادات الجاهلية، وشيوع الأفكار الفاسدة التي تخللت مناحي تراثنا. فأصبحت المرأة في سعيها لتأكيد حقوقها بين بديلين، جحيم طراز العيش الغربي الفاسد، ونار إخراسها وكبت طاقاتها. صحيح أن جزءًا كبيرًا من حرمانها يستوي فيه الرجل وإن كان بقدر أقل، مثل فقدان الحريات السياسية والأمية، لكن حرمان المرأة مضاعف لأنها امرأة. فقد تراكمت مفاهيم التخلف حتى أوشكت أن تصبح جبالاً راسخات تحول دون رؤية حال المرأة في مجتمع المدينة الأول، حينما بايعت المرأة الرسول الكريم ﷺ، وحينما حمته بجسدها، وحينما داوت الجرحى، وحينما أدارت تجارتها، وحينما كانت تفتي وتحفظ لنا تراث النبوة.

وإذا كان سياق التقرير سليمًا، فلا يعني ذلك أنه لا يمكن النظر فيه من حيث تأييده فيما يرى أنه صحيح، ومعارضته فيما يظن أنه قاصر. وهذا النظر يمكن أن يجري على حالين، حال ما تضمنه لكن يختلف معه فيما رآه، وحال ما أخرجه ولم ينظر فيه. فمن النوع الأول، أنه حينما ناقش مقياس الدخل سار على المألوف، فلم يناقش أبعاده وتناقضاته المحتملة وما تتطلبه من تعديل وتكييف. فمفهوم الدخل التقليدي يعتوره الكثير من المشاكل، بحيث أن أخذه على علاته يؤثر سلبيًا على مقياس التنمية الإنسانية. فالدخل القومي يحصر نفسه بحجم الإنتاج المعروض للبيع، وبالضرورة فكلما ازداد حجم الإنتاج ازداد الدخل القومي، وكلما تعاظم الاستهلاك ارتفع مستوى المعيشة. لكن ذلك أمر غير دقيق، فحجم الإنتاج لا يظهر من يستهلكه أو ينتفع به، بل الذي يحدد ذلك تركيب



الناتج القومي. فقد يكون تركيب الناتج القومي على نحو ينتفع منه قلة من الناس. ويزداد وضوح هذا الأمر حينما نربطه بتوزيع الدخل والثروة في المجتمع، فكلما ازدادت نسبة التفاوت فيهما، قاد ذلك إلى زيادة التفاوت في تركيب الإنتاج ليعكس طبيعة التفاوت في الدخول والثروة. فالمستثمرون ينتجون سلعهم وخدماتهم من أجل الربح وليس من أجل الإحسان، وبالتالي فإنتاجهم لن يكون إلا صدى لهذا التفاوت. وإذا كان الأمر كذلك فإن الوجه المادي للتنمية الإنسانية يصبح مضللاً ، ولا يعكس حقيقة الانتفاع الاجتماعي من الناتج القومي.

وهناك وجه آخر شديد الخطورة في مفهوم الدخل القومي، وهو أنه في كثير من الأحيان فإن الزيادة في النمو الاقتصادي تعني النقصان في التنمية الإنسانية. فطراز النمو الاقتصادي الرأسمالي يحدث أضرارًا كبيرة في البيئة وفي ثروة البلدان الطبيعية، وفي حياة الناس في المصنع والمزرعة ما لا يحتسب في الناتج القومي الإجمالي مما يضاعف أهميته، ولا يعبر عن مستواه الحقيقي. ولا ريب أن أخذ هذه الاعتبارات وتضمينها المقياس دونه مشاكل مفاهيمية وإحصائية عديدة، لكنها ممكنة التنفيذ. ومما يشجع على إمكانية الأخذ بها، أن التقرير نفسه أضاف معايير جديدة لتعيين وقياس التنمية الإنسانية العربية كعملية وكمحصلة. ولأن التقرير قد استن هذا التقليد، فإن التحسين في المقاييس الموجودة وإدخال بدائل لها عملية مفتوحة.

يدرك التقرير تمام الإدراك أثر السياسات الاقتصادية على توزيع الدخل في البلدان العربية، وإحداثها للفقر، لكنه يعالجها من حيث كون النظم والقواعد التي فرضتها العولمة أمورًا معطاة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن التفاوت في الدخل واشتداد حدة ظاهرة الفقر سيستمران في التزايد. فالتفاوت في الثروة والفقر هما نتائج أساسية لقواعد عمل السوق في صورته الليبرالية الجديدة التي تسود حاليًا، إذ إن الكفاءة هي الأساس في توجهها بينما تترك أمر التوزيع لفعاليات الجمعيات الخيرية وربما بعض أنواع من الحماية الاجتماعية المحدودة. لكن دور المنظمات الخيرية وشبكات الحماية الاجتماعية المحدودة في سد

الثغرات لا يمكن أن يوازي أو يلاحق دور النظام الاقتصادي في خلقها، وسيقود هذا حتمًا إلى تفاقم الفقر والتفاوت داخل البلدان وفيما بينها. وحينما يزداد التفاوت في القدرات الاقتصادية في المجتمع يتضاعف التباين في القدرات السياسية التي تمكن بدورها أصحاب القوة الاقتصادية من فرض المؤسسات والقوانين والإجراءات التي تحافظ على ميزان القوى السائد، بل تعمل باستمرار لتعظيم رجحانه لصالحها.

وفي نطاق المساواة ينبغي أن تكون المفاضلة بين السياق الذي يعزز المساواة ويحول دون قيام الفقر والتفاوت، والإجراءات الجزئية التي تقلل من التفاوت وتخفف مظاهر الفقر. فالأول، تتوافر فيه متطلبات الاستدامة والعدل، أما الثاني، فيغلب فيه الإحسان والتذبذب في معالجة مشاكل الفقر والبطالة. ويعود التساهل في مسألة التفاوت في الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى سيادة أسطورتين حول التنمية الاقتصادية. الأسطورة الأولى، تعطي للسوق معنى خارجيًا عن إرادة البشر ومستقلاً عن أفعالهم ورغباتهم، فكأن السوق حقيقة موضوعية لا أصل تاريخيًا لها ولا سياق اجتماعيًا يحدد قواعد عملها ويتحكم في نتائج عملياتها. فالسوق نحن نصنعه من خلال ما نضعه من قوانين وما ننشئه من حوافز وموانع، وعندما نقيم هياكله التحتية المادية والاجتماعية والقانونية، وعندما نحدد طبيعة الملكية، وعندما نقرر طبيعة توزيع الدخل. فهذه العوامل وغيرها تحدد طبيعة الأسواق وطريقة عملها وتقرر سلفًا مآل الدخل المتولد من فعالياتها. فالإنسان هو الذي صنع على مدى التاريخ أسواقه، وعملية الخلق هذه متواصلة [٣]

أما الأسطورة الثانية، فهي القول الذي لا أساس تاريخيًا له أن المساواة غير محابية للنمو الاقتصادي. فعلى النقيض من ذلك فإن المساواة مؤدية في المدى البعيد إلى النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. أليس من مظاهر المساواة عموم التعليم وانتشار العناية الصحية التي توفر القواعد الأساسية للنمو في المدى الطويل؟ ثم إن المساواة نفسها تؤدي أيضًا إلى التقارب في القوة السياسية لشرائح المجتمع المختلفة التي تمكن الناس من أن يكون لديهم القدرة على ممارسة دور فعال في تقرير السياسات والقوانين التي ستتحكم في أنشطتهم المختلفة. فالمساواة كالحرية والعدالة هي التنمية الإنسانية نفسها. إذ كيف يمكن لأحد أن يزعم أن التنمية الإنسانية قد أنجزت حينما يتحقق فيض من الرخاء المادي، في الوقت الذي تستشري فيه مظاهر عدم المساواة في الدخل والثروة التي يترعرع في ظلهما النزاع الاجتماعي، وجرائم السرقة والفساد وفقدان الأمان. ولعل المقصود في تأثير المساواة في كونها تغير تركيب الطلب لكي يجنح أكثر إلى تلبية احتياجات الناس الأساسية بعد أن كان يميل إلى تلبية الرغبات الاستهلاكية الكمالية التي تولد أرباحًا أكثر للمستثمرين، لكن ليس لعموم المجتمع. فلم إذًا العيش في ظل نظام يولد التفاوت ثم بذل الجهد للتخفيف منه؟ أليس الأولى إقامة المؤسسات والقوانين التي لا تسمح أن يكون الفقر والتفاوت ملازمًا لها؟

ولا شك أن التقرير يدرك دور الأسواق بشكلها الراهن في إيجاد الفقر والتفاوت بين الناس في الدخول والثروات، ولذلك فهو يدعو في أكثر من مكان إلى أن تكون الأسواق محابية للفقراء والجماعات الأكثر حرمانًا. غير أن الوصفات التي تفرض على البلدان النامية حتى تستجيب لمتطلبات العولمة تتناقض مع وجود أسواق محابية للمساواة. وستبقى المعضلة قائمة حتى تحل المشكلة. فكيف، مثلاً، لبلد يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويرفع أسعار فائدته، ويوجه جهده للصادرات أن يراعي متطلبات المساواة؟ إذ إما أن تكون الأولوية للأول الذي يتطلب قوانين محابية لتشجيعه، وإما للثاني، الذي يستدعي إجراءات مختلفة، إلى حد كبير، لتحقيقه.

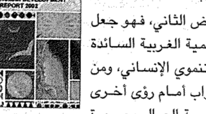
وهناك مسألة مهمة ينبغي للتقرير أن يتوقف عندها، وأن ينظر فيها، وأن يتجاوزها. فهو يتبنى مفاهيم الحداثة الغربية في التنمية في مقاييسه ومعاييره. وهي تنطوي على افتراضين: الأول، أن التقدم يسير على نحو خطي يحدث تقسيمًا تراتبيًا للبلدان، تكون في قمته البلدان الصناعية، بينما تجلس الأخرى على مقاعد مختلفة العلو والهبوط في هذا التراتب يحددها إنجازاتها حسب المقاييس الموضوعة. وهذا يقود بالتالي إلى تحديد وضع الثقافات والحضارات الأخرى في هرم التقدم تبعًا لاقترابها وبعدها من الحضارة السباقة الغربية. ومثل هذا النموذج الذي يجب الحذو على مثاله ومحاكاته يثير مسائل عدة خطيرة.

أولاها، أنه لا يمكن اللحاق بالهدف لأنه متحرك، وستظل البلدان الطامعة باللحاق تلهث دون أن تبلغ مسعاها. فالبلدان المثال لها قصب السبق، وهذا يجعل

قطع المسافة غير ممكن، ليس لأن المسافة شاسعة فحسب، وإنما لأن هذه المسافة تتسع. إذ حسب قواعد اللعبة التي تضعها البلدان السابقة، فإنها تضاعف المسافة بالمقاييس الحالية، المادية منها، بينها وبين البلدان اللاحقة. ثانيها، أن النموذج يخفي حقيقة السبق، إذ يبدو من ظاهره كأن التقدم المادي، حسب المقاييس الغربية، جاء بفعل الحيوية الداخلية لهذه المجتمعات، وبالتالي فالتخلف لدى الآخرين يعبر عن تخلف ثقافات البلدان الأخرى. وهذا تضليل كبير. فالتقدم والتخلف هما وجهان لنفس العملة، النهب الذي قامت به البلدان الرأسمالية الصناعية على مدى عقود



عدة من خلال الاستعمار، ونقل الفائض الاقتصادي الذي يتواصل بفضل شروط تقسيم العمل الدولي الذي تفرضه هذه البلدان على العالم. ثالثها، أن طلب اللحاق بالمثال، أي بالمستوى المادي الذي حققته البلدان السابقة، يستدعي استخدام مقاييسها حتى نعرف كم من المسافة قطعت البلدان اللاحقة، ويتطلب بناء المؤسسات وتأسيس القوانين ووضع الإجراءات التي هدت مسيرة التقدم في البلدان الصناعية. وبعبارة أخرى، لا بد من إجراء عملية هدم وبناء. هدم لكل ما لا ينسجم مع ضرورات الحداثة الغربية، وبناء لكل ما سبقت إليه البلدان المثال. وهذا فخ رهيب إن تابعنا منطقه إلى نهايته.



أما الافتراض الثاني، فهو جعل أيديولوجية التنمية الغربية السائدة نهاية التاريخ التنموي الإنساني، ومن ثم إيصاد الأبواب أمام رؤى أخرى تنظر إلى طبيعة العالم بصورة مختلفة، وتقترب من فهم العلاقات الإنسانية بشكل آخر. وبالتالي، فإن تجاوز هذه الأيديولوجية التنموية يوجب نحت مفاهيم جديدة للتنمية، وصقل مقاييس مختلفة تتناسب معها، وتعليم مهارات أخرى يحتاجها البديل الآخر. إذ لا بد من نزع الربح من قلب الجهد الإنساني، وتقليد العدل والمساواة والحرية عرش العمران الذي يحقق إنسانية البشر ويؤهلهم لمهمة الاستخلاف.

ومما يتميز به التقرير هو وضعه ما يسميه الحكم الصالح أو الديمقراطية في قلب عملية التنمية، ويجعله مدرجته إلى (الرفاه الإنساني وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما لأكثر فئات المجتمع فقرًا وتهميشًا)[٤].

ويضع التقرير للحكم الصالح مواصفات وجودها علة وجوده، وغيابها امتناع لقيامه، وهي تشمل حكم القانون، والشفافية والمساواة. ثم يذهب إلى تقرير مدى تحققها من خلال مقاييس محددة، تتحكم فيها طبيعة التعريف، والأفكار السائدة عن الديمقراطية، ونوع البيانات المتوفرة.

وما ينبغي لفت الانتباه إليه هنا، التفريق الذي يضعه أهل علم السياسة بين الديمقراطية أي سلطة الناس، والجمهورية أي السلطة التمثيلية. وما يسود حاليًا في البلدان الصناعية هي السلطة التمثيلية، أي وجود مؤسسات حكم وتشريع يصل إلى عضويتها الأفراد عن طريق الانتخاب. فسلطة الناس تعني المشاركة المباشرة لأفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهم، وهي مطلوبة لذاتها، أولاً لأنها حق أساسي طبيعي للناس. لكن الفرق الجوهري، أن السلطة التمثيلية هي أنها في عموم مساقها فارغة المعنى في ظل سيادة عدم المساواة الاقتصادية والتفاوت الهائل في الثروات والدخول. حينذاك، لن تكون إلا تمثيلاً لمن يملكون، ولن تكون القوانين التي تشرعها إلا تعبيرًا عن هذا التفاوت، ولن

تكون مساءلتها من المؤسسات الأخرى إلا في حدود التزامها بالقوانين والسياسات التي تضعها الصفوة. فهي حرية من يملكون الثروة في أن يديروا أمور الناس وفق متطلبات مصالحهم.

وما سبق من ملاحظة، فهو يتصل بالناحية الغائية من وجود الحريات، لكن هذا لا يقلل من مساهمة التقرير في كشفه حال الحكم الصالح في البلدان العربية والمسافة التي تفصله عن حاله في البلدان التي تسود فيها السلطة التمثيلية. فالسائد في البلدان الصناعية في مجال الحريات السياسية هو درجات أرقى مما عليه الحال في البلدان العربية من حيث وجود المساءلة والشفافية وحكم القانون. بل إن هذه الأمور مفقودة تمامًا في بلدان وشبه مفقودة في بلدان أخرى. ومع ذلك، فلا يجوز ونحن نحاول أن نرقى بالحكم في بلداننا إلا أن تكون الغاية تحقيق سلطة الناس الحقيقية، مما يوجب صقل مفاهيم الحكم المنطلقة من هذا الينبوع، ونحتًا للمقاييس التي تسبر وتختبر أحوال وجودها في مجتمعاتنا العربية.

لكن التقرير على شموله لم يحط على نحو مباشر ووافٍ بآثار العولمة على التنمية الإنسانية العربية. فالعولمة التي تشير إلى إعادة توزيع عمليات الإنتاج في بلدان العالم، وتنميط السلع والخدمات العابرة لكل الحدود، وانتشار الأسواق المالية في العالم، وتعاظم التبادل التجاري، هيمن على انبعاثها رؤى، ويسيطر على حركتها وأنشطتها سياسات وإجراءات ومؤسسات. صحيح أن عولمة النشاط الإنساني الاقتصادي سهلت نشأتها وتسارعها التحولات التقانية الهائلة في ميادين النقل والمواصلات والاتصالات[٥]، لكن الأحكام والقواعد والمبادئ كانت فعلاً إنسانيًا واعيًا. فلقد ساد خلال ما يزيد على العقدين أفكار وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تقوم على السماح لآليات السوق لأن تدير وتهيمن على قرارات ومصير البشر، ولأن يفرض الاقتصاد أحكامه وقواعده على المجتمع، لا أن يتحكم الناس في النشاط الاقتصادي في بيئتهم. وقد تبنت الولايات المتحدة وبريطانيا ابتداء هذه الأفكار وفرضتها على بلدانها في عهدي ريغان وتاتشر، ومن ثم جعلتها نواميس المنظمات الاقتصادية الدولية، بل إنها أصبغت صفة القداسة عليها.

وقد مارست البلدان الصناعية مباشرة ومن خلال المنظمات الاقتصادية الدولية على البلدان النامية ما يمكن تسميته (الاستعمار التعاقدي) تحت عنوان برامج إعادة الهيكلة. فهذه البرامج تؤدي الوظيفة الاستعمارية التقليدية بتحويل الفائض الاقتصادي منها دون الحاجة لاحتلال البلدان مباشرة. وتقوم السياسات المفروضة على البلدان النامية بثلاث وظائف رئيسية:

- تحرير تجارة السلع والخدمات.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال.
- تحرير الاستثمار.

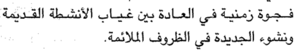
وتصب هذه الوظائف مباشرة في مصالح الشركات الكبرى من أجل تسهيل عملها ورفع القيود عن حركتها وإطلاق العنان لأنشطتها. وقد تضمنت برامج إعادة الهيكلة أحكامًا لا يغيرها تقلب الظروف، ولا يعدلها تغير

المكان، ولا يكيفها تحول الزمان، فهي نفس الجرعات من الدواء تقدم إلى البلدان النامية مهما كانت حالتها. وهي على وجه التحديد الخصخصة، وتعزيز الصادرات، وتخفيض النفقات العامة الاجتماعية، ورفع أسعار الفائدة، وتحرير التجارة، وفرض رسوم على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وتنطوي هذه البرامج، من الناحية المبدئية، على خصائص أربع أساسية. أولاها، أنها متناقضة، إذ كيف يمكن الجمع بين تشجيع الصادرات ورفع أسعار الفائدة، وبين النمو الاقتصادي وخفض النفقات مع رفع أسعار الفائدة؟ حيث إن كلف الإنتاج هي أحد العوامل الأساسية التي تحدد قرار من يريد البدء بنشاط اقتصادي، وأسعار الفائدة عامل حاسم في هذه الكلف. إذ كلما ازداد سعر الفائدة ازدادت كلف الإنتاج الثابتة والمتغيرة، وأحجم المستثمرون عن المغامرة في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية. ثانيها، أنها منافقة، فهي حين تطالب البلدان النامية برفع أسعار فائدتها في أوقات الكساد الاقتصادي فهي لا تناقض أبجديات النظريات الاقتصادية التي يلقنونها للناس فحسب بل وممارسات البلدان الصناعية الأساسية. وكذلك الحال في موضوع حرية التجارة، فذلكم ينضح بالنفاق، فليس فقط التجربة التاريخية تحدثنا أن البلدان الصناعية الرأسمالية ما تركت صناعة أو زراعة أو نشاطًا اقتصاديًا ناشئًا إلا وتعهدته بالعناية والدعم، لكن هذه البلدان ما تخلت عن هذه الممارسة إطلاقًا. ولا ينحصر الأمر في كونها تقدم الآن الدعم للقطاع الزراعي بما يعادل ٣٥٠ بليونًا من الدولارات سنويًا، أو إلى صناعة النسيج، وإنما هي تواصل الدعم لصناعاتها الناشئة كما حصل حينما مولت الولايات المتحدة نشأة الإنترنت، أو في مواصلتها دعم الصناعات العسكرية من خلال العقود التي لا تخضع للمنافسة. بل إن البلدان الصناعية، وبالذات الولايات المتحدة، تقوم بدعم الصناعات الأخرى مثل صناعة الأدوية. ففي الولايات المتحدة تقوم المختبرات الحكومية، أو الممولة من الدولة، بإجراء البحوث وتطوير الأدوية، ثم تبيعها بأسعار زهيدة إلى الشركات الكبرى، التي تقوم بإجراءات تسجيلها والدعاية لها، ومن ثم بيعها إلى الجمهور داخل الولايات المتحدة وخارجها بأسعار خيالية[6]. ثالثها، أنها تقيد مسار النمو، وتفاقم البطالة. فالتخلي عن دعم الأنشطة الموجهة إلى



الاحتياجات المحلية، وخصخصة البعض الآخر وتحرير التجارة سيؤدي إلى إقفال بعضها، وتقليص نشاط البعض الآخر، أي سيؤدي إلى زيادة البطالة. ولن يصاحب ذلك نشوء فوري لصناعات التصدير بحكم وجود



فجوة زمنية في العادة بين غياب الأنشطة القديمة ونشوء الجديدة في الظروف الملائمة.

لكن في الظروف التي يفرض فيها رفع أسعار الفائدة فقد لا تطول فترة قيام هذه الصناعات فحسب، بل قد يؤدي إلى ميلاد مشوه وضعيف لها لن يحدث الاستخدام المكافئ للبطالة الحاصلة بفعل هذه السياسات. رابعها، أنها تفاقم الفقر والتفاوت في الدخل والثروة داخل المجتمعات. فرفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية الذي يصاحبه ارتفاع في البطالة بسبب الخصخصة، وحرية التجارة سيؤدي إلى خفض معدلات المعيشة لقطاعات كبيرة في هذه المجتمعات، يصاحبه تركز في الدخل والثروة لأقلية ضئيلة، وتحويل كبير لأرباح الشركات الكبرى إلى خارج هذه البلدان.

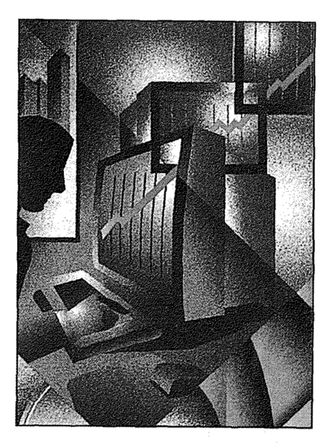
وقد جاء حصاد هذه السياسات مصدقًا لما خشيه البعض، بل إن صوره الواقعية تنطق بأضرارها على أكثر من صعيد. ويمكن تلمس المعضلات التي أدت إليها السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في أربعة أنواع.

الأول، أنها قادت إلى تفاوت هائل في الدخول والثروات. ويمكن متابعة ذلك على مستوى البلدان الرائدة والحاضنة لها، كما على مستوى بقية بلدان العالم. ففي بريطانيا تفاقم الفقر بعد تنفيذ سياسات تاتشر الليبرالية. فقبل تنفيذ تلك السياسات كان هناك فقير من بين كل عشرة أشخاص، وبعدها أصبح واحد من بين كل أربعة أشخاص، وطفل من بين كل ثلاثة أطفال يعيشون تحت خط الفقر حسب التعريف الرسمي للفقر. كما ازداد عبء الضرائب على الفقراء في بريطانيا، في الوقت الذي ازداد إعفاء أكثر الناس غنى منها. فقد زادت الضريبة بمقدار ٧٪ على الأفراد الذين تشكل أجورهم نصف معدل الأجور في بريطانيا، بينما تمتع الأفراد الذين يزيد دخلهم عشر مرات على معدل الأجور بتخفيض في نسبة الضريبة التي يدفعونها بما يعادل ١٠٪. كما أدت الخصخصة في القطاع العام إلى انخفاض في حجم العاملين فيها

بمقدار مليوني شخص، أو ٢٩٪ من إجمالي العمالة [٧].

كذلك نجم عن السياسة الليبرالية التي اتبعها ريغان تفاوت رهيب في الدخول، ويتعاظم هذا التفاوت كلما صعد الأفراد سلم الدخل. فخلال عقد الثمانينيات زادت دخول شريحة الـ١٠٪ الأغنى بنسبة ١٦٪، بينما زاد دخل شريحة الـ ٥٪ الأغنى بحوالي ٢٣٪، أما شريحة الـ١٪ الأغنى التي تتربع على عرش الثروة في الولايات فقد زاد دخلها بمقدار ٥٠٪. وحينما ننزل إلى أدنى درجات سلم الثروة، فسنرى أن شريحة الـ١٠٪ الأفقر انخفض دخلها، خلال نفس الفترة، بمقدار ١٥٪ [٨].

وإذا كان هذا حال البلدان الغنية، فسندرك كم هو مخيف وقع هذه السياسات على بلدان العالم النامي.



فقد انخفضت مستويات المعيشة لسبعين بلدًا يشكلون نصف البشرية في عام ١٩٩٥م. نسبة إلى ما كانت عليه في عام ١٩٧٥م، وتأخذ المقارنة منحى خياليًا حينما ندرك أن ثروة ٤٤٧ الأغنى في البلدان الصناعية تعادل دخل نصف سكان العالم. كما ازدادت الأمية، واستفحل المرض واستشرى سوء التغذية بين هؤلاء البشر. ويبين تقرير التنمية الإنسانية العربية أن عدم المساواة ازدادت في بعض الأقطار العربية. كما انخفض نمو الدخل في عقد الثمانينيات انخفاضًا حادًا حتى سمي بالعقد الضائع. ولولا الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط لما كان حال النمو في البلدان العربية أفضل في التسعينيات عما كان عليه في العقد الذي سبقه [٩].

الثاني، أن هذه السياسات قادت إلى الأزمات الاقتصادية التي دمرت اقتصاديات الكثير من البلدان النامية، كما يحصل الآن في أمريكا اللاتينية، وكما حصل قبل فترة في بعض البلدان الآسيوية، كما أن الأزمة حالة مستعصية في إفريقيا. وقد أدت هذه السياسات التي أطلقت العنان للشركات الكبرى، وبالذات للمصارف والمؤسسات المالية، إلى انهيار السوق المالية في الولايات المتحدة التي أطاحت بما يعادل ٩ تريليونات من الدولارات من ادخارات الناس العاديين، وأموال البلدان الفقيرة الموظفة في هذه الأسواق. وفي البلدان النامية، أدى الانهيار المالي في أواخر التسعينيات في بعض البلدان الآسيوية إلى زعزعة اقتصادياتها. فقد انخفض اقتصاد كوريا الجنوبية بمقدار ٤٥٪، وتايلند بمقدار ٥٠٪، وإندونيسيا بمقدار ٨٠٪، حتى إن دخل الفرد في الأخيرة هبط من ٣٥٠٠ دولار في السنة إلى ٧٥٠ دولارًا. وتطحن الأزمة الاقتصادية في الوقت الحاضر كلا من الأرجنتين والبرازيل، وهي تطغى وإن بحدة أقل في كثير من البلدان النامية [١٠].

الثالث، أدت هذه السياسات التي تشجع المنافسة المتوحشة إلى شيوع حالة ما أطلق عليه (السباق نحو الهاوية). فقد أصبحت البلدان النامية، بل الأقاليم والمدن في البلدان الصناعية، تسابق بعضها البعض في تقديم الحوافز المتنوعة التي تتضمن تخفيض كلف الاستثمار الاجتماعية والبيئية للشركات الكبرى كي تجذبها إلى مناطقها. وقد ترتب على هذا السباق نتائج وخيمة على حقوق العمال بشكل عام، وامتيازاتهم الصحية والاجتماعية في مراكز العمل بشكل خاص. كما أدى إلى التراخي في إجراءات منع التلوث البيئي. وقد سمحت هذه الذهنية للشركات الكبرى في أن تستخدم البلدان والمجتمعات ضد بعضها البعض وتدفعها إلى التسابق لإرضائها.

الرابع، قادت السياسات الليبرالية إلى تقوية مركز الشركات الكبرى في البلدان الكبرى الذي مكنها من أن تفرض القوانين والسياسات المحابية لها داخل هذه البلدان، وأن تستخدم حكوماتها لتملي مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية السياسات الاقتصادية والمالية

والاجتماعية على البلدان النامية. وليس من عجب من ذلك، فالشركات الكبرى أصبحت تفوق في قوتها الاقتصادية كثيرًا من البلدان، فمن بين أكبر مئة من اقتصاديات العالم، واحد وخمسون منها اقتصاديات الشركات الكبرى.

فإذا كان هذا ما تفعله العولمة، التي تسيرها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، في بلدان العالم غنيها وفقيرها، فلا بد أن تكون لها أصداء في السياسات الاقتصادية العربية ومن ثم في نتائجها. وقد لا يكون اندماج البلدان العربية اندماجًا يضارع تكامل بعض البلدان النامية فيه، إلا أن البلدان العربية تتكامل بدرجات متفاوتة فيه. وهذا التكامل يأخذ أشكالاً شتى لا بد من فحصها والتعرف على آثارها. فمن أشكالها، أن البلدان العربية عمومًا، والمنتجة للنفط خصوصًا، تتأثر بأسعار النفط العالمية التي تقررها السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية، كما تتأثر أيضًا بسياساتها التقانية، سواء من حيث تسعيرها أو من حيث إتاحتها. كذلك تتأثر البلدان العربية، على المستوى المالي، بما يحدث في الأسواق المالية من جانبين. الجانب الأول، كون معظم البلدان العربية يتوجه إلى هذه الأسواق للاستدانة، وبالتالي يرهن اقتصاده ليس لشروط أسعار الفائدة العالية فحسب، بل أيضًا لشروطها الاقتصادية والمالية، وأحيانًا السياسية. ثم إن تحرير أسواق المال استصحب معه ظاهرة التذبذب الحاد فيها مما يضاعف مخاطر الاستثمار في البلدان عمومًا، والنامية خصوصًا، مما ينجم عنه طلب عوائد أكبر على الاستثمار للتعويض عن هذه المخاطر. وهذا بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي، ويعظم حالات الفقر. أما الجانب الثاني، فيتصل بالأموال العربية التي تتدفق إلى أسواق المال في البلدان الصناعية والتي تكون خسارة ثلاثية الأبعاد. فهي تهرب من مجالات الإنتاج في البلدان العربية إلى عالم المضاربات، وهي تحصل على عوائد قليلة، وهي تدار من المؤسسات المالية الكبرى لتعود على شكل قروض قصيرة الأجل إلى البلدان النامية، ومنها العربية، بأسعار عالية، مما يزيد كلف الاستثمار، ويضعف النمو الاقتصادي.

ثم إن معظم البلدان العربية التي تلجأ إلى الأسواق المالية للاقتراض تحتاج إلى شهادة «حسن سلوك» من المنظمات الاقتصادية الدولية، وهي لن تحصل عليها إلا إذا ضمنت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الوصايا التي سبق الإشارة إليها. فهذه العوامل الواضحة إلى جانب عوامل أخرى، تفرغ الاستقلال الاقتصادي وبالتالي السياسي، والحكم الصالح من معانيها الحقيقية. ومما يضاعف آثار ذلك أن البلدان العربية



استعاضت بالاندماج في الاقتصاد العالمي عن التكامل الاقتصادي العربي، فأضعفت قدراتها التنافسية، وأوهنت إمكاناتها التساومية. وعليه فلا يمكن إعفاء البلدان العربية من مسؤوليتها في كونها عرضت نفسها لرياح العولمة دون أن تعد لها بالتعاون العربي الفعال. ومع ذلك فإن دراسة التنمية الإنسانية العربية بمعزل عن تأثير العولمة لن يعطي التشخيص الكامل الشامل لأسباب الحال المتردي لها ■

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص٨.

٢- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (تونس: الجامعة ١٩٨٠م) ص ٦.

٣- Arthur MacEwan, Neo-Liberalism or Democracy? Z Books, 1999, pp 99-141

٤- تقرير التنمية الإنسانية ...... مرجع سابق، ص١٠١

5-James Mittleman, The Globalization Syndrome, Princeton University Press, 2000, p. 13

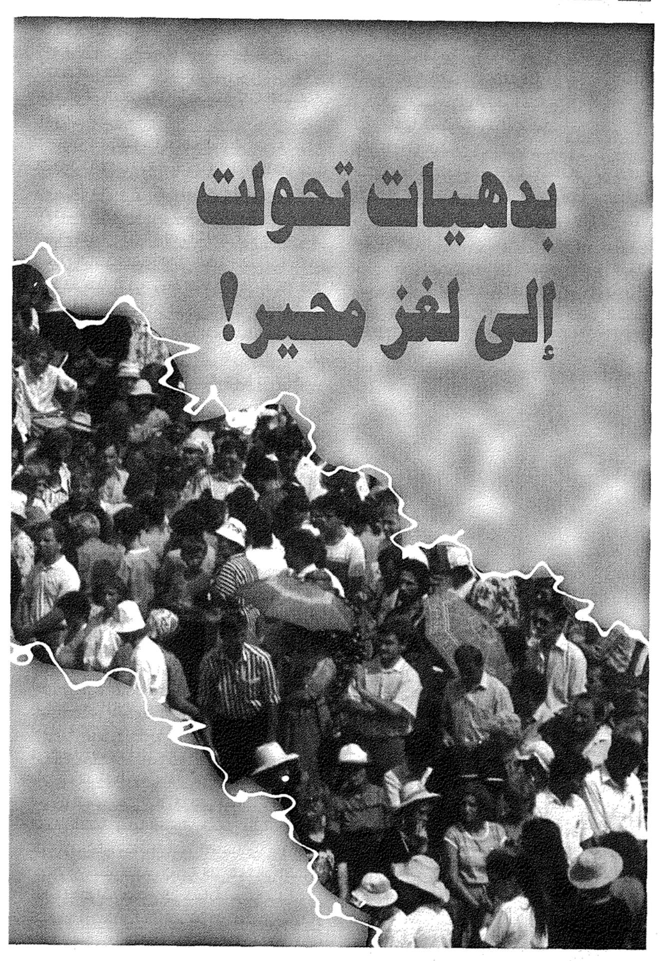
6-David Bollier, Reclaiming the Commons, Boston Review, Summer 2002.

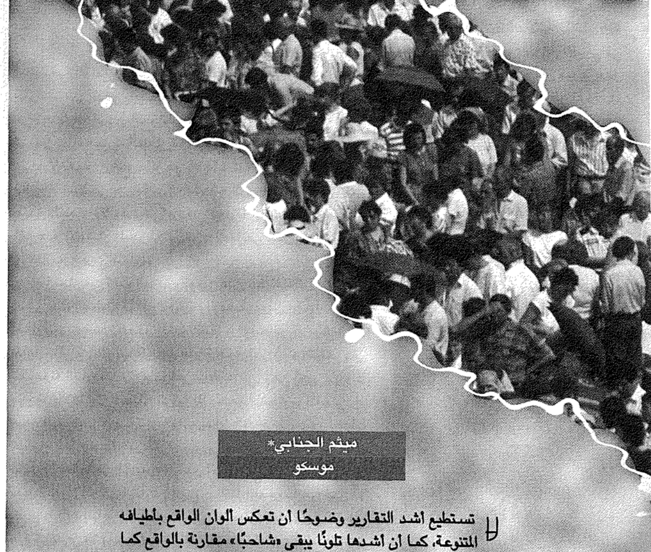
7- Susan George, A Short History of Neo- Liberalism, WWW.zmag.org

8-Susan George.. مرجع سابق

9-Jeremy Brecher and Brendan Smith, The Global Sustainable Development, WWW. villagepillag.org

10-Jeremy Brecher. مرجع سابق


بدهيات تحولت
إلى لغز محير!



ميثم الجنابي*
موسكو

لا تستطيع اشد التقارير وضوحًا أن تعكس ألوان الواقع بأطيافه المتنوعة، كما أن أشدها تلونًا يبقى «شاحبًا» مقارنة بالواقع كما هو. لأن الواقع أغنى في الصورة والمعنى، كما أنه أكثر تعقيدًا في سلبياته وإيجابياته. لكن «التقارير» تعكس في الإطار العام رؤية لها أبعاد سياسية وإنسانية يحدد مضمونها كل من المبادئ العامة التي تنطلق منها وغايتها النهائية. ونعثر على هذه الرؤية في «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م»، التي وضعت الإنسان العربي في صلب اهتمامها، وتنميته في مقدمة أهدافها، وبدائلها في أساس مقترحاتها «لصانعي القرار» السياسي واستراتيجية التنمية الممكنة.

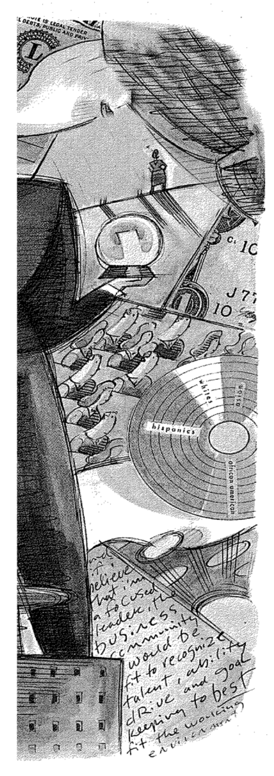
*عراقي، أستاذ في العلوم الفلسفية والإسلاميات.

وهي رؤية يمكن الاتفاق معها من الناحية المجردة وتأييدها من الناحية السياسية بفعل عقلانيتها المباشرة، إلا أنها تشكل من حيث مقدماتها وأهدافها قضية غاية في التناقض. بل إنها تعاني على خلفية الواقع العربي المعاصر مفارقة يصعب حلها. ففي أصواتها التي تدعو «أصحاب القرار» للاستماع تذكرنا بالحالة التي تصورها إحدى الحكايات التي تروي كيف أن أحد الأفراد طلب من جاره إعارته الحمار لساعات، فأجابه، بأن الحمار خارج البيت ولا يعرف أين! وحالما همّ بالذهاب نهق الحمار فالتفت إليه وقال «ألا تستحي من الكذب؟!» فأجابه الرجل«ألا تستحي أنت؟! تصدّق الحمار ولا تصدقني!». وهي مفارقة تستمد مقوماتها من واقع عدم الاعتبار المميز لكثير من « لصانعي القرار» السياسي في التاريخ العربي المعاصر.

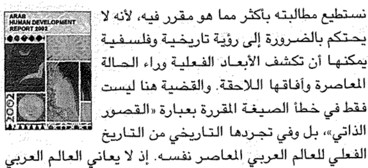
إننا نعثر في كلمة العرب والعبور على جذر مشترك، كما أن للعبور جذرًا مشتركًا مع العبرة والاعتبار. ومن أولويات العقل القول بأن تحسس الجذر المثير للعقل والضمير مربوط بقدرة الفاعل، وأن قيمة الفاعل على قدر فعله، وقدر فعله يتوقف على مضمونه التاريخي والاجتماعي والأخلاقي. وهي أمور مربوطة جميعًا بالاعتبار بوصفه الرؤية المتفحصة لتجارب الماضي. إذ ليست العبرة من وجهة نظر الواقع سوى القدرة على عبور عقبات المسير، ومن وجهة نظر المثال سوى الحكمة المتراكمة في تأمل النفس وأفعالها في المسير من أجل ألا يجري إعادة إنتاج فعل لا قيمة له ولا أثر في التاريخ. وفي حالتنا الملموسة من أجل ألا يجري «إعادة إنتاج الأزمة الراهنة في التنمية»، كما دعاها التقرير. بعبارة أخرى ألا يجري إعادة إنتاج التخلف الذي وضعه التقرير بعبارة ركيكة المظهر عميقة المحتوى: «المنطقة العربية هي أغنى مما هي نامية». إذ يفترض الاعتبار بالماضي كحد أدنى التمسك الدائم بالقدر الضروري من العقل والواقعية في التعامل مع الحاضر والمستقبل. وبدون ذلك تصبح التنمية المستديمة والثابتة أمرًا مستحيلاً.

وهو استنتاج أقرب إلى البديهة. ومع ذلك يجرى إعادة إنتاجه، بما في ذلك من جانب أوسع المؤسسات العالمية المعاصرة وأكثرها ثقة واحترامًا. وهو أمر أقرب إلى الإثارة والغرابة منه إلى التأمل والتفكر والتحقيق. فعندما يتناول التقرير قضايا الحكم والصحة والتعليم والبيئة وما شابه ذلك، فإن مضمونه لا يتعدى في الواقع البديهة القائلة إن العقل السليم في الجسم السليم، وإن الوقاية خير من العلاج، وإن المعرفة خير من الجهل، وإن الجور سبب خراب البلاد والعباد. وهو أمر يؤكد من جديد أن الحقائق الكبرى بسيطة للغاية، بل تبدو في مظهرها أقرب إلى مباشرة الأطفال والعجائز. فالجميع يعرف أن النمو السليم للطفل يفترض الاعتناء به، والاعتناء به يفترض توفير مستلزمات نموه العقلي والجسدي.

وبقدر ما ينطبق ذلك على الإنسان ينطبق على المجتمع والدولة والأمة. إلا أن هذه البديهة تحولت بالنسبة للعالم العربي في غضون العقود الثلاثة إلى لغز محير جعل منه قضية أقرب إلى حالة الواقف أمام مفترق طرق! وهي حالة وضعها التقرير في استنتاجه النهائي القائل،إن «الأقطار العربية تقف عند مفترق طرق. والخيار



الأساسي هو: هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي، بما فيه دوام البنى المؤسسية وأنماط الفعل التي أنتجت الأزمة الراهنة في التنمية، أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي ولاسيما أجياله القادمة». وهو تصوير لواقع يقرر وجود الأشياء كما هي. كما أننا لا نستطيع مطالبته بأكثر مما هو مقرر فيه، لأنه لا يحتكم بالضرورة إلى رؤية تاريخية وفلسفية يمكنها أن تكشف الأبعاد الفعلية وراء الحالة المعاصرة وآفاقها اللاحقة. والقضية هنا ليست فقط في خطأ الصيغة المقررة بعبارة «القصور الذاتي»، بل وفي تجردها التاريخي من التاريخ الفعلي للعالم العربي المعاصر نفسه. إذ لا يعاني العالم العربي بطبعه وطبيعته «قصورًا ذاتيًا»، بل تقصيرًا ذاتيًا ارتبط تاريخيًا بكيفية صيرورته المعاصرة وديناميكية تشكل قواه الاجتماعية ونظمه السياسية بعد انحلال السلطنة العثمانية وتلاشي الاحتلال المباشر واستمراره غير المباشر في الانتداب، وصعود الراديكالية السياسية وتدخل العسكر في الشؤون المدنية التي أدت بحصيلتها إلى ظهور «البنى المؤسسية وأنماط الفعل التي أنتجت الأزمة الراهنة في التنمية»، وإعادة إنتاجها بالشكل الذي جعل من الإنجازات المتراكمة في تاريخه المعاصر هزائم وانتكاسات وأزمات حادة، مع أنه يمتلك بذاته وفي ذاته طاقات هائلة يمكنها أن تحوله إلى قوة عظمى في حالة استغلالها العقلاني.

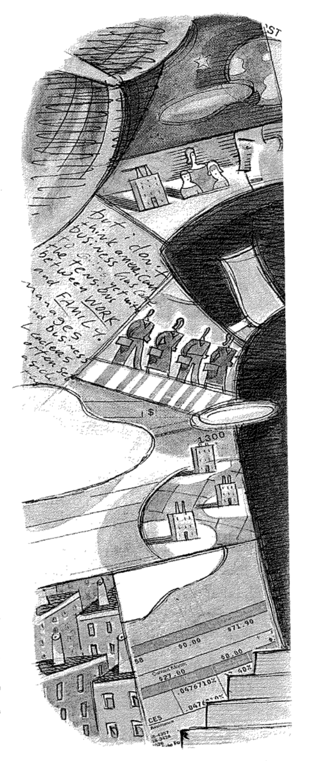




فقد أدت هذه «البنى المؤسسية» (مع أنها في الواقع منافية للمؤسسة بالمعنى الدقيق للكلمة) إلى إعادة إنتاج التخلف بالمعنى التاريخي والنوعي مقارنة بالتطور الذي حدث في العالم المعاصر، مع أن العالم العربي يحتوي على إمكانات هائلة للقفز السريع في تطويره الذاتي. كل ذلك وضع العالم العربي أمام «مفترق طرق» يعكس طبيعة المفارقة التي سجلها التقرير بعبارة «المنطقة العربية هي أغنى مما هي نامية». والمقصود بذلك أن نمو العالم العربي لم يجر بجهوده الذاتية، بل بوجود الثروة الطبيعية فيه، كما يعني أن العالم العربي يحتوي على إمكانية للثروة تفوق بدرجات كبيرة ترشيدها العقلاني بما يخدم خطط التنمية. وهي حالة يمكن دعوتها بثروة العبودية. إنها ثمن العبودية، التي وجدت انعكاسها في احتلال العالم العربي للمرتبة الأولى بين الدول في درجات «ضعف الحرية»! وهنا يكمن دون شك سر المفارقة الغريبة في الثروة التي لا تنمو!

وهي مفارقة نعثر عليها في التقرير بوصفه وثيقة واحدة بشكل عام ومعطياته الملموسة بشكل خاص. فبغض النظر عن الإنجازات الكبيرة التي توصل إليها العالم العربي في مختلف دوله إلا أنها تعاني في العقود الأخيرة أمارات «النذر بالخطر» كما دعاها التقرير. إننا نعثر فيه على صورة جرى تصويرها مرارًا في الأبحاث العربية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية والفنية والصحفية وفي حديث المقاهي والبيوت والشوارع ويتحسسها العلماء والجهلة والكبار والصغار.

إننا نقف أمام صورة مريعة يصفها التقرير بألوان شاحبة، مع



أنها الأكثر إدانة «للبنى المؤسسية» التي جعلت «معدل نمو الدخل للفرد العربي الأقل في العالم ماعدا إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يتجاوز نصفًا بالمئة سنويًا خلال العقدين الماضيين». بحيث إذا استمر على حاله من التدني فسيحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ سنة ليضاعف دخله، بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم من مضاعفة دخله مرة كل ١٠ سنوات. وبالقدر ذاته تحولت «نعمة» الأبناء إلى «نقمة». إذ يتوقع التقرير أن يبلغ عدد سكان العالم العربي (البالغ حاليًا ٢٨٠ مليون) حوالي ٤٣٠ مليونًا (كحد وسط) في عام ٢٠٢٠ م وهو «نمو» يشكل على خلفية إنتاجية العمل والدخل الوطني وخطط التنمية كارثة فعلية على المدى البعيد في حالة عدم توظيفه بالشكل الذي يجعل منه طاقة إضافية هائلة للتطور والتقدم. والشيء نفسه يمكن قوله عن «إنجازات» الصحة والتعليم وغيرها من جوانب الحياة الأساسية للمجتمع والدولة. إذ يتمتع الناس في معظم الدول العربية بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو ٦٧ سنة. لكن ما زال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وفي كل منها. وتنفق معظم الدول العربية ٤ ٪ من الناتج الإجمالي المحلي على الصحة. وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق ٥.٧٪. كما يتركز اهتمام النظم الصحية في البلدان العربية على الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية. وهي «سياسة» تعكس ذهنية «البنى المؤسسية» الصانعة للخراب التاريخي المعاصر للعالم العربي. بينما يوجد حوالي ٦٥ مليون عربي أميًا. وليس متوقعًا أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل، كما يقول التقرير. مما يعني بقاء حوالي ربع العالم العربي مشلول الحركة بمعايير التقدم والتطور الإنساني المعاصر. أما التعليم العالي فإن نسبة الالتحاق به محدودة بحيث لا تتجاوز ١٣٪. بينما يبلغ في الدول الصناعية ٦٠٪. كما أن هناك



دلائل على تردي نوعية التعليم. مما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي له. وفي الوقت الذي يمتلك العالم العربي أنهارًا وبحيرات وبحارًا ومحيطات من النفط تقع ١٥ دولة منه تحت خط الفقر في مصادر المياه. ووجد هذا الواقع المشوه انعكاسه في ازدياد البطالة المباشرة والمقنعة. إذ يقدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية حوالي ١٢ مليون عاطل عن العمل في عام ١٩٩٥م أو ما يوازي ١٥٪ من قوة العمل. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥ مليونًا بحلول عام ٢٠١٠ م. وقد وجد هذا الواقع انعكاسه المباشر في الإحساس بالإحباط الذي يلازم الأجيال الفتية، التي يقدر التقرير أن هناك ٥١٪ من المراهقين و٤٥٪ من الصبيان صرحوا عن رغبتهم في الهجرة. وهي مفارقة لا تقلق فيما يبدو «صانعي القرار» الذين لا تشكل بالنسبة لهم معضلة ما زالت تمثل الممر الخفي «للقضاء» على نسبة الزيادة السكانية المتوقعة في غضون العقود التالية!

لقد أشرت في البداية إلى أن أي تعميم (كما هي

الحال في جميع التقارير) يعاني نقصًا يقوم في تعميمه. وهو أمر طبيعي. إلا أن التقارير المثلى لذوي الألباب هي تلك التي تعكس الواقع كما هو. وقد كان الحكماء المسلمون يقولون إن الاستماع إلى كلام العدو أفضل في حالة رغبة المرء الرقي بنفسه. وكلام «التقرير» هو كلام الأصدقاء. من هنا فإن الاستماع إلى ملاحظاته الجدية هو دليل على مستوى مسؤولية «صانعي القرار» في العالم العربي تجاه المجتمع والدولة والأمة. وقد وضع التقرير رؤيته البديلة أو اقتراحاته العملية انطلاقًا من «أن الدول التي حافظت على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في آن بدأت أولاً بالتنمية البشرية أو عملت في المجالين بآن واحد». وهي حقيقة يمكن اعتبارها من بديهيات السياسة الحكومية المعاصرة، إلا أنها تشكل شأن كل البديهيات السياسية المعضلة الأكثر تعقيدًا بالنسبة للتنفيذ، وذلك لأنها عادة ما تتجاوز الواقع أو تقف بالضد منه. وبما أن العالم العربي يعاني في الإطار العام ـ كما يقول التقرير ـ ثلاثة نواقص جوهرية، هي نقص الحرية ونقص المعرفة ونقص مشاركة المرأة، لهذا يمكن توقع المعارضة لتذليل هذه النواقص من جانب السلطة والتقاليد والأجهزة البيروقراطية.

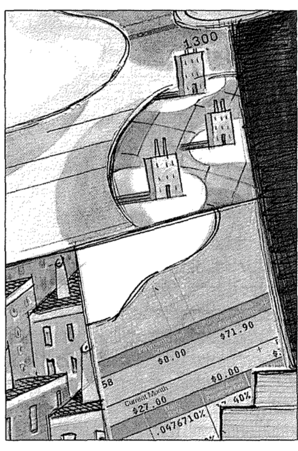
إذ نقرأ في التقرير العبارة الأشد خزيًا بالنسبة للعالم العربي المعاصر، ألا وهي المتعلقة بنقص الحرية. إذ يمكن قبول حالة نقص في الدم والغذاء والأموال وما شابه ذلك، بينما يصبح النقص في الحرية على خلفية الجميع معيارًا على «التقصير الذاتي» الذي يلف المجتمع والدولة. فعندما يشير التقرير إلى «أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعًا بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة»، فإنه يريد أن يقول لنا إننا لم نعرف مذاق الحرية، لأننا الأقل «استمتاعًا» بها. أما كون «المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية «التمثيل والمساءلة»، فإنه أكثر من مؤشر على مرض الدولة والمجتمع. وهو السبب الكامن وراء كل ظواهر التخلف القائمة في العلاقات الاجتماعية (مستوى مشاركة المرأة) ونوعية التعليم والمعرفة. وبغض النظر عن الأرقام الفاجعة فيما يتعلق بالصرف على العلم والمعرفة والثقافة والبحث العلمي مقارنة بالدولة المتقدمة، فإن هذه النقيصة تكشف عن الرذيلة السياسية المميزة لفقدان ما أسماه التقرير



«بالحكم الصالح». ولاسيما أن العالم العربي يبذر أموالاً طائلة على التسليح والأجهزة القمعية. إذ ماذا يعني أن العالم العربي في آخر مرتبة الدولة الفاقدة للحرية، إن لم يعن أنه الأول في ميدان القمع والتخريب الذاتي؟! وهو السبب القائم وراء ضعف نوعية الحياة والتعليم والصحة وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية. وذلك لأن مضمون النوعية في الحياة الاجتماعية هو النتاج المباشر وغير المباشر للنظام السياسي. فهو أس الوجود المتنوع للحياة وعليه تتوقف نوعية الوجود التاريخي للأمم. فبالقدر الذي يمكنه أن يكون مصدرًا للتطور والرقي الحضاري يمكنه أن يتحول إلى أداة التخريب الشامل.

وبما أنه «لا يمكن لأي مجتمع أن يرقى درجات سلم التقدم ما لم يحسن تهيئة إمكاناته البشرية» كما يقول التقرير، فإن تلافيها يفترض بالضرورة التصدي لما دعاه التقرير بالنواقص أو الأغلال الثلاث التي تكبل إمكانات التنمية بشكل عام والإنسانية منها بشكل خاص. واشترط التقرير فيما سماه «بتلافي النواقص الثلاث» ضرورة «إدراك درجات التنمية الإنسانية في الأقطار العربية» عبر توفر أسبابها، وتأسيس شروطها، التي جعل منها في الوقت نفسه أولويات التنمية وهي كل من «الحكم الصالح، وتحرير الصوت العربي، وبناء القدرات المعرفية العربية». ولا يعني ذلك في الواقع سوى تجذر الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة التي تجعل من إصلاح النظام السياسي المقدمة الضرورية للتنمية الإنسانية. وهو حكم واقعي. إذ إن العقبة الفعلية أمام فعالية الدولة العربية المعاصرة بصدد التنمية هي الدولة نفسها! وهي مفارقة ومعضلة تاريخية وحضارية يمكن حلها من خلال إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعاصر في العالم العربي بما يكفل إمكانية تثوير قواه الاجتماعية والروحية والعلمية. أي أنها تفترض صنع وإعادة تثوير الوحدة الاجتماعية والسياسية للدولة العربية والعالم العربي ككل استنادًا إلى تمثيل قواه الاجتماعية والسياسية وشرعنة السلطة السياسية عبر التمثيل الحر واستقلال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة. فهي شروط وقواعد وضمانات التحرر الفعلي للجميع

وبالتالي إمكانية التكامل الوطني والقومي في العالم العربي. وبالتالي القضاء على إمكانية ظهور واستفحال الراديكالية السياسية بمختلف أشكالها ونماذجها ومذاهبها. وهي أمور يصعب تنفيذها دون الاتفاق على شروط ملزمة وموحدة للمجتمع المدني والدولة القومية. فهي المقدمة الجوهرية التي بدونها يستحيل صياغة وتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الإنسانية في العالم العربي بما يكفل له إمكانية الرقي حسب معايير الدول



المتقدمة. إضافة إلى ذلك أنها المقدمة التي يمكنها تذليل الفقر الشامل. وإذا كان التقرير قد أكد أن «شرعية الدول ومؤسساتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على حشد الموارد في الحرب ضد الفقر»، فإن التجربة التاريخية في العالم العربي المعاصر تكشف عن جزئية هذا الحكم. إن شرعية الدولة بالنسبة للعالم العربي المعاصر تفترض كحد أدنى الاستعداد الدائم للتطور الذاتي المستند إلى تثوير القدرات الإنتاجية في المجتمع، وبلوغ الاكتفاء الذاتي والتكامل القومي. فالتنمية الإنسانية في حقيقتها هي أولاً وقبل كل شيء تكامل ذاتي. وهو أحد الشروط الجوهرية «لدخول» العولمة. وقد لمس التقرير هذا الجانب وأكد أهميته



الحيوية بالنسبة للعالم العربي. وأشار بهذا الصدد إلى أن «التعامل المجدي مع العولمة يتمثل في الانفتاح والاندماج البناء في الاقتصاد العالمي بحيث تشارك في تشكيله الدول العربية مجتمعة من ناحية، وتستفيد منه من ناحية أخرى. ولهذا فإن الهدف من التكامل العربي هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم، والذي يتطلب إما خلق اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة».

غير أنه ينبغي النظر إلى هذه المهمات باعتبارها الدرجات الأولية للتكامل الذاتي الفعلي. وهو تكامل يستحيل صياغة أسسه وقواعده وفاعليتها الدائمة دون نظام عربي يوحد الرؤية الاستراتيجية العلمية للتنمية على المستوى القطري والإقليمي والعربي ككل. ولا يمكن تحقيق ذلك دون تكامل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي على أسس الشرعية وسيادة القانون والتمثيل الحر، والمشاركة الفعالة للقوى الاجتماعية والسياسية والفكرية والتداول السلمي للسلطة. وحينذاك فقط يمكن وضع النماذج الملموسة والفعالة لتطوير القدرات العربية في مختلف الميادين بما يستجيب لحاجاته الذاتية والتحولات الكبرى على النطاق العالمي.

وإذا كان التقرير قد أكد في النهاية أن مهمته وضع «أمام أنظار صانعي القرار استراتيجيات لتحقيق التنمية الإنسانية، ويشد الانتباه إلى مشاكل البلدان التي يمكن أن تجد علاجًا لها في إطار العمل العربي الجماعي»، فإننا نشدد على أن «العمل العربي الجماعي» المستند إلى رؤية عقلانية ونظام سياسي اجتماعي يمثل المصالح الفعلية والمستقبلية للعالم العربي هو الشرط الجوهري لحل إشكاليات التنمية الإنسانية باعتبارها صلب التنمية.

وبغض النظر عن كل المرارة التي يتذوقها الإنسان العربي في قراءته للتقرير إلا أنه يقف بالضرورة أمام تحسس انتمائه للكل العربي، وأن العالم العربي واحد من حيث صورته في الخارج. وليس عليه إلا العمل من أجل أن تصبح الصورة الخارجية صورة داخلية في عمله الاجتماعي والسياسي والفكري بالشكل الذي يجعل منه «قطبًا» له قيمته وأثره وفعاليته العالمية بما يخدم حقيقة التنمية الإنسانية ■



بنتل
ماكسيفلو.. للسبورة البيضاء
MAXIFLO White Board Marker
ماكسيفلو لجميع الأسطح
MAXIFLO Permanent Mar
حبر سائل
يتدفق لآخر قطرة
كتابة واضحة
حتى آخر قطرة
خال من الزايلين والتليونين
Pentel
PUSH BUTTON TYPE
CHISEL POINT
MAXIFLO
WHITE BOARD MARKER
PERMANENT MARKER NLF60
Fine chisel point

لا تجزعوا من نصف الكأس الفـ

ـارغ ولا تطمئنو للنصف الملآن!

عبدالواحد الحميد*
الرياض

أثار تقرير التنمية الإنسانية العربية جدلاً واسعًا في العالم العربي، ليس بين النخب المثقفة فقط وإنما لدى الأوساط العامة ولدى رجل الشارع أيضًا. وقد كان من اللافت للنظر أن هذا الجدل وصل إلى منتديات الإنترنت من خلال تعليقات وطروحات يتفاوت مستوى النضج لدى كاتبيها، وكل ذلك إنما هو بسبب الحساسية المفرطة للموضوع الذي تناوله هذا التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فهو يتعلق بالإنسان العربي، وبمستوى التنمية الإنسانية العربية مقارنة بما هو موجود في أماكن أخرى من العالم.

ومن اللافت أيضًا للانتباه أن هذا التقرير ليس أول تقرير يشير إلى هذه القضايا الحساسة، فتقارير التنمية البشرية، على مختلف أنواعها، تناولت الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في العالم العربي، وتناولت موضوعات شديدة الحساسية أيضًا مثل هامش الحرية المتاح للإنسان العربي، ومؤسسات المجتمع المدني، وحرية الصحافة، وغير ذلك من الموضوعات التي كثيرًا ما يثور الجدل حولها، إلا أن هذا التقرير، تميز بتركيزه الشديد على جوانب مفصلة من معدلات الأداء في التنمية الإنسانية وفق معايير محددة، وذلك لأول مرة على المستوى الإقليمي للدول العربية جميعًا، فضلاً عن أن بعض وسائل الإعلام طرحته هذه المرة بأسلوب مثير للجدل، وخصوصًا بعض القنوات الفضائية التي خصصت له حوارات

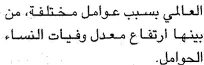
* أمين عام مجلس القوى العاملة - في المملكة العربية السعودية.

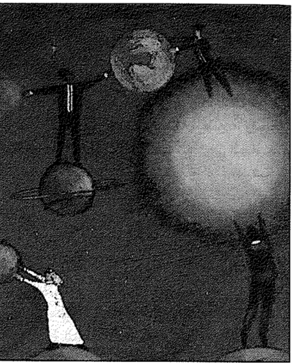
مباشرة على الهواء مع بعض المثقفين وصناع القرار الرسمي بمشاركة المشاهدين.

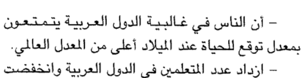
كل ذلك أضفى على التقرير مزيدًا من الأهمية والإثارة، غير أننا عندما نتفحص محتويات التقرير بشكل دقيق نجد أن التقرير لم يقدم لنا صورة تختلف كثيرًا عما كنا نعرفه عن سوء أحوال الإنسان العربي، وبالتالي لم يكن الأمر يتطلب تقريرًا ممهورًا بأختام بعض المؤسسات الدولية لكي نصدق حقًا أن التنمية الإنسانية العربية ليست على ما يرام، كما أن التقرير نفسه أشار إلى العديد من النقاط الإيجابية في مجال التنمية الإنسانية العربية بشكل ربما فاجأ بعض المتشائمين، خصوصًا أن الحديث كان يجري بلغة الأرقام والإحصاءات، وهي اللغة التي تعارفنا على القول أنها لا تكذب!

ولكن بعيدًا عن العواطف، يمكن القول أن مسيرة التنمية الإنسانية العربية قد حققت الكثير من التقدم، وذلك عندما نأخذ الأمر بشكله المطلق، لكننا لا نعيش في هذا الكون بمفردنا ولا يمكن أن نأخذ أي حقائق رقمية بشكلها المطلق وإنما بالمقارنة بما وصل إليه الآخرون، ومدى المسافة التي تفصل بين ما أنجزناه وما أنجزته الشعوب الأخرى.

بالمقياس المطلق، إذن، نستطيع أن نقول إن العالم العربي حقق قفزات كبيرة في مجالات التعليم والصحة ومكافحة الفقر (وبعض الجوانب الأخرى) وتكشف لنا الإحصاءات التي أوردها التقرير كثيرًا من هذه الجوانب، فعلى سبيل المثال، ورد في التقرير:







- أن الناس في غالبية الدول العربية يتمتعون بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي.

- ازداد عدد المتعلمين في الدول العربية وانخفضت نسبة الأمية من ٦٠٪ عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٤٣٪ في منتصف التسعينيات.

- تضاعف معدل تعليم المرأة ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠م.

- تنفق الدول العربية على التعليم نسبة أعلى مما تنفقه الدول النامية الأخرى.

- تعتبر نسبة الالتحاق في التعليم العالي في الدول العربية أعلى من مثيلتها في الدول النامية الأخرى.

- تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى.

- تعتبر المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي يتقلص فيها معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو ٧٠ لكل ١٠٠٠ طفل عام ١٩٩٠م.

مقابل ذلك تواجهنا صور معاكسة أوردها التقرير مثل:

- كانت إنجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشرية، خلال العقد الأخير، أقل من المتوسط العالمي.

- يقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي بسبب عوامل مختلفة، من بينها ارتفاع معدل وفيات النساء الحوامل.



- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية (مجتمعة) أقل من الناتج الإجمالي لدولة أوروبية واحدة هي إسبانيا!

- انخفضت إنتاجية عناصر الإنتاج بمعدل سنوي يعادل ٠,٢٪ خلال الفترة ١٩٦٠م إلى ١٩٩٠م في الوقت الذي تسارعت فيه في مناطق أخرى من العالم.

- يعتبر استخدام المعلومات في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم.

- ما زالت الدول العربية متخلفة جدًا فيما يتعلق بالحريات. ويشير مقياس نقص الحرية المستخدم في التقرير إلى أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعًا بالحرية على الصعيد العالمي.

- ما زالت المشاركة السياسية في المنطقة العربية دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم.

مما سبق يتضح أن التقدم الذي حصل في العالم العربي تحقق أيضًا في مناطق أخرى كثيرة من العالم وبمعدلات تفوق في كثير من الأحيان ما حدث في العالم العربي. ولنا أن نقارن، على سبيل المثال، التقدم الذي أحرزته مجموعة الدول المسماة «النمور الآسيوية» وما أحرزه العالم العربي رغم أن بعض الدول العربية كانت قد سبقت هذه الدول في خوض غمار التنمية، بل إن الإرث الحضاري للعالم العربي يفوق مثيله في الكثير من الدول التي تعتبر الآن دولاً صناعية متقدمة، ومع ذلك فاتنا قطار التنمية وتجاوزنا إلى محطات أخرى!

إن المقارنة بين مسيرة التنمية في كل من اليابان ومصر، على سبيل المثال، تظهر لنا حجم ما لحق بالمسيرة التنموية العربية من تخلف، ففي وقت من الأوقات كانت مصر تتقدم على اليابان، بل إن اليابان كانت تتعلم من مصر من خلال البعوث التي أرسلتها اليابان إليها، إلا أن النهضة العربية، ممثلة في النموذج المصري، توقفت ثم تقهقرت بينما واصلت اليابان مسيرتها وتعلمت من تجارب الآخرين، وحتى عندما خسرت اليابان الحرب تعلمت من أخطائها. واليوم تقف هذه الدولة في الصفوف الأولى بين الدول الصناعية المتقدمة، لهذا السبب، نجد أن الإنجازات التنموية العربية - بقياس الأرقام المطلقة - لا يقودنا إلى فهم

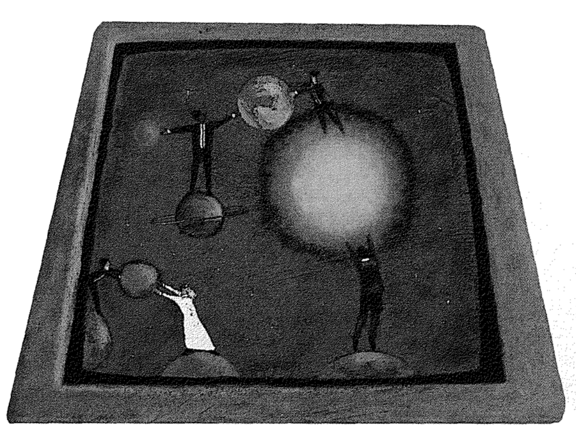
حقيقة أوضاعنا التنموية.

وإذا كانت التنمية المادية، ممثلة في معدلات النمو الاقتصادي المنجز خلال فترة ما، تعطي الكثير من الدلالات عن مجمل الوضع الاقتصادي، فهي لا تقدم صورة شمولية عن التقدم الذي تحرزه بلد ما. وإذا قارنا بين التنمية البشرية والتنمية المادية فإننا نجد أن التنمية البشرية هي الأهم لأن البشر هم الذين يحققون الأشكال الأخرى من التنمية، وفي هذا المجال يضرب المثل أيضًا باليابان التي تفتقر إلى الكثير من الموارد الاقتصادية الحيوية ومع ذلك تفوقت على دول أخرى كثيرة تملك مواد اقتصادية ثرية جدًا، ويكمن السبب في الإنسان الياباني وارتفاع إنتاجيته وتفوقه على نظيره في بعض المجتمعات ذات الموارد الاقتصادية الغنية.

من السهل، بطبيعة الحال، أن يتم الخلط في النتائج عندما يتعلق الأمر بحجم المنجز التنموي الإنساني، فهذا المنجز يصعب قياسه بشكل كمي بالرغم من المحاولات المبذولة في هذا المجال. وفي سياق حديثنا عن المنجز التنموي العربي الإنساني يمكن أن نأخذ التعليم كمثال، فمن الواضح أن الدول العربية قطعت شوطًا بعيدًا في تعليم مواطنيها، إلا أن هذا الإنجاز كان إنجازًا كميًا أكثر مما هو إنجاز نوعي، فقد كثر المتعلمون، وكادت الأمية تختفي من بعض الأقطار العربية في حين أن هذه الأقطار كانت تعاني إلى وقت قريب ندرة في من يجيد القراءة والكتابة. لكننا الآن، وقد تجاوزنا الندرة الكمية، نكتشف أن الملايين من المواطنين العرب قد درسوا تخصصات لا تخدم التنمية كثيرًا ولا تلبي احتياجات سوق العمل من الكفاءات والمهارات المطلوبة، وقد أصبحنا نعاني ما يسمى «بطالة المعلمين»، وأحيانًا «بطالة الجامعيين» الذين يتخرجون في الجامعات والمؤسسات التعليمية ثم لا يجدون فرصًا وظيفية لأن تخصصاتهم نظرية وغير مطلوبة في سوق العمل.

هذا يعني أن التعليم لم ينجح في القضاء على البطالة، والأدهى من ذلك أن هناك متعلمين يعملون في وظائف غير منتجة، وخصوصًا في القطاعات الحكومية مما أوجد ما يسمى «البطالة المقنعة» التي لا تختلف كثيرًا عن «البطالة السافرة» من حيث نتائجها الوخيمة على حركة التنمية، علمًا بأن هذه البطالة المقنعة لا تظهرها الأرقام الرسمية لمعدلات البطالة، ولكن من الناحية الفعلية فإن البطالة السافرة والبطالة المقنعة قد جعلت الفجوة تزداد بيننا وبين الدول الصناعية المتقدمة بما يتسبب عن هذه البطالة من ضياع لفرص إنتاجية كانت ستدعم الاقتصاد العربي وتزيد من معدلات نموه.

ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم، في مجال تقنية المعلومات والتقنية الحيوية والتطبيقات





المختلفة في مجالات علمية عديدة، فإن المتوقع هو أن تزداد المسافة التي تفصلنا عن المجتمعات المتقدمة وذلك بفعل الأثر التراكمي لحجم المنجز لدى تلك المجتمعات بالقياس إلى ما لدينا.

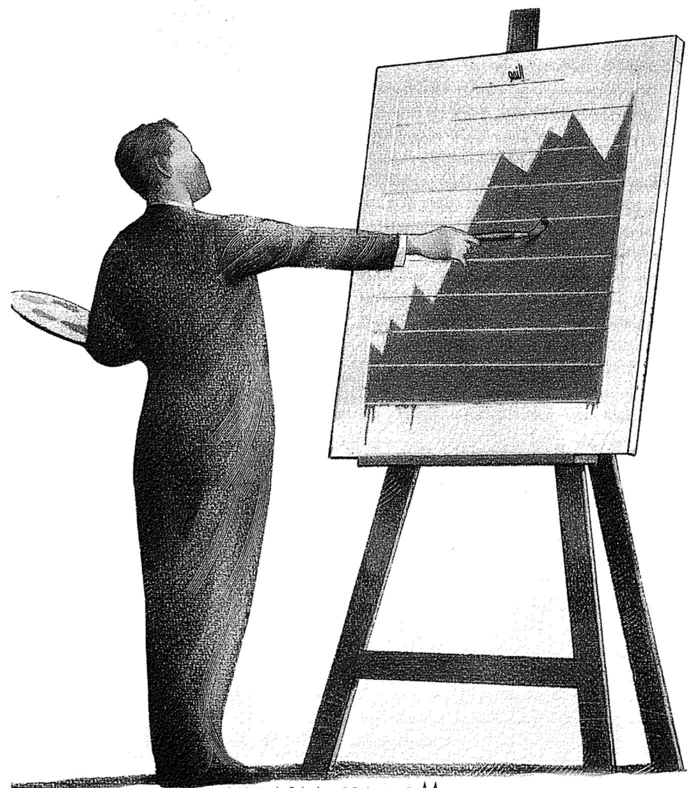
ما يمكن قوله، إذًا، هو أننا إذا نظرنا إلى النصف الفارغ من الكأس فإننا نخرج بنظرة متشائمة وبالكثير من الإحباط، خصوصًا أن المنطقة العربية تمتلك جميع عناصر الإنتاج القادرة على صنع منجز تنموي كبير، ففيها الموارد المائية، والموارد البشرية، والنفط، والغاز، والمعادن، والغابات، والأراضي الخصبة، والموقع الجغرافي المتميز، والإرث الحضاري، وما ينقصها هو الإدارة الجيدة لهذه الموارد. أما إذا نظرنا إلى النصف الملآن من الكأس، فإن ثراء الموارد المختلفة في بلادنا العربية، وكذلك المنجزات التي تحققت على بعض الأصعدة مقارنة بما كانت عليه الأوضاع حتى وقت قريب تجعلنا نتفاءل بأن شيئًا سيتحقق خلال المرحلة القادمة، خصوصًا أن التغيرات الكبرى التي تحدث في العالم لا يمكن تجنبها وهي سوف تلقي بظلها علينا شئنا أم أبينا. فالمواطن العربي بدأ يعي ما يجري حوله، وبدأ يتأثر به من خلال ما يصلنا عبر وسائل الإعلام التي حطمت قيود الرقابة التقليدية.

ربما تكون أبرز إيجابيات «تقرير التنمية الإنسانية العربية» هي أنها ألقت حجرًا في الماء الراكد، فلقد حرك هذا التقرير، من جديد، الجدل حول قضايا كان نقاشها محصورًا في الدوائر الأكاديمية وفي بعض الأوساط المثقفة، وبنشر هذا التقرير ازدادت دائرة الاهتمام بموضوع التنمية الإنسانية، وأصبحت هذه القضية محورًا لاهتمام الصحافة ووسائل الإعلام، وانتقل تأثيرها إلى النقاشات التي يتبادلها الناس في مجالسهم، وهذا أمر جيد. والمأمول هو أن تلقى الموضوعات التي طرحها التقرير المزيد من النقاش الجاد الذي يتجاوز الإثارة والتهييج المؤقتين، وخصوصًا ما يحدث في بعض القنوات الإعلامية التي اكتفت أحيانًا بالتناول السطحي للأمور.

إن العالم العربي هو جزء من العالم المحيط به، ولأن العالم من حولنا يتغير بشكل مستمر فنحن أيضًا نتغير، لكن المطلوب هو أن يتسارع إيقاع هذا التغير لكي نلحق بالآخرين، وأن يكون تغيرنا إلى الأحسن فليس كل ما يحدث في العالم المحيط بنا هو تغير نحو الأحسن. ومن يتابع بعض جوانب التغيرات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة يكتشف بسهولة الكثير من السلبيات حتى إن الإنسان في تلك المجتمعات بدأ يشعر بالعزلة والاغتراب، وازدادت معدلات الانتحار والطلاق، كما أن الأسرة فقدت قداستها ومكانتها، وفقدت ترابطها حتى معناها بعد أن انتشرت ظاهرة الزواج المثلي، وإنجاب الأطفال خارج رابطة الزوجية، وتخلي الآباء عن أطفالهم وزوجاتهم، وتخلي الأبناء عن والديهم، وغير ذلك من المظاهر السلبية التي يصعب قياسها رقميًا من خلال معدلات تنموية كمية تقيس الفروق بين المجتمعات.

باختصار، إذًا، هي قصة نصفي الكأس: النصف الفارغ، والنصف الملآن، فلا يجب أن نصاب بالفزع الشديد والإحباط والخور حين ننظر إلى النصف الفارغ من الكأس، ولا أن نخلد إلى الراحة والدعة حين نتأمل النصف الملآن، وإنما الحكمة تقتضي منا أن نتعلم من أخطائنا ومن تجارب الآخرين وأن ننطلق إلى الأمام، وأهم شرط لتحقيق ذلك هو وجود الإرادة الحازمة المخلصة والرؤية المستنيرة لدى دوائر صنع القرار السياسي في العالم العربي، فكل ما يأتي بعد ذلك هو تفاصيل■

مقايسات شكلية تواصل المغالطة!



أبو يعرب المرزوقي*
تونس

رغم ما في تقرير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الوطن العربية من الإيجابيات التي لا ينكرها إلا معاند، فإن قراءته المتأنية قد ذكرتني بما كان ابن خلدون يطلق عليه صفة الداء الدوي في تأويل الظاهرات الاجتماعية وما قد ينتج عنه من أخطاء في التعليل حذر منها مرارًا وتكرارًا: خطأ التشخيص الناتج عن المقارنة بين العلامات السطحية للظاهرات الإنسانية بسبب عدم اعتبار الفارق التاريخي بين مراحل النمو الحضاري وما ينتج عن التدرج التطوري في تحقيق شروط الفاعلية العمرانية التي تغير معاني الأشياء والأفعال.

فمجالات النقد الثلاثة التي لا يكاد أحد يخالف فيها رأي أصحاب التقرير أعني الفساد الإداري والتسلط السياسي وسوء التصرف الاقتصادي صحبتها مقترحات تتعلق بمجالات ثلاث ليس بعض وجوهها في الحقيقة إلا اسمًا متنكرًا جديدًا لأيديولوجية فرض نمطية ثقافية توزعت: مجال الحريات العامة وتمكين المرأة ونشر المعرفة. ذلك أن هذه المجالات كلها مجالات حساسة يصعب الكلام في بعضها من منظار مثال منشود لا يعتبر تقاليد الأمم ومراحل نموها ولا يتقيد بالهدف المقصود منها وبقدرات المجتمع في مجال تحمل الكلفة التي لا تفسد عليه شروط النمو المتوازن.

وحتى نعلل هذا الموقف المحترز من منهجية العلاج الذي اقترحه التقرير ولكي يكون تعليلنا وجيهًا وغير منحاز سنبدأ بوصف ما جاء في التقرير وصفًا موضوعيًا لنثني بتحديد المنهجية العلاجية التي اعتمدها أصحابه وعلاقتها بأحكام من بيدهم تقاليد العالم والغالبين عليه اليوم، فنشير في فقرة ثالثة إلى عوائق النهضة العربية الحقيقية لننبه في فقرة رابعة إلى أمرين يمكن أن يكون إهمالهما منطلقًا لتحويل نوايا أصحاب التقرير الحسنة إلى طرق سيارة نحو دهاليز جهنم خصوصًا إذا ربط ذلك بما تريد أمريكا - بعد الحادي عشر من أيلول- أن تقدم عليه من سياسة تجفيف المنابع بمدخل جديد قد يخفي ما في تحديد حقوق الإنسان الغربي وتجفيف المنابع من تعارض مع بعض قيمنا الجوهرية لنختم في فقرة أخيرة بما نراه مناسبًا لمنجية علاج الوضع العربي في مجال التنمية عامة.

مضمون التقرير

يحتوي التقرير على ثلاثة عناصر أساسية تنتسب إلى مقومات العلاج الطبي:

- وصف حال الواقع العربي بالاعتماد على معطيات كمية رسمية. ونجد في هذا الوصف أمرين إيجابيين: الأول هو الكلام على العرب كأمة واحدة، والثاني هو عدم التقليل من شأن العوائق الخارجية (دون القول بنظرية المؤامرة) لئلا يعتبر ما عليه العرب مجرد نقص عرقي، والإعلان الصريح عن المتسبب في أحدها(الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي العربية وحصار بعض البلاد العربية دون تصريح واضح).

- وتشخيص المرض بمقاييس هي التي سيكون خوضنا فيها مطولاً وفيه كذلك إيجابيتان: الأولى هي التقويم المتوازن بالمقارنة الإضافية إلى ما فوق العرب

* مفكر وأكاديمي تونسي.

وما دونهم تقدمًا والثانية هي عدم إهمال عوامل التفاؤل الكثيرة التي ذكرها التقرير.

– وتحديد العلاج بنسق وحلول هي التي ستكون موضوع نقاشنا وفيه كذلك إيجابيتان: الأولى هي التسليم بأن الأمة العربية توجد حاليًا في الاتجاه الصحيح في كل المستويات التي تعلق بها التقرير، والثانية هي عدم إهمال الإشارة إلى عوامل القوة في الوضعية العربية.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الإيجابية المصاحبة لعناصر التقرير فإنه لا بد من الاعتراف بأن وصف الأمراض الثلاثة التي تنخر كيان المجتمع العربي الحالي كان وصفًا أمينًا ومتوازنًا. فالفساد الإداري والتسلط السياسي وسوء التصرف الاقتصادي من العاهات التي يعترف بها حتى أولئك الذين يوجه إليهم الاتهام ويتحملون الكثير من مسؤوليته. بل إن كل الأنظمة العربية تدعي السعي إلى الإصلاح الإداري وإلى تحقيق المشاركة الجماهيرية في القرار السياسي وإلى العمل على ترشيد التصرف الاقتصادي في موارد الأمة. لكن مجرد النوايا لا يكفي لكون هذه الدعاوى ظلت مضمون الكلام الرسمي منذ عقود دون تغيير حقيقي يذكر، وذلك لأن الأسباب الحقيقية لهذه الأمراض ظلت مسكوتًا عنها واقتصر العلاج على بعض أعراضها.

لذلك كان بحث أصحاب التقرير عن الأسباب العميقة وحصرها في عوامل ثلاثة من مجال اهتمام المؤسسة التي ينتسب إلى المقررون هي الحريات السياسية والإعلامية وتمكين المرأة من المشاركة الفعلية في عملية التنمية ونشر المعرفة تعليمًا وإعلامًا وبحثًا علميًا، أمرًا مشروعًا بل ويمكن أن نقول إنه بات مطلوبًا رسميًا فضلاً عن كونه من الآمال الجماهيرية منذ بدء النهضة. لكن الكلام في هذه المجالات بالاستناد إلى إحصائيات تخص مؤشرات عامة وغير محددة الهدف المناسب للمرحلة التنموية التي يوجد فيها الوطن العربي هو الذي يمكن أن نعتبره بحاجة إلى تحديد وتحييز في الظرف الزماني والمكاني لتطور الأمة حتى نتجنب ما نجده فيه ضمنيًا من حلول قد لا تكون مفيدة لتحفيز عملية التنمية وتطويرها. فالتنمية البشرية بهذه المعاني الثلاثة دون تحييز في الظرف ودون تناسب مع معطياته المتغيرة يمكن أن يعارض القصد الحميد من التقرير كما نبين لاحقًا.

وأهم ما يمكن أن يعرض نتائج التقرير إلى التشكيك هو ما يحتوي عليه من تناقض واضح يصعب فهم صلته بغايته العلاجية. فالمفروض أنه ليس مجرد كلام عام حول التنمية البشرية بل هو تشخيص مرتبط بعملية التنمية ككل ويستهدف تحسين الأوضاع في مجالاتها الثلاثة التي اختار معطياتها مؤشرات يقوم بها الوضع العربي الحالي. فهو يدعو من وجه أول إلى حلول أساسها الضمني هو تصور الدولة تصورًا اشتراكيًا إلى أقصى درجات النزعة الاشتراكية. ذلك أن الدولة الحاضنة التي ستقدم على الحلول المقترحة في التقرير من دون قاعدة اقتصادية قوية تجعلها قادرة على القيام بالخدمات الاجتماعية المتقدمة لا



يمكن أن تكون إلا دولة تعتمد على قيم الديموقراطية الشعبية أعني الدولة الحاضنة بشروط حضانة تعود في الغاية إلى شروط تقاسم الفقر، الأمر الذي يحول بالطبع دون كل تحرير للاقتصاد ودون المبادرة الفردية. ويدعو التقرير من وجه ثان- دون أن يبين كيف يمكن الجمع بين هذه الحلول المتناقضة- إلى تحرير المبادرة الفردية وتعميم الحريات ومن ثم إلى ما يمكن أن يسمى بالحد من تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا في ما يمكن أن يوصف بالديموقراطية البرجوازية أعني الدولة التي لا تقوم إلا بوظائف الحكم الأساسية أي الأمن والدفاع والسياسة الخارجية وتترك الباقي للمبادرة الفردية.

ومن ثم فإن جوهر التناقض في هذا التقرير هو إغفال المشكل الرئيسي: كيف يمكن التوفيق بين التنمية البشرية التي لها كلفة بدأت المجتمعات المترفهة تتخلص منها بسبب مشاكل التنافس في عصر العولمة وبين التنمية الاقتصادية في مجتمع لا تزال قاعدته الاقتصادية والعلمية والتقنية بدائية؟ هل الاستثمار في التنمية البشرية ينبغي أن يسعى إلى توفير القاعدة القاطرة لاقتصاد منتج يناسب بالتدريج بينه وبين كلفة التنمية البشرية أم أن العامل الأيديولوجي والخلقي في تحقيق العدل والمساواة هو الذي ينبغي أن يتقدم حتى ولو أدى ذلك إلى تعطيل آلة الاقتصاد الضعيفة بطبعها في بلادنا وغير القادرة على تحمل نفقات التنمية البشرية غير المتناسبة مع إمكانات الاقتصاد؟

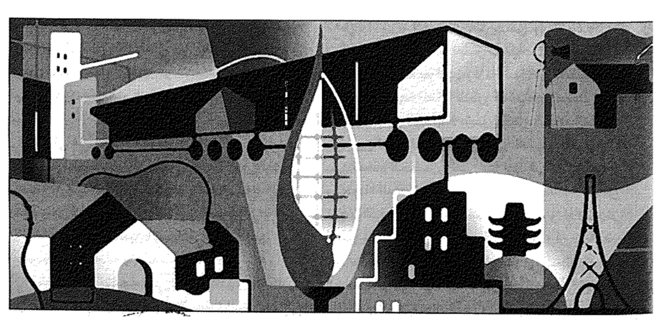


منهجية التقرير

اعتمد التقرير على منهجية طبية في الوصف والتشخيص والعلاج. والمعلوم أن هذه الطريقة الطبية تستند إلى مسلمتين أولاهما تحتاج إلى التنسيب، والثانية تحتاج إلى التحقيق. فالمسلمة الأولى أو مسلمة كلية مفهوم الصحة السوية التي يقاس عليها حال المجتمع العربي (المريض في هذه الحالة) تحتاج إلى تنسيب، إذ إن الصحة ليست واحدة عند الجميع. والمسلمة الثانية أو مسلمة كلية وصفة العلاج (توقيت الإجراءات ومقاديرها الواردة في التقرير في هذه الحالة) تحتاج إلى تحقيق، إذ ليس ثابتًا أن التقرير قد راعى مراحل العلاج ومقاديره بحسب تطور المرض المعالج وبحسب القصد من العلاج (أن يصبح المريض قادرًا على النمو الذاتي الذي يغنيه عن الدواء).

١- تنسيب المسلمة الأولى: مفهوم التنمية البشرية مثل مفهوم الصحة مفهوم نسبي:

فما يعد تنمية بشرية في إحدى الحضارات يمكن أن يعد حطًا من البشر بمعايير حضارة أخرى خصوصًا في مسألة المرأة والأسرة. ذلك أننا لا يمكن أن نقيس قيم حضارة تريد ألا تهمل الجانب الأخروي من حياة الإنسان بقيم حضارة لا تراعي إلا الجانب الدنيوي منها. لذلك فإن الحذر واجب في هذا المقام حتى لا تتنكر أيديولوجية حقوق الإنسان الغربي القديمة وفكرة تجفيف المنابع الجديدة (بعد الحادي عشر من





أيلول) تحت عباءة التنمية البشرية فتكون المعول الذي يهدم قيم الأسرة المسلمة. ولعله من المعلوم أن أغلب المقايسات بين الشعوب والأمم مبنية على سلم معياري أساسه الأحكام المسبقة التي يفرضها من بيدهم مقاليد الأمور الغالبين على حقبة تاريخية معينة بمصطلح ابن خلدون. وقد عرفنا مرحلتين من الأحكام المسبقة سيطر فيهما الغرب على قيم العالم منذ عهد الاستعمار إلى عهد العولمة:

الأولى هي مرحلة الأحكام المسبقة حول النمطية التي أراد فرضها على ما في الإنسان من عوامل يحددها تاريخه الطبيعي. فالمعتقد الساذج جعل الغربي يعتبر من لا يشبهه في التكوين العضوي دونه في الإنسانية بخلاف الدين الإسلامي الذي لا يفرق بين أبيض وأسود.

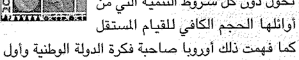
أما المرحلة الثانية فهي التي نعانيها الآن: إنها مرحلة الأحكام المسبقة حول النمطية المنتسبة إلى التاريخ الثقافي حيث لا يزال الإنسان الغربي يتصور من لا يشبهه في التنظيم الثقافي والاجتماعي دونه في الإنسانية. فأيديولوجيو الغرب - ومعهم أغلب الخبراء العرب الذين يدبجون التقارير في جل الأحيان من منطلقات أيديولوجية لا تعتبر معطيات الواقع الحقيقية إلا من منطلق حلهم الوحيد المتمثل في الاندماج في السبيل الوحيدة الممكنة للتطور الحضاري حسب رأيهم أعني أنهم في الحقيقة يؤمنون بنظرية نهاية التاريخ- يعتبرون المقومات المؤسسية في العمران الغربي دالة على التقدم الحضاري حتى ولو أدت إلى تهديم الأسرة والحياة العاطفية ودمرت المجتمع. لكننا لا نيأس. فالإنسانية لن تفقد الفكر النقدي والتطبيق الاجتماعي اللذين سيبينان أن المجتمع الغربي عليه أن يتعلم من غيره أشياء كثيرة. فمثلما تعلم في مجال الحياة العاطفية والجنسية قيمًا كان يعيبها على الإسلام والمسلمين فحرر رجال الدين من الترهب والعزوبية وقبل

الطلاق مؤسسة ضرورية فألغى الزواج الكاثوليكي أو يكاد سيتعلم كذلك أن المحافظة على الأسرة يقتضي التحرر من الحكم المسبق الذي يخلط المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بعملية تذكير النساء وتأنيث الرجال إلى حد التخنيث النسقي في الاتجاهين والمطالبة بالزواج اللواطي والسحاقي وبالتبني في مثل هذه الأسر.

عندئذ سيتم دحض فكرة النمطية الثقافية في التاريخ الحضاري مثلما تم دحض النمطية العضوية في التاريخ الطبيعي نظريًا وعمليًا. وسيتم ذلك نظريًا بقانون التناسب بين مراحل التنمية البشرية ومراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي مع اعتبار هذه عللاً وتلك نتائج دون أن يدور الأمر إلا في المراحل الأخيرة. كما سيتم عمليًا دحض هذه الأحكام المسبقة بإنجازات الشعوب التي حافظت على مؤسساتها وتقاليدها ولاءمتها مع ما يقتضيه التصنيع والتنظيم الحديث للإنتاج وإبداع الفكر العلمي من مؤسسات ونظام عمل يجعل هذه المجتمعات لا تقل فاعلية عن المجتمعات الغربية دون تقليد الغرب في ما يخصه من تقاليد وعوائد.

- التحقق من المسلمة الثانية: العلاج متناسب مع حال المريض وهدف العلاج:

عندما كان الغرب في وضع تنموي مماثل لوضعنا - أعني عندما كان يحاول الخروج من حال الاقتصاد عديم الحركة الذاتية إلى الاقتصاد ذي القدرة على الحركة الذاتية في بدايات تأسيس الرأسمالية - لم يكن التعليم فيه عامًا ولم تكن الحريات موجودة ولم يكن للنساء مشاركة مهمة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية. بل إن المرأة لا تزال مشاركتها السياسية إلى الآن رمزية في أكبر البلاد الديموقراطية الغربية مثل فرنسا وأمريكا. فدور المرأة في الحياة الاقتصادية الغربية أمر حديث. وهو لم تفرضه أيديولوجية تحرير المرأة. إنما فرضه عاملان رئيسيان معلومان تاريخيًا: الأول هو الحربان العالميتان وما أدتا إليه من نقص في الأيدي العاملة الرجالية. والثاني هو التطور الاقتصادي السريع الذي احتاج إلى مضاعفة اليد العاملة. وكلا الأمرين بخلاف ما عليه الشأن عندنا للأسباب التالية: فنحن نشرع في البناء في لحظة التنافس الدولي الشديد وليس لنا مستعمرات ولا ثورة علمية ولا صناعية ولا تنظيم اجتماعي وسياسي متين خصوصًا أننا قد قضينا في مرحلة البناء الفوضوي والمتهور على



كل المؤسسات التقليدية دون تكوين النسيج البديل القادر على المنافسة مع نظيره الغربي مع تبني فكرة الدولة الوطنية ذات الحدود الحديدية التي تحول دون كل شروط التنمية التي من أوائلها الحجم الكافي للقيام المستقل كما فهمت ذلك أوروبا صاحبة فكرة الدولة الوطنية وأول المتحررين منها.

لذلك فإن علاقة هذه الأمور الثلاثة (الحريات ومشاركة المرأة وتعميم التعليم) بالتنمية ينبغي أن تقرأ قراءة تعكس الترتيب الذي يتصوره أصحاب التقرير إذا كان القصد فعلاً هو تحقيق شروط النهوض الاقتصادي الشارط لكل نهوض: من دون آلة اقتصادية ناجعة وذاتية الحركة لا يمكن تحقيق أي نمو بشري متحرر من كونه عبئًا على الاقتصاد الناشئ خصوصًا إذا لم تتحقق شروط القيام الذاتي لما يمكن أن يسمى قطاعات الإنتاجية القاطرة لما عداها من القطاعات الأخرى. فالتنمية الاقتصادية والإبداع العلمي والتطبيق التقني هي التي ستفرض القدر الذي تحتاج إليه من الحريات ومن دور للمرأة ومن درجات تعميم المعرفة والتعليم ونوعياتها وليس العكس. بل إن المرء يمكن أن يؤكد دون معارضة جدية ممكنة أن الحريات وتمكين المرأة وتعميم التعليم غير المتناسبة كمًا ونوعًا مع القدر الذي تحتاجه أي قبل تحقيق الحاجة إليها يمكن أن يصبح كل منها عائقًا يحول دون التنمية، بل هي قد أصبحت كذلك فعلاً: فكل البلاد العربية بلغت درجة من التعليم -الذي هو في الحقيقة محو أمية أيديولوجية وليس تكوينًا متناسبًا مع حاجات الاقتصاد والمجتمع الفعلية- ستكون فيها البطالة تقريبًا حول نصف القادرين على العمل من خريجي المدارس وخصوصًا إذا تمت الخصخصة دون تكوين سوق عربية وتقسيم الأعمال بين الأقطار.

معوقات النهضة العربية الإسلامية

لا شك أننا لا نحتاج إلى مقاييس التنمية البشرية المجردة لمعرفة ما عليه شعوبنا من تخلف في هذا المجال وفي غيره إذا قيست شكلياً بحال المجتمعات المصنعة. إنما حاجتنا الأكيدة تتعلق بتحديد أفضل طريقة لقطع دائرة أسباب التخلف فيها وفي غيرها من المجالات من خلال تحديد مواطن العلاج الناجع، أعني الشروط بألا يصبح هو بدوره أحد أهم أسباب التخلف، كما كان

شأن جل الحلول التي اعتمدت على ما تقتضيه المقارنات المتسرعة من تحميل بلداننا ما لا طاقة لها به لكون الغرب نفسه لم يحققه إلا بعد قرون وبفضل مواصلة استعمار العالم واستغلال إمكاناته.

ورغم أننا لا ننكر الطابع الدوري بين السبب والنتيجة في الشؤون البشرية وخصوصًا في مجال العناصر الثلاثة التي أشار إليها التقرير (الحريات والمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة) فإن السؤال الحقيقي والأولى بالعلاج يبقى سؤال التمييز بين وجوهها التي تجعلها أسبابًا للنهضة ووجوهها التي تجعلها نتائج لها. أما ما يشير إليه منها هذا التقرير فإنه لا يتعدى وجه العلامة الدالة على التقدم. ولكن كم تكون العلامات خادعة في أغلب الأحيان. فقد تكون من جنس ما على صدر جنرالات العالم الثالث من نجوم لا تعبر عن شيء لكونها مجرد حلي من الذهب الفاسد أو مثل مدائن بعض البلاد التي كل ما فيها مستورد، أو مثل ترك الحبل على الغارب في بعض البلاد العربية التي اعتبرت العلمانية حلاً وحيدًا فترى شوارع مدنها أكثر غربية من الغرب في الشكليات ووجوه الحضارة المنحطة دون المضامين ووجوهها الناصعة.

وكل مطلع على أدنى المعارف الاجتماعية يعلم أن هذه المقومات الثلاثة التي يشير إليها التقرير تكون أسبابًا بمقدارها وبنوعها أو بالدرجة المفيدة من مؤشرها وليس بمحض وجودها. لذلك يحق لنا أن نسأل: هل الإفراط والتفريط أم التوسط والاعتدال في كل واحدة منها هو الذي يجعلها تكون سببًا أم هو مجرد الوجود والعدم؟ وكيف نحدد المقدار المفيد؟ هل المقارنة مع جزر الكاريبي معيار صحيح؟ أليس تعميم التعليم من دون علاقة واضحة مع النمو الاقتصادي أمرًا قابلاً لأن يصبح نكبة على المجتمع، إذ هو يمكن أن يكون بداية لمجتمع البطالة والعزوف عما يصبح معدودًا من الدرجات الدنيا من العمل في مجتمع لا يوفر غيرها خصوصًا بعد انسداد أفق الهجرة فضلاً عن كون المجتمعات المترفهة نفسها بدأت تحد من كلفة الدور الاجتماعي للدولة؟

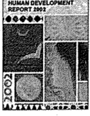
أليست مشاركة المرأة المفرطة في مجتمع لا يكفي اقتصاده لتشغيل ربع سكانه مجرد مشاركة أيديولوجية لا يقتضيها الوضع الاقتصادي بخلاف ما حصل في اقتصاد أوروبا عندما بلغ نسق تطوره مرحلة معينة أخرجت المرأة للعمل خصوصًا إذا لم ننس ما فرضته الحرب من نقص في اليد العاملة ؟ وأخيرًا أليست الحريات متدرجة التحقيق مع النمو ونتيجة له وليست علة إلا في الدرجات الأخيرة من التطور كما حصل في الغرب وفي الشرق في بدايات النهوض أعني في الظروف الشبيهة ما عليه وضعنا الحالي أم أننا خارجون عن سنن التاريخ؟

مزالق ينبغي تجنبها

لذلك فلا بد من التنبيه إلى أمرين مهمين قد تجعلهما الخيارات الأيديولوجية غير المتروية بداية

الدخول في مآزق أشبه بالتي نحاول الخروج منها، مآزق المرحلة المتأثرة بالفكر المزعوم اشتراكيًا. وذلك أمر ما كان ليحصل لو أن أهل الحل والعقد منا في المجالين السياسي والاقتصادي والثقافي بدلاً من الاستماع إلى المقايسات الخارجية والتقارير المتعالمة التي يضعها الخبراء حددوا الأهداف المطلوبة تحديدًا دقيقًا وقرؤوا بتمعن نصائح العلامة ابن خلدون وشيخ الإسلام ابن تيمية في كيفية تنظيم العلاقة بين الاقتصادي والسياسي والثقافي ثم بين سلامة الإدارة والعدالة وشروط التنمية السليمة كما وصفاها في نظرية الحد من الضرائب ونظرية استقلال مؤسسة العملة ونظرية استقلال القضاء وفي دعوتهما للحد من دور الجاه والاستغلال وكل القرارات التي تقتل بواعث العمل ودواعي الإنتاج، ومثل رفضهما للتسخير وتحديد الأسعار وتدخل الدولة في الأسواق والتجارة، واستيلاء أهل الحكم على أرزاق الناس وأملاكهم وثرواتهم بدواعي الجشع قديمًا وباسم التأميم حديثًا، التأميم الذي صار اليوم أكبر عوائق التنمية ...إلخ.

الأمر الأول: يعلم الجميع أن من الأسباب الأساسية للنتائج الهزيلة التي منيت بها جل حركات التحرير في العالم الثالث عامة وفي عالمنا الإسلامي خاصة منهج المقارنة الشكلية والمعايير الكمية التي تقيس التقدم والنمو بالعلامات العرضية وتنسى العلل الجوهرية. فاستعمال العلامات للتقويم من دون تحديد لتناسبها مع معطيات المجتمع الظرفية ومحدداته التاريخية يؤدي إلى أخطاء في الفهم والتأويل قد تفسد كل عمل إصلاحي جدي لكونها توجه الانتباه إلى العلل الخاطئة فتحول دون العلاج المناسب. ولعل أفضل الأمثلة في ذلك الورطات الخمس التي وقعت فيها حركة النهضة العربية الإسلامية وكان فيها للمقارنة الشكلية والمعايير الكمية الدور الأول فيما أدت إليه من نكبات واقعنا العربي والإسلامي الحديث. والغريب أنها كلها- مثلها مثل القيم الثلاثة التي يتحدث فيها تقريرنا- لا غبار عليها بمعيار القيم المطلقة التي لا تعتبر شروط التحقيق الفعلي والتوفيق بين الإمكانات الاقتصادية ومطالب التنمية البشرية مثلاً. فلا شك أن هذه التنمية تعد من الغايات السامية إذا اعتبرت لذاتها وكانت الثروات بلا حد، بحيث يمكن أن نصرف دون حساب وبصرف النظر عن كلفتها وعن الطريقة الأنجع في تحقيق القدر الممكن منها وغير الحائل دون التقدم في تنمية هذا القدر بحسب تطور القدرة على تمويل الاستثمار البشري من دون تعطيل الجهاز الإنتاجي:



أولها: التقويم الشكلي لنظام الحكم السياسي بشكل الاسم الدستوري وليس بمجرى آليات السلطة وتوزيعها فيها وتقويمه تقويمًا صوريًا أفسد الاستقرار والشرعية لكونه أدى إلى أعمال زعمها أصحابها ثورية وتبين أنها لم تغير إلا الأسماء بعد أن ذهبت بمزيتي الاستقرار والشرعية.

وثانيها: حمى الإصلاحات الزراعية خاصة وتأميم الاقتصاد عامة وكلاهما أدى إلى إتلاف الزرع والضرع ومعه الاستقلال لكون كل الأقطار العربية صارت تستورد غذاءها فضلاً عن التبعية في ميادين الصناعة والخدمات.

وثالثها: عمل المرأة وتحريرها المزعوم الذي يحصل دون نضوج متدرج لكونه ناتجًا عن تصور أيديولوجي لا عن حاجة سوق العمل أو تطور اجتماعي فعلي، مما أدى إلى تهديم البنى التقليدية في غياب البدائل التي توصلت إليها المجتمعات الراقية بمقتضى حصول الأمر عندها بتدرج معقول فضلاً عن كون دعوى تحرير المرأة ليست ثابتة، إذ إن ذلك قد أضاف إلى استعبادها التقليدي استعبادًا جديدًا هو استعباد أرباب المصانع الأجنبية وما يتقدم عليه ويتأخر من وساطات وتجارة رقيق أبيض.

ورابعها: مجانية التعليم وتعميمه تعميمًا شكليًا لا معنى له، فضلاً عن كونه نزل بمستوى التعليم إلى الحضيض لمجرد رفع النسب التي توهم بالتقدم مع الحط من شأن المعلمين الذين اختلط فيهم الغث بالسمين فعد الجميع في أسفل سافلين وصارت الجامعات، فضلاً عن المعاهد الثانوية والمدارس الابتدائية، مجرد محاشد عاجزة حتى عن محو الأمية، ولا قدرة لها إلا على تخريج الكسالى ورافضي كل عمل غير إداري وحكومي.

وآخر هذه الأحكام المسبقة: قضية ما يسمى محو الأمية الذي لا معلل له عدا المقارنات السطحية بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة بحسب هذا المقياس السطحي، مع تناسي أن الأمم المتقدمة لما كانت في مرحلة البناء لم تطلب من اقتصادها صرف أكثر من ربع قدراته الاستثمارية في تعليم من جنس ما وصفنا في الحكم

المسبق السابق.

فمحو الأمية وتحرير المرأة وتعميم المعرفة ينبغي أن نميز فيها بين وجهها القيمي الذي يأتيها من كونها مطلوبة لذاتها. وهي لا تكون كذلك إلا إذا جعلتها الأخلاق العامة مطلوبة لذاتها، وذلك هو طموح الثقافة الإسلامية بشرط أن نعدل مفهوم العلم فلا نحصره في المعرفة الدينية وإهمال المعرفة التي اعتبرت دنيوية في حضارة من المفروض ألا تفرق بين العلوم هذا التفريق ما دام دينها يعتبر الدنيا مطية الآخرة والمرء لا يمكن أن يمتطي الدنيا وهو جاهل بعلومها. أما وجهها المنتسب إلى البعد الاقتصادي والتنموي فإنه يقاس دائمًا بدوره في العملية التنموية ككل ولا يكون ذا دلالة إلا بتناسب الكلفة والعائد، ومن ثم فمشكل المشاكل السياسية هو التوفيق بين هذين الوجهين. والغريب أن هذا المشكل هو الذي غاب في التقرير لذلك اعتبرناه قد اقتصر على العلامات والأعراض دون الحقائق والعلل: ومن ثم فما فيه من كلام عن التنمية البشرية يغلب عليه الفهم الأيديولوجي أو هو يفصل القول في الغايات عن القول في الأدوات.

الأمر الثاني: أن الأمم الشرقية الأخرى التي شرعت في النهوض تقريبًا في الفتره نفسها مع العرب والمسلمين تمكنت من النهوض ومنافسة الغرب في كل ما كان يتصوره خاصًا به وذلك لأنها خلافًا للعرب وبعكس ورطاتهم - لم تأخذ من النهضة علاماتها الخارجية بل حددت أسبابها العميقة، أعني الثورة العلمية والصناعية وثقافة العمل والتضحية من أجل



الجماعة والانضباط وتقديم الواجبات على الحقوق. وكل هذه القيم مفقودة لسوء الحظ عند العرب الذين يظن نخبهم ومفكروهم أن القضية الخلقية بهذه المعاني أمر ثانوي فيتصورون الأمر محصورًا في الحكام وسوء نواياهم، ويتناسون أنفسهم والشعوب التي ربيت على التسيب وعدم الإقبال على الجهد والتضحية وتقديم الحقوق مع نسيان الواجبات. فقبل الكلام في الحقوق التي يكثر مفكرونا من الكلام فيها لا بد من التذكير بالواجبات كما فعلت أمم الشرق التي نجحت في تحقيق النهضة مثلها مثل أمم الغرب من قبل اعتمادًا على عرق أبنائها وعملهم وقدرتهم على الإبداع.

فالعمال لم تصبح لهم حقوق في الغرب إلا بعد أن تحققت النهضة وصار الجهاز الاقتصادي قادرًا على توفير ما يقبل التوزيع وتحمل الكلفة الاجتماعية لحقوق العامل التي لا تزال المعضلة الأساسية في الاقتصاد الحديث: ويكفي أن نعلم أن العمل ثماني ساعات في اليوم لم يصل إليه الغرب إلا قبيل الحرب العالمية الثانية ونحن بدأنا به فضلاً عن كون أغلب العرب لا يعملون من الثماني ساعت إلا ثماني دقائق. وليس من الصدفة أن تختار الشركات الاستثمار في الشرق غير العربي. فالعلة هي الأخلاق العامة التي وصفنا، حيث إن العامل العربي يريد الحقوق نفسها التي يحصل عليها العامل الأوروبي فيزيل علة اختيار نقل الاستثمار من أوروبا من أصلها، فضلاً عن قلة الكفاءة وتردي الإنتاجية. وكلنا يعلم أن تاتشر لم تتمكن من إنقاذ الاقتصاد البريطاني وإرجاع بريطانيا إلى منزلتها بين أمم أوروبا إلا بفضل التخلص من الشطط العمالي. كما يعلم الجميع أن أساتذة الجامعات في أوروبا عندما شرعت في النهوض كانوا خاضعين لنظامي تعليم أحدهما كنسي والثاني عسكري، وكلاهما يأخذ الوقت كاملاً ولا يقتصر على زيارة الجامعة غبًا لإلقاء بعض الدروس التي تكتب مرة واحدة في الحياة كلها: بل كانوا متفرغين للبحث والإبداع طيلة الحياة. بهذا المعنى يمكن الحديث عن المعرفة عاملاً منتجًا. أما في الجامعات العربية التي تحول أغلبها إلى مدارس ابتدائية لمحو الأمية فإن الحديث عن المعرفة المنتجة كلام لا يصدقه عاقل.

وأعلم أن مثل هذا الكلام قد يغضب الكثير من النخب. ولكن إذا كان القصد تحقيق شروط التنمية ذاتية الحركة فلا بد من شجاعة تفوق شجاعة تاتشر التي أغضبت الكثير لكنها حققت معجزة إخراج بريطانيا مما كادت تتردى إليه من سقوط في زمرة البلاد الاشتراكية التي نرى حالها الآن. فكل مقومات التنمية البشرية تحتاج إلى إمكانات اقتصادية هائلة لا يمكن أن تتحملها اقتصاديات ناشئة تبحث عن شروط الإقلاع في ظرف دولي تنافسي لا يرحم إلا إذا قبلت أن تصبح عاجزة عن تحقيق شروط الإقلاع ومن ثم رضيت بما آل إليه أمر المنظومة الاشتراكية. وكل مقياس يتناسى هذا العامل سيجعل التنمية البشرية بالمعايير الممكنة في المجتمعات المتقدمة أكبر عائق للمجتمعات النامية. كيف ينسى أصحاب هذه النظرية أن المجتمعات المصنعة هي ذاتها بدأت تتراجع في الكثير مما كانت تتكفل به الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية بمقتضى ما يقتضيه وجوب التخفيف على آلة الإنتاج لكي تكون قادرة على المنافسة؟



الخاتمة

تنقسم المعايير الشكلية والمقاييس الكمية التي يكثر الخبراء العرب من استعمالها إلى نوعين: ما يبدو منها منتسبًا إلى اختيارهم، وما يبدو منها مفروضًا عليهم من قبل النخب الأجنبية. وفي الحقيقة فإن الفرق بين النوعين فرق سطحي لكون النوع الأول هو ما صار مقبولاً من المفروض عليهم، والنوع الثاني هو ما سيصير كذلك بعد أن يتعودوه ويحاولوا تعويد الشعوب العربية عليه. لذلك فإن النوع الأول يكون فيه التأثير الأجنبي أكثر تغلغلاً من النوع الثاني إلى أن يصبح من جنسه. وبين أن كل خطأ في عمليات التقويم يؤدي إلى خطأ في العلاج الذي نقدم عليه. والسؤال هو: هل تدخلنا في هذه المجالات التي جمع بينها عنوان التنمية البشرية وتغيير معطياتها الكمية من دون البعد الكيفي المناسب لحال الجهاز الاقتصادي والاجتماعي ودون مراعاة القيم الروحية في مجتمعاتنا يمكن أن يكون ذا جدوى في تحقيق التقدم؟ هل عندما قايسنا شكليًا بين أنظمة الحكم وانتقلنا من الملكية إلى الجمهورية كما حدث في أغلب البلاد العربية مثلاً حققنا التقدم المنشود فصارت أقطارنا أكثر ديموقراطية أم أن الحكم فيها فقد الشرعية والاستقرار دون أن يتغير شيء في كيفية الحاكمية تسليمًا بأنه لم يحصل تراجع؟ أم أن هذا المدخل لعلاج قضايانا ليس هو إلا مدخلاً يواصل

مغالطتنا فيحول دوننا والتقدم الفعلي؟

وبذلك فإنه يمكن أن نرجع الخطأ في التقويم الإضافي أي التقويم الذي يعتمد على المقارنات الشكلية والكمية إلى مسألتين تحتاجان إلى علاج عميق حتى نتخلص من القياس الشكلي الذي هو علة كل المغالطات مقصودة كانت أو غير مقصودة:

- المسألة الأولى هي عدم اعتبار التناسب في النضوج التاريخي بين الأمم التي تقع المقارنة بينها ومن ثم إهمال الدور الذي يؤديه هذا النضوج في تحديد طبيعة الحاجات التي يعبر عنها المجتمع في لحظات تطوره المختلفة.

- المسألة الثانية هي الاقتصار على المقارنات الكمية وإهمال العامل الكيفي في الظاهرات التي تستعملها هذه الدراسات عادة لقياس تقدم الأمم دون اعتبار لما تتطلبه مراحل نموها ونضوجها التاريخي من حاجات.

ويكفي أن ندرس ما حصل في حالتي النهضة الحديثة لكي نرى أن كل المقارنات الشكلية والمعايير الكمية التي يستعملها هذا التقرير لا معنى لها:

الحالة الأولى هي ما حصل في النهضة الغربية التي حدثت خلال أربعة قرون متوالية: من السادس عشر إلى التاسع عشر بدءًا بإنجلترا وختمًا بأمريكا الشمالية مرورًا بفرنسا وألمانيا. ففي هذه الحالات جميعًا كانت التنمية البشرية نتيجة لا سببًا في التقدم والتطور ثم صارت بعد ذلك سببًا عندما تمكن الجهاز الاقتصادي من القيام الثابت الذي يجعله قادرًا على تحمل نفقات التنمية البشرية بشرط هو دائمًا أن تكون التنمية البشرية متناسبة مع الحاجات ومستجيبة لها.

الحالة الثانية هي ما حصل عند الأمم التي تمكنت من تكرار المعجزة الأوروبية خلال القرنين اللذين بدأت فيهما الأمة الإسلامية تتحسس نهضتها دون جدوى كبيرة تذكر: بدءًا باليابان وختمًا بالهند مرورًا بنمور جنوب شرقي آسيا والصين. كلها اعتمدت الاستراتيجية الغربية نفسها، أعني تكوين الجهاز الاقتصادي القادر والتناسب بين التنمية البشرية والحقوق والتنمية الاقتصادية والواجبات.

وبهذه المعايير فإن أي بلد عربي حالي مهما كان متخلفًا في مجال التنمية البشرية يقبل المقارنة لصالحه في مجال الحريات وتعميم التعليم وتحرير المرأة والعدالة الاجتماعية والنشر... إلخ، مع كل البلاد (من الصنفين اللذين أشرنا إليهما) التي حققت النهضة لحظة تحقيقها إياها وليس الآن، إذا نظرنا إلى هذه المعايير كميًا وشكليًا فعدد المتعلمين حتى في الصومال لا تقل نسبته والموجود من الكوادر نساء ورجالاً لا يقل عما كان موجودًا في فرنسا في القرن السابع عشر وفي ألمانيا في نهايات القرن الثامن عشر. وتونس اليوم فيها من هذه المقادير ما لا يوجد في إنجلترا وألمانيا مجتمعتين من المتعلمين والكوادر العليا وتحرير المرأة وتعميم التعليم عندما كانوا في لحظتها الاقتصادية، ومع ذلك فهي عاجزة على تحقيق ثورة علمية أو تقنية أو فلسفية مثل فرنسا أو ألمانيا.



وكل ما يسمى بالجمهوريات العربية ليس له من الجمهورية إلا الاسم. فالملكيات كانت على الأقل تعتمد على شرعية تاريخية واستقرار تقليدي مكن من تحقيق الكثير من الإنجازات لولاها لما بقي عندنا إلا التصحير الذي انتهت إليه الجمهوريات التي وليتها بانقلابات دموية لم تورثنا إلا الدكتاتورية وتضخم الأجهزة الأمنية. لذلك فالمعايير ينبغي أن تكون كيفية لا كمية: ليس كل تعليم مؤثرًا في حركة النهوض فقد يكون التعليم معطلاً للنهوض إذا كان مجرد محو للأمية ومن ثم منعًا للشباب من الفراغ للأنشطة التي يحتاج إليها المجتمع لكونه يضخم البطالة من دون جدوى، فضلاً عن كون الشهادات والدبلومات إذا لم تكن دالة على تكوين حقيقي قد تكون مجرد ذر للرماد على العيون كما شأن التضخم المهول للدكتوراهات التي ليس لها من الاسم إلا الدال الذي لا يدل على شيء. وعدم التناسب بين الحاجة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية والتنمية البشرية يجعل المجتمعات النامية تكون الكوادر للمجتمعات المتقدمة: فالتكوين غير الهادف لسد حاجات فعلية في الاقتصاد القومي يصبح في الحقيقة لخدمة المجتمعات النامية التي تستفيد من هجرة الأدمغة. ومن ثم فلا بد من تحديد المحركات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية التي هي غير العلامات السطحية والتي هي محركات كلية في كل المجتمعات بخلاف الأشكال التي تتغير من مجتمع إلى مجتمع، ولا ينبغي فيها تقليد المجتمع الغربي الحالي على الأقل. وطبعًا فهذه المحركات يمكن حصرها ولكن المقام لا يسمح بذلك ■

لهذه الأسباب الغالبية تفضل المراعي

- **وضعت** المراعي نصب أعينها هدفاً سعت لتحقيقه منذ انشائها تمثل في الحصول على ثقتكم الغالية وذلك بتقديم منتجات طبيعية غنية بالفوائد الغذائية وبجودة عالية.

- **والآن** وبعد مرور خمسة وعشرون عاماً من السعي الدؤوب استطاعت المراعي بتوفيق من الله أن تصبح أكبر شركة ألبان طازجة ليس على مستوى المملكة العربية السعودية فحسب بل وعلى مستوى الخليج العربي وبحصة تصل إلى ٤٠٪ من حجم السوق، وأصبحت منتجاتها جزءاً هاماً من الحياة اليومية.

- **وهيأت** المراعي أفضل الظروف البيئية والصحية لأبقارها التي تشكل أكبر قطيع أبقار في الشرق الأوسط يصل عددها إلى ٤٠ ألف بقرة من أفضل السلالات، وتفخر المراعي بحصولها على شهادة الجودة العالمية (ISO 9002) كأول مزرعة أبقار تُمنح هذه الشهادة عالمياً.

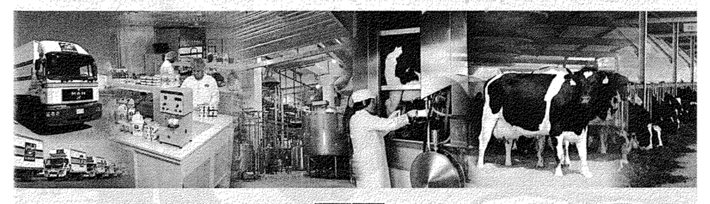
- **وبواسطة** الربط المتكامل بالحاسب الآلي لأكبر وأحدث مصنع ألبان في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تطبيق أفضل أنظمة للجودة الشاملة واجراء أكثر من ٥٠٠٠ اختبار جودة يومياً لمنتجاتها، تمكنت المراعي من تقديم منتجات تفخر بجودتها مما أهلها للحصول على ثقتكم الغالية.

- **وتضمن** المراعي وصول منتجاتها طازجة لكم أينما كنتم بيسر وسهولة عبر أسطول مكون من ٦٠٠ ناقلة مبردة يتم من خلالها نقل أكثر من ٢٥٠ نوعاً وحجماً إلى أكثر من ٢٠ ألف منفذ بيع في المملكة والخليج.

- **وتؤمن** المراعي بأن كل ذلك أهلها لنيل ثقتكم وحملها مسؤولية مضاعفة الجهد نحو المزيد من التطوير والسعي لتقديم الجديد الذي يرضي أذواقكم التي لا ترضى بأقل من الجودة العالية لتمنحوها كل هذه الثقة.

- **وبثقتكم** التي منحتمونا اياها، استطاعت المراعي رفع كفاءة الأداء إلى درجة مكنتها من تقديم منتجاتها العالية الجودة بأسعار أقل.







جودة تستحق الثقة

QUALITY YOU CAN TRUST



رئيس التحرير
ziadd101@almarefah.com

يجعلنا «أنصاف حرامية»:

مرض الشطارة!

لي صديق على جانب كاف من التدين ومن اللباقة ومن الثقافة، ورغم أن هذه صفات ترغّب في صداقته من لدن الآخرين، إلا أنه للأسف يخسر كل حين صديقًا جديدًا! ليس إلاّ لأن ذلك الصديق مصاب بداء الشطارة .. الشطارة الزائدة!

ونحن في المجتمعات الشرقية، والعربية تحديدًا، نهتم كثيرًا حين نربي أبناءنا بأن ننشئهم تنشئة تستند إلى أهمية أن يكون الابن «شاطر»، وليس شاطر هنا بمفهومها المدرسي أي المجتهد في دروسه، بل «شاطر» بمفهومها الاجتماعي والحاراتي، أي الذي يفتك بالجميع ويأخذ حقه كاملاً غير منقوص ولا يغلبه أحد! هذه التنشئة قد تكون في ظاهرها سليمة وعادلة، أن يأخذ حقه كاملاً غير منقوص، لكن المشكلة تنبع عندما يتم تكريس مفهوم الشطارة بأنه هو الرجولة، ثم تستفحل الرجولة - بفعل جرعات زائدة من الشطارة - إلى الغلبة، ثم يتم تبسيط الغلبة إلى مفاهيم أليفة كالفهلوة والعفرتة، حتى يصل «الشاطر» إلى مرتبة عليا يوصف فيها بأنه: يعرف من أين تؤكل الكتف! وهذه هي مرحلة الشطارة اليقينية، التي يغبطه عليها الناس، ويحتقرونه بسببها في الوقت ذاته!

* * *

الشطارة الزائدة عن حدها في الحصول على المال أو المنصب حرام، لأنها بالتأكيد لم تزد عن حدها إلا عندما اعتدت على حدود الآخرين. والشطارة الزائدة عن حدها في القول والمديح حرام، لأنها تجاوز لحدود استحقاقات الممدوح، أي أنها نفاق.

والشطارة الزائدة عن حدها في أخذ الحقوق المعنوية حرام، لأنها كسب للشاطر من آخر مصاب بنقص الشطارة، وهو ظلم واستغلال. بل إن الشطارة الزائدة عن حدها في الدين نفسه حرام، لأن الزيادة عن الحد غلو.. والغلو حرام.

* * *

هل هذا يعني أني أدعو الناس أن يكونوا أنصاف رجال؟!

لا بالطبع، لا أريدهم أن يكونوا أنصاف رجال، لكني لا أريدهم أيضًا أن يكونوا أنصاف حرامية وهم لا يشعرون، أو هم يشعرون ويفخرون! حتى أصبح مجتمعنا العربي مليئًا بالشطار والفهلوية والعفاريت الذين يعرفون من أين تؤكل الكتف، ليس كتف الضأن، بل كتف الإنسان والمجتمع! أدرك أنه مثلما أن في زيادة الشطارة أخذًا لحقوق غير مستحقة، فإن في نقص الشطارة ضياعًا لحقوق مستحقة، ولكن يجب أن نربي أبناءنا على أن ضياع الحقوق خير وأخف ضررًا من ضياع الأخلاق!

وأن الحقوق التي تضيع بحسن أخلاقنا خيرٌ وأبقى لنا من الحقوق التي نحصل عليها بسوء الأخلاق والتزييف.

* * *

ربوا أبناءكم على أن إعطاءك الآخرين حقوقهم أولى وأهم من أن تأخذ حقوقك من الآخرين. وأنك ستثاب على الحقوق التي أُخذت منك وهي مستحقة لك، مثلما تأثم على الحقوق التي أخذتها وهي ليست من حقك■



خطوة على طريق إرساء مدرسة نفسية عربية

الدليل العربي لتشخيص الاضطرابات النفسية

عبدالفتاح دويدار*
الإمارات

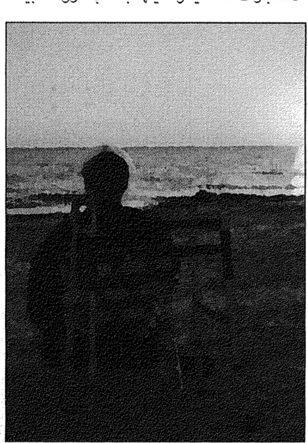
يعتبر التشخيص الركن الأساسي للعملية العلاجية. وتمتد هذه الأهمية لتشمل جميع ميادين الشفاء. فالتشخيص الخاطئ يستتبع العلاج غير المطابق ويؤدي إلى تعثر العملية العلاجية بكاملها. وأخطاء التشخيص كثيرة ومتنوعة بحيث يصعب حصرها. وهذا ما يطرح ضرورة التشخيص التفريقي. وهي الأصعب حيث الخلل يؤدي إلى تشخيص غير متكامل بمعنى أنه ناقص وغير قادر على تغطية الأعراض كافة.

* أستاذ بجامعة الامارات.

ولقد فطن العاملون في منظمة الصحة العالمية إلى هذه الإشكالية. وهو ما دفعهم لإصدار الدليل العالمي لتشخيص الأمراض. وهو دليل يتطور وينقح باستمرار على ضوء المعطيات الطبية الحديثة. سواء لجهة تحديد علائم جديدة للأمراض أو لجهة إمكانية استخدام فحوصات نظيرة العيادية لدعم التشخيص وتأكيده.

لكن الأمر يختلف بالنسبة للأمراض النفسية. حيث العلائم العيادية تتخذ طابع الذاتية لارتباطها بالشخصية الأساسية للمريض. وحيث تكاد تغيب الفحوصات المخبرية ونظيرة العيادية. إلا أن ذلك لا يمنع وجود الدليل الخاص لتشخيص هذه الأمراض. فهنالك الدليل الأمريكي ودليل منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى غيرها من اقتراحات التصنيف والتشخيص. وهذه التعددية تقود إلى طرح السؤال عن وجود دليل عربي لهذه الأمراض يراعي الظروف الثقافية والبيئية العربية؟

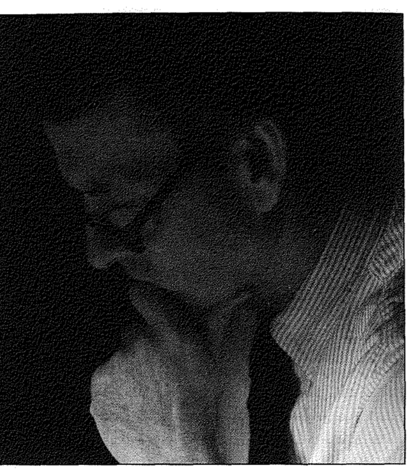
في الواقع أن جهوداً عربية جادة قد بذلت على هذا الصعيد. وهي انطلقت من مسلمة ضرورة تعديل الاختبارات النفسية وتقنينها بحسب ظروف البيئة.



فالاختبار غير المعدل يقود إلى التشخيص الخاطئ. وهذه الحاجة الحيوية للتصنيف العربي تعطي طابع السبق وتلبية الحاجات للعمل الضخم الصادر عن مكتب الإنماء الاجتماعي في الكويت والمعنون بـ: **سلسلة تشخيص الاضطرابات النفسية.** الواقعة في ثلاثة مجلدات تتناول: التخلف العقلي واضطرابات التعلم واضطراب المهارات الحركية واضطرابات التواصل والاضطرابات الارتقائية الشاملة واضطراب الانتباه والنشاط الزائد، والانحرافات السلوكية عند الأطفال والمراهقين واضطرابات التغذية والأكل واضطرابات اللازمات العصبية واضطرابات التوظيف الاجتماعي عند الأطفال، والاضطراب الحركي النمطي والوظائف العقلية (المعرفية) العليا واضطراباتها، والهذيانات الناشئة عن الحالة الصحية العامة والمصاحبة لتعاطي العقاقير والمخدرات، وتشخيص اضطرابات الخرف وتشخيص اضطرابات فقدان الذاكرة والاضطراب الكاتاتوني (التخشبي)، واضطرابات تغيير الشخصية واضطرابات نفسية غير محددة النوعية بعد تعزى إلى حالة طبية عامة.

وهذا العمل الموسوعي انطلق أساساً من استشعار الزملاء الكويتيين لهذا التصنيف بعد أن قاموا بدراساتهم الموسعة حول العصاب الصدمي في المجتمع الكويتي. وهي دراسات استتبعت تعديل العديد من الاختبارات النفسية وتطويعها بما يلائم البيئة العربية والكويتية خصوصاً. حيث تبرز في هذا المجال دراسات البروفسور بشير صالح الرشيدي الذي توصل لإقرار الطريقة العلاجية التي تلقى قبولاً متزايداً لدى العياديين العرب. وكذلك الدكتور فهد عبدالرحمن الناصر مدير مكتب الإنماء الاجتماعي المشرف على العديد من النشاطات الاختصاصية التي أضافت إضافات مهمة إلى المكتبة النفسية العربية وكذلك العيادية. كما تضافرت جهود البروفسور إبراهيم الخليفي والبروفسور طلعت منصور والبروفسور محمد أحمد النابلسي والدكاترة حمود القشعان وبدر بورسلي.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الدراسات النفسية ـ لبنان كان قد تبنى الدعوة إلى ضرورة إرساء مثل هذا الدليل ابتداء من العدد الأول لمجلته «الثقافة النفسية



والإرشاد والعلاج النفسي والخدمة الاجتماعية والتمريض والتأهيل والتربية. وغني عن القول أن تقديم الخدمات الوقائية هو ضرورة ملحة لكنه رهن بالتشخيص الدقيق لهذه الاضطرابات. فالعلاج الناجح هو العلاج الذي يستند إلى تشخيص دقيق. فهو الذي يجنب الخلط ويبين التداخل بين الفئات المختلفة. هذا التجنب الذي يعتبر الهدف الأول لعلم تصنيف الأعراض. وهكذا تبرز مشكلة التشخيص الفارق كقضية علمية وفنية ومهنية وأخلاقية وقانونية للتمييز بين الفئات التشخيصية لهذه الاضطرابات.

إن اتخاذ قرار التصنيف الإكلينكي للحالة هو الخطوة المقررة لرسم استراتيجيات العلاج وأسلوب التعامل مع الحالة. وبالتالي فإن التشخيص هو قرار تترتب عليه مسؤوليات وكذلك فعالية التدخل العلاجي.

ويتابع البروفسور الرشيدي: إنه وبناء على هذه الاعتبارات يقدم مكتب الإنماء الاجتماعي بالديوان الأميري هذه السلسلة لتشخيص الاضطرابات النفسية والسلوكية التي تعتمد على المصادر العالمية المقررة في المجال ومنها أعمال ووثائق الرابطة الأمريكية للطب النفسي في تعديلها الرابع وهو الأحدث، وكذلك وثائق الأمم المتحدة في ما أصدرته منظمة الصحة العالمية في أحدث تعديلاتها المسمى بالتصنيف الدولي العاشر للاضطرابات النفسية والسلوكية. وفي إطار هذا النسق الذي تقرره هذه الهيئات العالمية من محكات وفئات تصنيفية والذي تستند إليه الهيئات والمؤسسات العلمية العالمية نقدم هذه السلسلة لتصنيف الاضطرابات النفسية والسلوكية. وذلك وفقاً لنظام معتمد في جميع مجلدات هذه السلسلة والمتحدد في ما يلي:

- بحث في المفاهيم الأساسية والإطار النظري لكل فئة

المتخصصة» حيث بين الوقائع التي تجعل من هذا الدليل ضرورة لابد منها لتطور العلوم النفسية في الوطن العربي.

فبمراجعة افتتاحية هذا العدد نجد أنه يربط بين إمكانية ارتقاء العلوم النفسية وتطورها وبين إنجاز هذا الدليل. كما قامت المجلة بنشر مختصر دليل منظمة الصحة العالمية في عددها الخامس والعشرين.

ولنترك التعريف بهذا العمل الضخم إلى رئيس تحرير هذه السلسلة البروفسور الرشيدي إذ يقول: لقد أولى مكتب الإنماء الاجتماعي اهتماماً خاصاً بالخدمات النفسية والاجتماعية، وبأهميتها زادت الحاجة إليها ومن ثم تعاظمت الحاجة إلى الارتقاء بمهن الخدمات النفسية والاجتماعية في أداء مهماتها ووظائفها في المجالات المختلفة من فعاليات حياة الفرد والأسرة والمجتمع. وتبرز من بين هذه الفعاليات مجالات التشخيص والعلاج والبحث في الاضطرابات النفسية والسلوكية في المستويات العمرية المختلفة. وتلك موضع اهتمام أنظمة علمية وتطبيقية متعددة تشمل علم النفس المرضي والإكلينكي والطب النفسي

(اضطراب) من فئات التصنيف الذي يمثل الخلفية العلمية للاضطراب.

- تشخيص الاضطراب ويتضمن معالمه التشخيصية وأعراضه الملازمة له وملامحه المتعلقة بمتغيرات الثقافة والعمر والجنس والنسق التطوري والنمط العائلي والتقديرات الإحصائية لمعدلات انتشار هذا الاضطراب والتشخيص الفارق ثم المحكات التشخيصية العملية.
- عرض حالات إيضاحية واقعية في تشخيص هذا الاضطراب يمثل كلٌ منها نموذجًا حيًا في تشخيص الحالات من الفئات المختلفة، كما يمثل نموذجًا لتقارير البحوث في كتابة بحث الحالة.

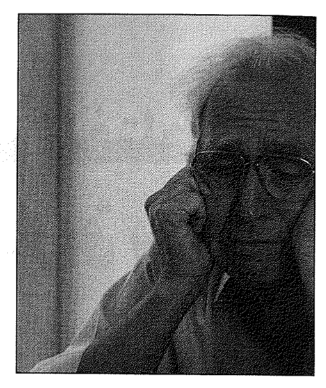
وعليه فإن هذه السلسلة تأخذ أبعادًا متنوعة في وحدة وشمول قوامها وتوجهاتها فهي:

- علمية - أكاديمية.
- عملية - تطبيقية.
- فنية - مهارية.
- مهنية - تدريبية.

وبذلك تجمع هذه السلسلة بين كونها مرجعًا أكاديميًا لكل اضطراب على حدة وبين كونها دليلاً عمليًا لتشخيص الاضطرابات، إضافة إلى كونها أداة تدريبية مساهمة في رفع كفاءة المتخصصين وضابطة للتشخيص بما من شأنه أن يحسن الأداء، ومردود العمل العلاجي عن طريق المساهمة في وضع الاستراتيجية المناسبة المستندة إلى التشخيص الدقيق.

وبالانتقال إلى أعضاء أسرة تحرير السلسلة نجد أنها جاءت لتترجم حاجات استشعروها خلال أبحاثهم، حيث عبر كل منهم عنها على طريقته الخاصة. فالبروفسور طلعت منصور دعا عبر بحثه الأخير المنشور في الثقافة النفسية المتخصصة (العدد ٤٤) والمعنون بـ: سيناريوهات التعامل مع الأسرى وعائلاتهم إلى التشخيص الفارق لهذه الحالات. معتمدًا متغيرات ضابطة لتشخيص آثار الأسر على الأسرى وعائلاتهم. عداك عن الجهود المشهودة لهذا العالم والخاصة بتقنين الاختبارات ومبادئ الإرشاد النفسي كي تتلاءم والظروف الموضوعية لطالبي الإرشاد. أما البروفسور إبراهيم الخليفي فقد عبر عن الحاجة إلى الدليل العربي للتشخيص عبر كتابه «سيكولوجية الأسرة والوالدية» (مشترك مع البروفسور الرشيدي). ولعل الدكتور فهد عبدالرحمن الناصر من أوائل الدافعين لهذا العمل، حيث بينت





تجربة العصاب الصدمي في الكويت خاصية المعايشة الصدمية وارتباطها الوثيق بظروف البيئة. الأمر الذي من شأنه إرباك التشخيص. بما يستدعي ضرورة إرساء دليل يعزز قدرة المتعاملين مع الصدمة على وضع تشخيص دقيق. كما على امتلاك أسس التشخيص الفارق. ومثله الطبيب النفسي الكويتي بدر البورسلي المتعامل عيادياً مع عقابيل الصدمة وكافة خصوصيات المجتمع الكويتي. أما البروفسور اللبناني محمد أحمد النابلسي فهو من أول الداعين لإرساء مثل هذا الدليل وإخضاعه لاحقاً للنقد والمراجعة. فالنابلسي هو صاحب الدعوة «نحو سيكولوجيا عربية» التي أخرج منطلقاتها النظرية في كتاب له بهذا العنوان عام ١٩٩٥م. ومن كتاباته في المجال نتوقف تحديداً عند ورقة له قدمها في المؤتمر العربي لعلم النفس وهي بعنوان: «**نحو تصنيف عربي للاضطرابات النفسية**». وفيها يربط النابلسي بين احتمالات تطور العلوم النفسية لغاية توظيفها في خدمة التنمية العربية وتعزيز قدرات الفرد ومستوى اللياقة النفسية وبين هذا الدليل. فهذا الدليل شرط للتكامل بين فروع الاختصاص وتسخير هذا التكامل لخدمة المجتمع العربي. أما الدكتور حمود القشعان فهو تجاوز التربوي والنفسي إلى السيكوسوماتي. حيث كانت له أبحاث مهمة في المجال. ومنها بحث تناول فيه العقم من زاوية سيكوسوماتية. مستكشفاً بذلك قصوراً تعانيه التصنيفات الدولية للاضطرابات النفسية. إذ إن آليات التجسيد لا تزال موضع خلاف وجدل. لكن ذلك لا يستطيع إلغاء المعاينات والشواهد العيادية المتكررة بحيث لا يمكن ردها إلى الصدفة وحدها.

إن هذا العمل يخرج عن إطار الأعمال والترجمات والكتابات المألوفة. كونه حاجة ملحة، لا يمكن للاختصاصي الاستغناء عنها، وهو ما يجعل من هذا العمل خطوة على طريق إرساء عيادة ومدرسة نفسية عربية. تنطلق من التراكم المعرفي الإنساني لتحديد الخصوصيات الثقافية. فتجمع بذلك بين ما هو إنساني مشترك وتفيد من تجاربه. كما تسجل الخصوصيات وتستخدمها للحصول على تشخيص أدق وأكثر استجابة للحاجات.

بهذا العمل الموسوعي نشهد عودة الكويت إلى الساحة العلمية والثقافية العربية عبر أعمال ضخمة تحتاج إلى تضحيات الأشخاص والمؤسسات. حيث يأتي هذا العمل استكمالاً لجهود موسوعية سابقة تطوعت بها الكويت لخدمة العلم ولتقديم المراجع العلمية والثقافية المهمة والمساهمة في ارتقاء العلوم في الوطن العربي.

في النهاية لا بد لنا من التذكير بأن الهدف من إرساء التصنيفات العالمية هو إيجاد لغة تخاطب اختصاصية مشتركة بين الاختصاصيين في شتى أنحاء العالم. ولهذا العمل الموسوعي فضله في تعريب هذه التصنيفات مؤسساً بذلك للغة تخاطب عربية اختصاصية بين الباحثين العرب. علّ هذه الموسوعة تكون حافزاً لتبادل الآراء بين اختصاصيينا ومنطلقاً لإظهار وإبراز بعض الخصوصيات العربية. بما يخدم المجتمع وطالبي الخدمات النفسية والاجتماعية. فيدعم بذلك الأسس النظرية لهذه الخدمات في وطننا العربي. وبذلك تكون هذه السلسلة حجر الأساس للمشاركات العربية في ميدان العلوم النفسية عبر الحضارية. ما يحولنا إلى المساهمة الفعالة في النقد الموضوعي للتصنيفات العالمية. إذ إن هذا الغياب بات موضع تساؤل وانتقادات من قبل القيمين على هذه التصنيفات، كونها تحتاج إلى مساهمات الثقافات والحضارات المختلفة حتى تبلغ غايتها وتتحول بالفعل إلى لغة تخاطب عالمية ■

التعليم المختلط يصل إلى طريق مسدود



أسامة أمين
ألمانيا

تختلف المملكة العربية السعودية عن سواها من بقية دول العالم في تمسكها بفصل الجنسين في مراحل التعليم المختلفة، في حين أصبح السواد الأعظم من المدارس في جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي مختلطًا. ولكن المسألة ليست استفتاء على منهج، ولا انصياعًا لعولمة تتفشى في الكون، وتفرض تعميمًا لكل جوانب الحياة، بحيث يخرج بشر (متعولمون)، إنما القضية هي باختصار: هل آن الأوان ليأتي العالم ليتعلم من تجربة المملكة؟ وهل يمكن للمملكة من جانبها الحفاظ على هذه الريادة والتفرد، وتطوير منهجها بنفسها، في ظل صعوبة وجود نماذج يُحتذى بها.

بداية لابد أن نوضح أن التعليم المشترك بين الجنسين لم يجر تعميمه في الكثير من دول العالم إلا في سبعينيات القرن الميلادي السابق، أي خلال العقود الأربعة السابقة، تحت ضغوط مَنْ يحملون لواء ما يُعرَف بـ(تحرير المرأة)، وكانت الأهداف المرجوة من وراء ذلك:

- فتح المجال للبنات للالتحاق بجميع المعاهد العلمية التي تزودهن بالمعارف التي يحصل عليها البنون.
- إتاحة الفرصة أمام المرأة لدراسة التخصصات الجامعية التي تستطيع بها أن تزاحم الرجل في جميع المجالات التي احتكرها في الماضي.
- القضاء على هيمنة الرجال على مصائر المجتمع، واعتلائهم للوظائف القيادية، التي تكفل لهم التمتع بالمكانة المرموقة والرواتب التي لا تتوفر للنساء.
- إقامة علاقة من الشراكة بين الجنسين، تقوم على الاعتراف المتبادل بتساويهما في كل شيء، وتحملهما المسؤولية بالقدر نفسه وعدم تفوق أحدهما على الآخر.
- التخفيف من حدة التوترات المصاحبة لمرحلة المراهقة، وما يصحبها من انفعالات ومشاعر، وخيالات مرهقة لكل جنس، لا أساس لها من الواقع.
- إزالة الحرج في التعامل بين الجنسين منذ الصغر، وبالتالي سهولة عملهما مستقبلاً في وظائف تجمعهما باعتبارهما موظفين في دائرة واحدة، لا باعتبارهما رجلاً وامرأة.
- القضاء على الصور السائدة عن كل جنس في المجتمع ككل، بإزالة صورة المرأة كأم تربي الأطفال وتتحمل مسؤولية المنزل، مقابل صورة الرجل المسؤول عن توفير الدخل اللازم للأسرة، بالعمل خارج البيت.

المشاكل الناجمة عن التعليم المشترك:

ولكن لم تكد تمر على هذه التجربة أكثر من سنوات قلائل، إلا وجاء نفس هؤلاء الداعين من قبل بشراسة لا مثيل لها لهذا التعليم المشترك، يشتكون بمرارة من عواقبه، ومن بينها ما يلي:

- تضطر البنات إلى دراسة منهاج يخاطب البنين، في طرح الأفكار، وفي استعراض الأمثلة، وفي مراعاة ميولهم، وفي تتبع مراحل نموهم، ومعالجة القضايا التي

تشغلهم.

- استئثار البنين في الصفوف باهتمام الهيئة التدريسية، سلبًا وإيجابًا، فالبنين أقدر على لفت الانتباه بالضجيج والضحك، وإثارة الشغب، وهم في الوقت ذاته أكثر قدرة على استعراض معرفتهم بالمادة الدراسية، ورفع الصوت والإجابة عن الأسئلة المطروحة.

- رسوخ صور محددة عن البنين والبنات في عقول الهيئة التدريسية، تلقن الطلاب المفاهيم التي كانت سائدة قبل التعليم المشترك، تظهر من خلال شرح الدروس، وفي أسلوبهم التربوي.

- لا يؤدي حصول البنات على علامات دراسية أفضل إلى الارتقاء بمكانتهن في الصف، بل يتسبب ذلك في تعرضهن لعدوانية من جانب البنين الذين لا يتقبلون الشعور بالدونية أمامهن، بل تصل هذه العدوانية إلى كل أنثى، حتى ولو كانت معلمة.

- عدم قدرة البنات على تطوير شخصياتهن، والعجز عن اكتساب الثقة بالنفس في تعاملهن مع الآخرين، لانعدام المجال أمامهن لمناقشة مشكلاتهن وقضاياهن علانية، وهو ما يضطرهن إلى كبتها، وعدم معالجتها.

- قيام علاقات عاطفية، تعقبها علاقات غير شرعية بين الجنسين، في بعض الأحيان، خصوصًا في ظل انتشار الحرية الجنسية وتوفر وسائل منع الحمل، مما يعرضهن لمشكلات نفسية واجتماعية، تفوق أعمارهن، وتقضي على أي خطط مستقبلية بالتفوق، ومواصلة الدراسة الجامعية.

محاولات مواجهة عيوب التعليم المشترك:

عندها أعادت الكنيسة إلى الأذهان أنها كانت دومًا رافضة للتعليم المشترك، وأنها مازالت تشرف على بعض المدارس القليلة المخصصة لكل جنس على حدة. وخرج علماء التربية وخبراء التعليم يفتشون عن الحلول المناسبة لهذه المعضلة، ويفكرون: هل يعود المجتمع لأنماط معيشية تؤمن بسيادة الرجل، وبالتالي احتفاظه بدارسة تخصصات تناسب طبيعته، وتكفل له اعتلاء مناصب لا ترقى إليها المرأة، وعودة المرأة لدراسة مواد تناسب طبيعتها، وتقتصر على النظر إليها كأم مستقبلية للجيل القادم، أم أن الحل هو القضاء - قدر الإمكان - على المعوقات التي تحول دون تحقق الأهداف المنشودة في ظل بقاء هذا التعليم المشترك، أم الخلط بين البديلين للخروج بتوليفة تخلطها كل مدرسة بالمكونات التي تروق لها.

قبل الخوض في هذه الاقتراحات، واستعراض بعض هذه التجارب الفعلية في المدارس الأوروبية، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات القائمة على تحليل نتائج كلا الجنسين في المواد المختلفة، تبين أن نتائج البنين تكون إجمالاً أفضل في كل من الفيزياء - الكيمياء - الرياضيات - الجغرافيا - التربية الرياضية، في حين تتفوق البنات في كل من اللغات - علم الأحياء - الموسيقى - المهارات اليدوية. الأمر الذي جعل من المنطقي اقتراح فصل الجنسين في حصص الفيزياء والرياضيات خصوصًا، ومحاولة تحقيق نتائج أفضل من خلال مراعاة الفروق الفردية من جانب، والفروق بين الجنسين من جانب آخر، وإتاحة الفرصة للبنات لطرح الأسئلة، دون خوف من صدور تعليق ساخر من زميل لها في الصف، أو الإجابة عن الأسئلة دون الحاجة إلى الصراع والمزاحمة مع البنين، حتى تتمكن من لفت اهتمام المعلم، أو على الأصح المعلمة، لأن الاقتراح تضمن أن يكون فصل الجنسين في هذه الحصة كاملاً.

هل تؤثر رائحة الثوم على خلايا المخ؟!

تحققت نتائج باهرة، واستطاعت البنات في هذه الحصص أن تتخلص من اتهامها بافتقاد العقلية الرياضية والعلمية (لأن رائحة الثوم في الطبخ تقضي على خلايا التفكير العلمي في المخ) ومثل هذه التعليقات الساخرة من جانب البنين. ولكن من الأعراض الجانبية لهذا الانفصال عن البنين، نشأة أنواع جديدة من الخلافات بين البنات، بعد توفر الفرصة لهن للتصرف دون تكلف، وفي ظل إتاحة المجال لشخصية كل منهن أن تطفو توتراتها الداخلية على السطح، بعد انتهاء مرحلة الكبت الدائم لهذه المشاعر المفروضة في وجود البنين. إلا أن هذه الخلافات كانت ضرورية حتى يتسنى لكل منهن أن تتعرف على ذاتها، وحقيقة طباعها، هل هي متسلطة تسعى لفرض هيمنتها على من حولها، أم هي من راغبات إثارة الضوضاء والشغب، وغير ذلك من التصرفات.

كانت المرحلة التالية عدم الاقتصار على الانفصال في حصة الفيزياء والرياضيات، بل تخصيص حصة كل أسبوع، تحولت فيما بعد إلى حصة كل يومين، يجلس فيها البنون مع مربي الصف، والبنات مع مربية الصف (حيث أصبحت ريادة الصف مزدوجة)، لتداول الرأي في المشكلات السائدة بين أفراد كل مجموعة، مثل مناقشة مسألة الضحك على توافه الأمور بهدف

الأخرى، فقرر القائمون على التجربة عمل حصة مشتركة للجنسين، يستعرض فيها كل منهما القضايا موضع البحث، وتبادل الخبرات، بشرط الحفاظ على الأسرار الشخصية التي تظهر في لقاءات كل مجموعة على حدة، وعلى الخصوصيات لهذه المجموعة، والاقتصار على توضيح الديناميكيات المنتهجة في علاج القضايا الكبرى.

في المرحلة التالية واستنادًا للحوارات التي جرت داخل كل مجوعة، تقرر فصل البنين عن البنات في حصص التربية البدنية، ليس بسبب عدم قدرة البنات على ممارسة الرياضة بحرية في ظل وجود البنين وتعليقاتهم على أجسادهن، بل لأنه تولدت قناعة بأن التطور الجسدي لكل جنس يقتضي اختلاف التمارين الرياضية، وعدم توقع قدرة كل منهما على القيام بنفس الجهد، وخطأ الاستنتاج بتفوق أحدهما على الآخر، بل هو اختلاف في التفوق من مهارة لأخرى.

وفجأة أصبحت حصص التربية البدنية أكثر إمتاعًا لكلا الجنسين، حيث أصبح معلم التربية الرياضية غير مرغم على مراعاة هذه الفروق، مما يحد من تدريباته مع البنين، وأصبحت معلمة التربية الرياضية قادرة على التركيز على التمارين التي تتناسب مع جسد البنت.

تبين في هذه الأثناء أن عدم اقتناع جميع أعضاء الهيئة التدريسية بضرورة الانتباه إلى المشكلات بين الجنسين، بزعم أن هناك منهاجًا دراسيًا لابد من الانتهاء منه في الزمن المقرر، والاستمرار في طريقة التدريس السابقة، تهدم الكثير مما يبنيه الآخرون، فتقرر أن يكون علاج القضايا المتفاقمة بين الجنسين في إطار شامل، تشارك فيه المدرسة بأكملها، بعد توفير دورات تربوية خاصة، يلتزم كل معلم بالحضور فيها.

لكن الأمر أصبح أكثر تعقيدًا حين تقرر ألا يقتصر الأمر على وجود مرب ومربية لكل صف وما يعنيه ذلك من حاجة إلى ضعف العدد السابق من المعلمين لهذا الغرض - بل



استفزاز المعلم أو المعلمة، وكيفية الوصول إلى التوازن في المناخ السائد في الصف بين الجد والهزل، وتعلم كيفية الضحك المناسب بل والمفيد للحصة وغيرها من المشكلات.

مميزات فصل الجنسين:

وعلى قدر ما كانت هذه اللقاءات مفيدة، نشأت فجوة بين الجنسين، لأن كلاً منهما صار يتعرض لتطورات غير مشتركة بينهما، وكان هناك فضول كبير لمعرفة ما يجري في المجموعة

والتوسع في فصل الجنسين في حصص التربية الجنسية وغيرها من المواد التي تتعرض لقضايا تتباين فيها اهتمامات كل جنس عن الآخر، ثم اقترح البعض أن يكون التدريس في الحصص المشتركة للجنسين بحضور معلم ومعلمة في الوقت نفسه، يقفان سويًا في الصف، ويتعاونان في الشرح، ليراعي كل منهما متطلبات الجنس الذي يتبعه.

عندها كان من الطبيعي أن تتعالى الأصوات المطالبة بتعديل المناهج، بحيث لا تشعر الأنثى أنها مخاطبة دومًا كذكر، (وكأن الإنسان الطبيعي ذكر، والأنثى هي الاستثناء)، ولكن الكتب لا تصدر عن وزارة تعليم، بل تتولى دور نشر تكليف مؤلفين لكتابتها تبعًا للوائح التي تضعها وزارة التعليم، ثم نشرها بعد اعتمادها رسميًا كأحد الكتب الصالحة للتدريس، والتي يمكن للمعلم أن ينتقيها أو ينتقي غيرها للتدريس منها، ودور النشر الخاصة هذه لا تتحمل النفقات الباهظة الناجمة عن مثل هذه الخطوة، خصوصًا إذا كانت تعليمات كل وزارة تعليم تختلف من ولاية لأخرى، وبالتالي يكون عدد النسخ المباعة لا يغطي بحال هذه النفقات.

ثم رأت جماعة كبيرة من المسؤولين عن هذه التجارب أهمية وجود صفوف دراسية تكفل للمعلم أو المعلمة الانفصال في أي وقت عن المجموعة الأخرى، في شعبة مستقلة، لإكمال الشرح مع المجموعة، الأمر الذي يعني فعليًا ضرورة مضاعفة عدد الصفوف في كل مدرسة.

باختصار عاد الكثيرون إلى قناعة بجدوى التراجع عن تجربة التعليم المشترك أو المختلط، ولكن المكابرة والخوف من الاتهام بالرجعية ومخالفة روح العصر، ووجود قوانين تنص في الكثير من الدول الأوروبية على (تفضيل المرأة على الرجل إذا تساوت مؤهلاتهما، في تولي المناصب المختلفة، خصوصًا القيادية منها)، ووجود مسؤولة عن متابعة قضايا المرأة في كل مصلحة عامة، بل وخاصة، كل ذلك جعل الكثيرين يدخلون من الباب الخلفي لمدارس الجنس الواحد، تعليم للبنين يراعي خصوصياتهم، وتعليم للبنات يراعي خصوصياتهن ■

المراجع

- Horstkemper, Marianne / Kraul, Margret: Koedukation, Erbe und Chancen, Beltz. Deutscher Studien Verlag, Weinheim, 1999.
- Sturm, Johan C./ Groenendijk, Leenert Frans: Madchenerziehung in niederlandischen Neokalvinismus zwischen orthodoxem Protestantismus und moderner Kultur, In: Krauel, Margret/ Lüth, Christoph (Hrsg.): Erziehung der Menschengeschlechter. Studien zur Religion, Sozialisation und Bildung in Europa seit der Aufklarung, Weinheim 1996.
- Wirrer, Rita: Koedukation in Rückblick. Die Entwicklung der rheinland-pfalzischen Gymnasien vor dem Hintergrund padagogischer und bildungspolitischer Kontroversen. Essen 1996.
- Madchen und Jungen fordern, Koedukation reflektieren, weiterentwickeln und neu gestalten, Ministerium für Schule, Wissenschaft und Forschung des Landes NRW, Düsseldorf, 2001.
- Steves, Marie-Luise/ Rühling-Blomert: Endbericht des Projekts "Selbstfindungs- und Berufsfindungsprozesse für Madchen in der Sekundarstufe 1". Hagen 1994.
- Koedukation im Physikunterricht, Forschung im Rahmen des Nationalen Forschungsprogramms 35: Frauen in Recht und Gesellschaft, Uni Bern, Die Schweiz, 2000.
- Bildung hat (k)ein Geschlecht- Gleiche Bildung und doch nicht gleich?, Katholisches Bildungswerk, Stuttgart, 1998.
- Koedukation: Chancengleichheit an den Schulen, Lipowec Cathrin, Gymnasium Fichtnergasse, 2001Didaktik der Physik, Humboldt Universitat Berlin, Berlin, 2001

من أحرق مكتبة الإسكندرية؟

مواكبة للافتتاح الرسمي لمكتبة الإسكندرية، صدر ضمن سلسلة كتاب الجمهورية لشهر إبريل ٢٠٠٢ كتاب تحت عنوان «مكتبة الإسكندرية..الحريق والإحياء» للدكتور شعبان عبدالعزيز خليفة، استهله بتوطئة تشير إلى مكانة مكتبة الإسكندرية القديمة على اعتبار أنها كانت تمثل أكبر وأضخم مكتبات العصور القديمة والوسطى، وأنها حفظت الفكر الإنساني لمدة تربو على ستة قرون فضلاً عن كونها أكاديمية متكاملة لترقية العلوم وتطويرها يؤمها العلماء من شتى بقاع الأرض(١).

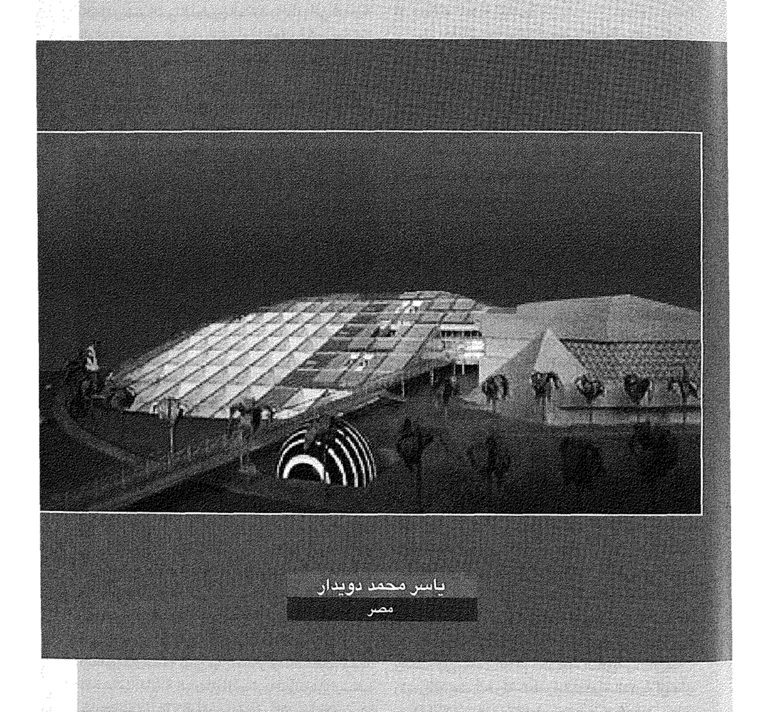
ويشير الكاتب إلى أنه برغم تلك المكانة التي احتلتها المكتبة فإنها تمثل لغزًا في نشأتها ومصيرها وكيف اختفت ومن المسؤول عن تدميرها، ويستعرض الكاتب الخطوط الرئيسية لمشروع إحياء مكتبة الإسكندرية بعد خمسة عشر قرنًا من اختفائها.

يقدم الفصل الأول «الإسكندرية القديمة والحضارة الهللينية» لمحة تاريخية عن النشأة الأولى لمدينة الإسكندرية وبراعة تخطيطها، فقد كانت إسكندرية مصر هي أجمل الإسكندريات التي أنشأها الإسكندر الأكبر، وهي كما تؤكد الوثائق مدينة العالم كله.

في شتاء سنة ٣٣١ق.م كانت أعمال الإنشاء قد بدأت في مدينة «الإسكندر بن فيليبس المقدوني» الذي مات عام ٣٢٣ق.م وآلت مصر من بعده إلى البطالمة.

ومن هنا يتفرد دينوقريطس بدور المعماري الوحيد في بناء الإسكندرية فقد أقام المباني الرئيسية في المدينة وقد نمت المدينة في عهد «بطليموس سوتر» و«بطليموس الثاني» ابنه نموًا سريعًا على الرغم من أن الحكام البطالمة بعدهما أحاطوها بما تستحقه من عناية وتطوير(٢).

وقد قسمت المدينة من الداخل على أساس العرقيات أو الجنسيات التي كانت تقطنها أو تقيم



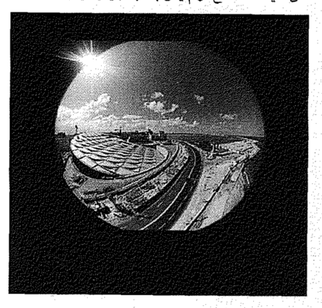
ياسر محمد دويدار
مصر

فيها فكان هناك:

– **حي المصريين** : وهم أهل البلد الأصليون، وفي هذا الحي أقيم معبد «السيرابيوم» الذي اعتبر أهم مبنى في المدينة.

– **حي البروكيوم** : أو ما أطلق عليه الحي الملكي اليوناني المقدوني الذي كان يحتل واجهة الميناء الكبير كلها، ويضم الحي الدواوين الحكومية والمباني العامة الفخمة وضريح العظماء «سوما» والمتحف الكبير بمكتبته ذائعة الصيت موضع حديثنا وملحقاتها المتعددة كمسرح المحاضرات والمرصد الفلكي.

– **أما الحي اليهودي** : فقد كان يعدل الحي اليوناني من حيث الاتساع، ولم يكن بمثابة جيتو لليهود لكنه كان



مدينة قائمة بذاتها يحكمها الاتنارش اليهودي مباشرة، وكانت هناك معارك مستمرة بين اليونانيين واليهود في الإسكندرية مما دعا لإلغاء الامتيازات الخاصة الممنوحة لهم (٣).

وقد خططت مدينة الإسكندرية تخطيطًا رائعًا تقوم على شوارع واسعة عريضة بزوايا قائمة مع شوارع جانبية عريضة أيضًا وكانت معظم مبانيها بالرخام. وكانت باحات الشوارع تزين بالآثار التي يبرز بينها عدد كبير من المسلات وأبو الهول، وكانت المساكن حتى في المناطق المتواضعة تبنى من الحجر ولا تستخدم فيها الأخشاب لمقاومة الحرائق. ولم تلبث المدينة أن توسعت خارج الأحياء الثلاثة الموجودة على الشريط الأساسي للمدينة، ونشأ خارج تلك المناطق أسواق تجارية كبيرة ومصانع مختلفة ومعاهد للثقافة والفكر أبرزها وأجملها مباني المعهد العلمي «الجمانزيوم» ذات الأروقة المتعمدة

وكان المتحف جزءًا لا يتجزأ من القصور الملكية وكان فيه ممشى عام تنتشر على جانبيه مقاعد بالإضافة لبيت كبير يجتمع فيه العلماء من كل حدب وصوب.

ولم يكن للمتحف مكان لتجميع التحف بل كان في حقيقة الأمر أكاديمية كاملة للدرس والبحث العلمي وكان العلماء يقيمون فيه بالمجان يدرسون ويبحثون ويكتبون في كل مجالات المعرفة البشرية (٤).

ولم يكن المتحف مكانًا لتجميع النباتات والحيوانات اللازمة للبحث والدرس، لكنه فوق ذلك المكان الذي لا نظير له في جمع وتنظيم أكبر مجموعة من مصادر المعلومات في العالم القديم من خلال المكتبة التي مثلت أحد ملحقات المتحف الأساسية، وكانت ترتبط بمباني المتحف عن طريق بهو من أعمدة الرخام الأبيض، وتضم عشر صالات واسعة وكانت جدرانها مقسمة إلى خزانات مرقمة ومعنونة، وفي كل خزانة ترتب الكتب التي تحوي الحكمة والعلم والمعرفة التي تراكمت عبر القرون (٥).

وقد خصصت كل صالة من الصالات العشر لأحد فروع المعرفة البشرية حسب التصنيف العشري الهلليني للمعرفة، وقد أنشئت المكتبة مع نهاية عصر الكتاب اليونانيين العظام «أرسطو وديمويثتر» وكانت أهم إنجاز في الحياة الفكرية على مستوى البشرية عندئذ.

ومن أهم المنشآت التي تميزت بها الإسكندرية القديمة «معبد السيرابيوم» الذي أقيم على ربوة عالية في الحي المصري القديم وفي هذا المعبد كان المصريون واليونانيون على السواء يتعبدون في الصلوات الجماعية تحت قيادة كاهن واحد مشترك.

ومن المعروف أن المكتبة الصغرى أو المكتبة الابنة للإسكندرية كانت قد وضعت في هذا المعبد(٦)، وقد أفرد الكاتب الجزء الأخير من الفصل الأول للحديث عن الحضارة الهللينية التي ازدهرت في القرون الثلاثة السابقة على ميلاد المسيح عليه السلام، وهي في أصلها وجوهرها حضارة يونانية امتزجت بحضارات المناطق التي فتحها الإسكندر وكون منها امبراطوريته.

وازدهرت في العصر الهلليني فنون التصوير والنحت إلى جانب العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية.. وقد واكب هذه الحركة العلمية الثقافية الفكرية ازدهار حركة التأليف والترجمة، وقد اعتمدت حركة النشر على ثلاثة روافد هي: تحقيق التراث القديم وتدوينه إذ كان الشعب اليوناني يميل للنقل الشفوي للمعلومات، بالإضافة للترجمة حيث حرص الإسكندر الأكبر على نقل

تراث الشعوب المفتوحة إلى اللغة اليونانية التي أصبحت لغة العلم والأدب.

وقد انتشرت المكتبات الخاصة في تلك الحقبة انتشارًا كبيرًا بسبب انتشار التعليم والبحث العلمي، يضاف إلى ذلك المكتبات الرسمية التي بدأت منذ زمن الإسكندر، واستمر مدها بعد وفاته وعظمت حركتها في الحقبة الهللينية (٧).

تأسيس مكتبة الإسكندرية القديمة وقيامها

يستعرض الفصل الثاني من الكتاب «تأسيس وقيام مكتبة الإسكندرية القديمة» فقد دار جدل كبير حول منشيء المتحف والمكتبة، فهناك من يقول إنه «بطليموس الأول»، وثمة من يقول إنه «بطليموس الثاني» (فيلادلفوس) غير أن معظم الآراء اجتمعت على أن الفكرة نبعت من «ديمتريوس الفاليري» الذي عاصر الملكية، وقد أدى دورًا مهمًا في جعل الإسكندرية أثينا الثانية في عالم الفن والعلم والأدب.

وقد بدأت الفكرة بأن أوعز ديمتريوس إلى بطليموس الأول بأن يستقطب من أثينا العلماء والمفكرين والفلاسفة من أقرانه من مدرسة الليسيوم، وعندما اقتنع الملك بالفكرة كان لابد من إنشاء أكاديمية لهم على غرار الليسيوم أو أكاديمية أفلاطون ، تجمعهم وتدبر لهم فيها أسباب العيش والعمل، ومن هنا فكر بطليموس في إنشاء المتحف الذي تحول إلى أكاديمية على غرار مدارس أثينا.

وقد ظل «ديمتريوس الفاليري» في بلاط «بطليموس الأول» إلى أن توفي عام ٢٨٣ ق.م فتبدل الحال وغضب عليه «بطليموس الثاني» وأبعده عن البلاط وعن الإسكندرية في أبو صير حيث توفي ودفن هناك (٨).

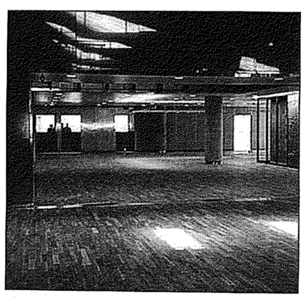
ومن هنا يتأكد أن «بطليموس الأول» هو مؤسس المكتبة. وقد كان المتحف يمول كلية من قبل الدولة، وكان العلماء والباحثون في المتحف يتقاضون، إلى جانب الإقامة الكاملة من سكن وطعام وانتقالات رواتبَ شهرية كانت تراوح مابين «تالنت» واحد وخمسة «تلنتات» شهريًا حسب الدرجة والمقام.

ورغم أن المتحف قد تأثر بالظروف السياسية باعتباره مؤسسة حكومية ممولة من قبل الدولة، ويعين رئيسه ومديره والباحثون به بموافقة الملك، إلا أنه لم يقف عن العمل وممارسة النشاط حتى بعد زوال ملك البطالمة ودخول مصر والإسكندرية إلى حوزة الحكم الروماني(٩).

وقد حرص الأباطرة الرومان هم الآخرون على استقطاب العناصر العالمة إلى المتحف، وقام كثير من العلماء بإضافات علمية لها شأنها من بينهم «هيرون» الذي اخترع عددًا من الآلات الميكانيكية و«كلوديس بطليموس» عالم الفلك والجغرافي الشهير «جالينوس» و«فيلون» و«أفلوطين» أصحاب المذاهب الفلسفية المجددة.

وسواء نشأ المتحف حول المكتبة أو كانت المكتبة تابعة للمتحف فقد كانت مؤسسة قائمة بذاتها وفاقت شهرتها شهرة المتحف نفسه (١٠).

ومما يؤكد استقلال المكتبة عن المتحف انعزالها بإدارة خاصة يرأسها من يعينه الملك بقرار متفرد ويلاحظ أن رؤساء المكتبة قد جاؤوا من مناطق مختلفة وجنسيات متعددة مما يؤكد عالمية المكتبة.



مجموعات مكتبة الإسكندرية القديمة

أما في الفصل الثالث من الكتاب فقد استعرض المؤلف مجموعات مكتبة الإسكندرية القديمة، فقد كانت مكتبة عالمية ومن ثم انعكس ذلك على تكوين المجموعات وطبيعتها.

وكان لثروة وسلطان وقوة البطالمة فعل السحر أمام وكلائهم الذين جابوا أنحاء العالم بحثًا عن الكتب والوثائق من كل نوع وشكل.

وعندما عرف تجار الكتب بأن هناك سوقًا رائجة للكتب في الإسكندرية أسرعوا إلى مصر لبيع أندر الكتب وأثمن الوثائق للبطالمة. كما كانت المكتبات الشخصية مجالاً خصبًا لتغذية مكتبة الإسكندرية بمجموعات كبيرة كما هي الحال بالنسبة لمكتبة «أرسطو» ومكتبة « تيوفراستوس».

ومن طرق الحصول على الكتب، تفتيش حمولات

السفن التي كانت ترسو في ميناء الإسكندرية ومصادرة أي كتب توجد على متنها، وتُستَنسَخ منها نسخ فقط تعطى لأصحابها ويحتفظ بالأصول في المكتبة مع أية تعويضات تطلب إذا كانت هناك أي مشاكل في هذا الإجراء.

ومن خلال هذه الطرق تجمع عدد ضخم من الكتب شمل الإنتاج الفكري اليوناني المكتوب كله، وربما تكون المكتبة الرئيسية قد ضاقت بما تجمع فيها من كتب مما استدعى إنشاء مكتبة فرعية لها في معبد السيرابيوم.

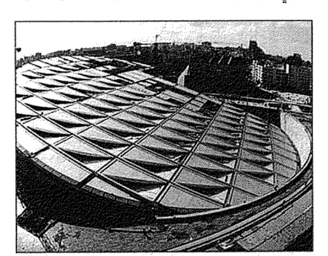
وليست هناك أرقام محددة عن حجم المجموعات أو عدد الكتب التي كانت موجودة في المكتبتين. وقد أعطى الكتاب الإغريق أرقامًا مختلفة عن عدد الكتب «اللفافات» التي كانت مقتناة في المكتبة.

ويجب أن نعرف أن اللفافة الواحدة قد تنطوي على عدد من الأعمال كما أن الكتاب الواحد قد يقع في عدد من اللفافات.

وتشير الأرقام إلى أن المكتبة الرئيسية بالمتحف كانت تضم ٤٠٠ ألف لفافة غير مصنفة وقرابة ١٠٠٠٠٠ لفافة مرتبة ومصنفة.

وهذه الأرقام تسجل ما كانت عليه المجموعات في زمن «كاليماخوس» الذي توفي بين ٢٣٥و٢٤٠ق.م. وتؤكد الوثائق أن أقصى رقم وصلت إليه المجموعة هو ٧٠٠ ألف مجلد حتى القرن الأول ق.م، أي قبل الحريق الجزئي الذي قد يكون وقع مع ضرب «يوليوس قيصر» للإسكندرية.

ومن المؤسف أنه ليست لدينا أرقام مؤكدة بعد ذلك التاريخ وبعد تعويض «كليوباترا» كما قيل بمكتبة «برجاموم» بعد سقوطها في يد أنطونيو عام ٤١ق.م والتي قدرت بنحو ٢٠٠ ألف لفافة، وكانت فخرًا للملوك



الأتلليين، كذلك فمن الصعب معرفة الاتجاهات الموضوعية لمقتنيات المكتبة، حيث لم يصلنا حتى الفهرس الذي وضعه «كاليماخوس» للمجموعات [١١].

ويؤكد الكاتب أن هناك مجهودًا خرافيًا بذل في فهرسة وتصنيف مقتنيات مكتبة الإسكندرية على يد «كاليماخوس» ومعاونيه، وكان كاليماخوس يوصف بأنه أبو البيلوجرافيا، وقد أعد عددًا من البيلوجرافيات والفهارس من بينها قائمة بأعمال كتاب المسرحيات الأثينيين وقائمة بكتابات «ديموقريطس» وأهم أعماله على الإطلاق هو فهرس مكتبة الإسكندرية [١٢].

وقد قسم «كاليماخوس» فهرسه إلى أقسام رئيسية وكل قسم يضم شعبًا تنقسم بدورها إلى فروع. ولم يصل سوى ثلاثة فقط من الأقسام الرئيسية هي الخطابة والقوانين والمتفرقات [١٣].

وقد شعر «أريستوفانيس» البيزنطي مدير المكتبة فيما بعد بضرورة إعداد إصدار منقح من فهارس «كاليماخوس» وقد ضاعت فهارس أريستوفانيس كما سبق أن ضاعت فهارس «كاليماخوس» وهو ما شكل خسارة فادحة تسببت في طمس معالم علوم العصور القديمة كلها[١٤].

مصير مكتبة الإسكندرية القديمة

في الفصل الرابع يعرض الكاتب مصير مكتبة الإسكندرية القديمة ويؤكد أنها كما كانت لغزًا في قيامها كانت أيضًا لغزًا أكبر في مصيرها حيث تباينت روايات المؤرخين، وهناك شبه إجماع على أن التحلل والتبدد لم يتسببا في اختفاء مكتبة الإسكندرية، وإنما كانت نهايتها مفجعة ليس عن طريق السلب والنهب والغرق أو المصادرة بل كانت عن طريق الحريق وهو حريق عمدي حسب رأي معظم المؤرخين وإن اختلفوا في تحديد شخصية المسؤول عن تلك النهاية المأساوية، وإن انحصرت الاتهامات فيما بين «يوليوس قيصر» أو «أورليان» أو «فيودوسيوس» أو «ثيوفيلوس» أو «عمرو بن العاص»[١٥].

يفند الكاتب الروايات المختلفة التي جاءت في هذا الإطار وينتهي إلى أن نسبة فرضية حرق المكتبة في عهد «يوليوس قيصر» لا تزيد على ١٠٪ حيث تم في عهده احتراق مجموعات من الكتب دون أن يمتد الحريق ليشمل مكتبة الإسكندرية الكبرى [١٦].

أما «أورليان» فقد قام بغزو الإسكندرية وأحدث بها دمارًا شديدًا مما أدى لفرار موظفي المكتبة

والعلماء والباحثين واحتمائهم بمعبد السيرابيوم. ومن بعده قام الإمبراطور «دقلديانوس» بجرائم اضطهاد ضد المسيحيين وإحراق الكتب دون تمييز وربما يكون قد عمد إلى حرق الكتب المسيحية فقط، ولم يثبت أنه أحرق المكتبة نفسها أو المتحف على اعتبار أنهما من تراث الوثنية وليس المسيحية (١٧).

ثمة روايات أخرى تنسب للعرب المسلمين حرق مكتبة الإسكندرية عندما دخلوها بقيادة عمرو بن العاص فاتح مصر، وهناك فئة تؤيد ذلك وتسوق أدلة عقلية استنباطية لتأكيد صحتها، في حين يفند فريق آخر هذه الأدلة ويكذب رواياتها نافيًا عن عمرو بن العاص ذلك الاتهام (١٨).

وانتهى الكاتب إلى أن باب الاجتهاد ما زال مفتوحًا لتحديد المسؤول عن حريق مكتبة الإسكندرية القديمة، وربما تظهر أدلة نقلية تحسم هذه القضية بظهور حفريات لها في باطن أرض الإسكندرية كما حدث في مكتبات العراق القديمة ومكتبة «برجاموم» أو مكتبة «الهيركلانيوم».

مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية

ويختتم الكاتب مؤلفه بالفصل الخامس «مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية» الذي يشرح كيفية ولادة فكرة إحياء مكتبة الإسكندرية في عام ١٩٧٤ عندما دار حوار بين أ.د محمد لطفي دويدار رئيس جامعة الإسكندرية وبين مدير مكتبة الكونجرس «دانييل بروستين» الذي أخذ الفكرة على محمل الجد وأعد ملفًا خاصًا بهذا الموضوع، وأرسل بذلك مذكرة إلى مدير منظمة اليونسكو في باريس وطلب اعتبار هذا المشروع مهمة دولية تقوم به المنظمة، وفي عام ١٩٨٠ بدأ طرح المشروع على نطاق أوسع، تبرعت جامعة الإسكندرية بقطعة الأرض التي ستقام عليها المكتبة وكذلك بمركز المؤتمرات المقام جوار هذه الأرض، وفي يونيو ١٩٨٦م دعا المجلس التنفيذي لليونسكو إلى التعاون مع الحكومة المصرية لإعداد المشروع وتنفيذه وتمويل دراسة الجدوى. وفي أكتوبر ١٩٨٧م أصدر المؤتمر العام في اليونسكو موافقته على صيغة النداء الدولي لدعم المشروع. ووضع حجر أساس هذا المشروع في يونيو ١٩٨٨(١٩).

وعلى الرغم من إيمان الكاتب بأهمية ذلك المشروع فإنه يرى كثيرًا من السلبيات تعوق تحقيقه على أرض الواقع كما هو منصوص في القرارات التي تخصه، إذ يرى أن المكتبة بتصميمها وإمكاناتها لا يمكن أن تفي بالغرض منها، ولا يمكن أن تستوعب كل ما ينتجه العقل البشري ولا أن ترقى بالعالمية. فضلاً عن رفضه تلقي المعونات الدولية لإقامة مكتبة عامة.

ويؤيد الكاتب رأي كل من «دكتور لويس عوض» و«دكتور محمد محمد أمان» في أن تتخصص مكتبة الإسكندرية بعد إحيائها في كل ما له علاقة بحوض البحر المتوسط، ومن هنا يمكن أن تتحول إلى مركز بحوث ودراسات ويمكنها أن تنافس فيه وتحافظ فعلاً على الصبغة العالمية وتنشد في الوقت نفسه مساعدة دول حوض البحر المتوسط كله، إذ توجد فعلاً برامج للتعاون بين تلك الدول(٢٠).

وقد بذل د.شعبان خليفة جهدًا ملحوظًا في إحاطة القارئ بالحقب الزمنية التي شهدتها مكتبة الإسكندرية قبيل إنشائها وحتى اندثارها، ولا يؤخذ على هذا الكتاب إلا أن مادته قد تمت قبل ما يقرب من عامين، وهو ما لم يمكّن الكاتب من إلقاء نظرة واقعية متكاملة على مكتبة الإسكندرية كما هي اليوم ■

الهوامش

١- رشا حسني، مجلة المحيط الثقافي، مايو ٢٠٠٢م.
٢- أ.د شعبان عبدالعزيز خليفة، مكتبة الإسكندرية الحريق والإحياء، إبريل ٢٠٠٢، الجمهورية(ص٢)
٣- ص ١ من الكتاب.
٤- ص١٣:ص١٤ من الكتاب.
٥- ص٢٣:ص٢٤ من الكتاب.
٦-ص٢٤ من الكتاب.
٧- ص٣٥ من الكتاب.
٨- ص٤٢ من الكتاب.
٩- ص٤٤ من الكتاب.
١٠- ص٤٥ من الكتاب.
١١- ص٥٩:ص٦٢ من الكتاب.
١٢- ص٧٥ من الكتاب.
١٣- ص ٧٩ من الكتاب.
١٤- ص٨٦ من الكتاب.
١٥- ص ٨٧ من الكتاب.
١٦- ص٨٨ من الكتاب.
١٧- ص٩٢:ص٩٣ من الكتاب.
١٨-ص٩٦ من الكتاب.
١٩- ص١١١:ص١١٢ من الكتاب.
٢٠- ص١٣١من الكتاب.

البداية

أحمد اللهيب

الشعر يقف شامخًا معتزًا متباهيًا عندما يلامس أرضًا خصبة تنمو فيها أشجاره وتترعرع بين مساماتها عروقه، وتمتد في أجوائها غصونه. الشعر يتناسل في رحم الإبداع، فهو مزيج من أمشاج متفرقة تستوطن فؤاد الشاعر، ولكنها تظل رهينة القابلية والاستعداد الفطري (الموهبة)، لأن الموهبة أساس ذلك الخليط المتنوع. ومن دونها يغرق الشعر في باحة التصنع والتكلف والاستنطاق.

إن التجربة الحيوية وحدها لا يمكن أن تقيم أود الشعر، أو أن ترفعه إلى مكان ذي قوة متين،

سفير الشعر

وحُقَّ لهم في مثلها

العباس بن مرداس السلمي *

لأسماءَ رسم أصبح اليوم دارسا ... وأقفر منها رحرحان فراكسا

فجَنْبيَ عسيبٍ لا أرى غير ماثل ... خلاء من الآثار إلا الروامسا

لياليَ سلمى لا أرى مثل دلها ... دلالاً وأنساً يُهبط العُصْمَ آنسا

وأحسنَ عهدًا للمُلِمِّ ببيتها ... ولا مجلسًا فيه لمن كان جالسا

تضوَّع منها المسك حتى كأنما ... ترجل بالريحان رطبًا ويابسا

فدعها، ولكن هل أتاك مقادنا ... لأعدائنا نزجي الثقال الكوانسا

بجمع يريد ابني صُحار كليهما ... وآلَ زُبيد مُخطِيًا وملامسا

نشُدُّ بتَعْطاف الملاء رؤوسنا ... على قُلُص نعلو بهن البسابسا

على قلص نعلو بها كل سبسب ... تخال به الحرباء أشمط جالسا

سمونا لهم خمسًا وعشرين ليلة ... نجوب من الأعراض قفرًا أمالسا

فبتنا قعودًا في الحديد وأصبحوا ... على الركبات يجزَوْون الأنافسا

فلم أر مثل الحي حيًا مصبحًا ... ولا مثلنا لما التقينا فوارسا

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم ... وأضربَ منا بالسيوف القوانسا

فكثير من ترهقه تجارب الحياة ولكنْ قليل من ينقل لك التجربة إبداعًا وجمالاً وبيانًا. والثقافة - في ذلك مثل التجربة - لا تستطيع أن توجد مبدعًا بقدر ما توجد مقتدرًا، وبين الإبداع والاقتدار مسافة لا يدركها المبدعون والمقتدرون معاً، حيث سنجد صنفًا آخر مدعيًا، وهذا لا يستطيع أن يزيل الغبار عن ناظريه ليرى الحقيقة الكامنة في صفحات كتابته، وعندها ستغلف جفونه أطنان من الأثرة المزعومة.

الموهبة لا تورث ولا تُورّث، ولكنها فطرة قذفت في قلب امرئ من البشر، أضحى فيها مبدعًا ناطقًا ببيان جميل، كاشفًا أحاسيس متنوعة متفرقة تختلج في وجدانه، معبرًا بكلامه عن مشاعر الآخرين، متفاعلاً مع آلامهم حينًا وآمالهم حينًا آخر.

إن الموهبة القوية لا تستطيع أن تشق طريقها وحدها في غابات الشعر، ولا تقدر أن تتسلق هامات الشعراء الكبار إلا إذا حفرت لها في قاع البحر المالح منبعًا ثريًا صافيًا عذبًا زلالاً. تحفره بالثقافة العميقة والتجربة الحيوية الفاعلة. فالشاعر الموهوب لا يكفي حتى يكون شاعرًا كبيرًا ■

إذا ما شددنا شدة نصبوا لها ... صدور المذاكي والرماح المداعسا
إذا الخيل أجلت عن قتيل نِكرُّها ... عليهم، فما يرجعن إلا عوابسا
نطاعن عن أحسابنا برماحنا ... ونضربهم ضرب المُذِيد الخوامسا
وكنت أمام القوم أول ضارب ... وطاعنت إذ كان الطعان تخالسا
وكان شهودي معبد ومخارق ... وبشر، وما استشهدت إلا الأكايسا
ومعي ابنا صُرَيم دارعان كلاهما ... وعزرةُ، لولاهم لقيت الدهارسا
ومارس زيد ثم أقصر مُهره ... وحق له في مثلها أن يمارسا
وقرةُ يحميهم إذا ما تبددوا ... ويطعنهم شزرا، فأبرحت فارسا
ولو مات منهم من جرحنا لأصبحت ... ضباع بأكناف الأراك عرائسا
ولكنهم في الفارسي فلا ترى ... من القوم إلا في المضاعف لابسا
فإن تقتلوا منا كريمًا فإننا ... أبأنا به قتلى تذل المعاطسا
قتلنا به في ملتقى القوم خمسة ... وقاتله زدنا مع الليل سادسا
فأُبنا وأبقى طعننا من رماحنا ... مطارد خطّيّ وحُمرًا مداعسا
وجردًا كأن الأسد فوق متونها ... من القوم مرؤسا كَمِيًّا ورائسا

---

*العباس بن مرداس بن أبي عامر، أحد الصحابة، أسلم قبل فتح مكة، وأمه هي الخنساء الشاعرة.

وقصيدته هذه من «المنصفات» وهي قصائد أنصف قائلوها أعداءهم، فشهدوا لهم بالصبر والقوة والشجاعة، ومنصفات العرب ثلاث، منصفة عامر النكري، جاهلي، والثانية منصفة العباس هذه، والثالثة لعبد الشارق بن عبدالعزى، جاهلي.

قصة قصيرة

امرأة من زمن الحرب

وفاء الحمري
المغرب

فاجأها المخاض إلى جنب عامود خيمة مهترئة.. تكورت على نفسها.. أغمضت جفنيها.. صعد دم أحمر قان إلى وجنتيها.. حبست أنفاسها للحظة، فتحول اللون الوردي في وجهها إلى أزرق غامق.. ثم نفثت نفسها طويلاً كأنها تتخلص بخروجه من كل آلامها ومعاناتها.. صامتة هي حتى في ذروة ألمها.. سمع دوي انفجار قربها.. صامدة هي حتى والأرض تهتز من تحتها.. لمحت قبالتها طفلتها، تهرش بأسنانها قطعة خبز صلبة.. ربما أصلب من أسنانها اللبنية.. لكنها تتصارع.. تعض تكسر جزءًا من القطعة.. تنفتح أساريرها كأنها خرجت منتصرة للتو من مباراة في المصارعة.. فتحول الفتاة الجزء المكسور من القطعة بين فكيها يمينًا ويسارًا علّها تستطيع بلعه.. فلم تنجح.. أخرجت القطعة.. نظرت إليها مليًا.. تستعطفها ربما.. لتلين.. ثم أعادتها إلى فيها وأعادت المحاولة.. يمين يسار.. فتفتتت قطعة الخبز ولانت لها.. فبلعتها وهي مزهوة كأنها حققت نصرًا عظيمًا.. ثم ارتمت على الكسرة العنيدة لتعيد الكرة من جديد.. صراخ أمعائها، وآلام معدتها الجائعة أعطتها القوة لكي تعيد العملية ثانية وثالثة حتى تسكت قرقرة أمعائها الفارغة.. أنست هذه اللقطة البائسة المرأة الأم مخاضها لفترة.. لكن الآلام عاودتها من جديد. فتكومت على نفسها مرة أخرى وتلون وجهها من أحمر إلى أزرق إلى.. اللالون.. تساءلت في نفسها وهي في ذروة آلامها.. علام هو حريص على الخروج إلى هذه الحياة وكلها ألم وتعب وعوز و.. وانفجر ينبوع ساخن من تحتها ثم اندفع الثقل إلى الخارج فإذا بصراخ يعلو ويعلو ويعلو.. ثم همد على حلمة ثديها. رفعت الوالدة بصرها فإذا بها أمام طفلتها وهي مصوبة بصرها نحو الرضيع وقطرات الحليب تتدفق من جانبي فيه، ربما تمنت في لحظة جوع وعطش وعري.. أن ترتمي في حضن والدتها الدافئ وتشبع لبنًا سائغًا دافئًا لذة للشاربين. مصمصت الصبية شفتيها وولت على أعقابها خارج الخيمة.. فبدا للمرأة من فوة لهيب نيران أمامها تبعه دوي انفجار صاروخ ناري مر للتو من فوق بقايا الخيمة.. توقف الوليد عن الرضاع وتفحص قسمات وجه أمه مليًا، لم يبتسم كغيره من الرضع.. بل أناخ السمع والبصر والفؤاد لأول درس لأمثاله.. تلقيح طبيعي ضد الحروب والنوازل والضربات والصواريخ والآلام.. ثم التقط الحلمة من جديد.. عادت الصبية إلى الخيمة تفرك عينيها من سموم دخان الصاروخ بإبهاميها الوسختين.. فسالت دموع رمادية على خديها الغضين، فرسمت خطين متوازيين.. سعلت.. تمخضت.. بصقت بقايا لقمة الخبز العنيدة مصبوغة باللون الأسود، وهي تتحسر على مجهود ضاع من غير نتيجة.. قرأت المرأة الرسالة الأليمة.. فجرّت الصبية من كم أسمالها البالية وألصقتها بحضنها.. ربتت على ظهرها بحنان غامر.. ثم أغمضت لها جفنيها عساها تسعد بحلم جميل.. تشبع خبزًا طريًا و.. ■



قصيدة

يا أمة المجد

ماجد أحمد خليل
الرياض

سمت النفوس وزغردت أنسام ... ومع الحياة تهادت الأيام
الله أكبر.. واستفاقت أمة ... عربية ما مسها إرغام
الله أكبر.. والعلا تاريخها ... تزهو وكان قوامها الإسلام
إن الحياة عقيدة نزهو بها ... ومحبة خفقت فهَامَ وئام
أكرم بهم في النازلات بيارقًا ... تزهو الفيافي تزدهي الأعلام
ما هزنا عند الخطوب إذا أتت ... ظلم تعالى والعيون نيام
الظلم يفنى والظلام وأهله ... لم يبق إلا للعليّ دوام
فإرادة الشعب العظيم إذا أتت ... من عند بارئها أتى إلهام
تبقى ويفنى كل ظلم غاشم ... إن الحياة على البغيّ حرام
في «القدس» إخوان لكم وبها هوى ... صوت الحياة وسامها هضّام
في كل بيت أنّةٌ وتوجُّعٌ ... هدمٌ وعسفٌ والحياة سِمَام
أعداء دين الله عاثوا ما رعوا ... حرمات «أقصانا» فيا إسلام
تبكي الدماء وقد كست كل الورى ... لهبًا فكان لدمعها صمصام
عاث الطغاة بكل أرض صولة ... عسفًا تلظى والحياة قتام
يا أمة العُرْبِ التي ما هزَّها ... عسفٌ تباعث أو علا إرغام
الله أكبر فالسهام تباعثت... ... من أمة عبقت لها الأنسام
إن الذي وهب الحياة بنى لنا ... عزًا تسامى والحياة ترام
الله أكبر واستفاقت أمة ... عربية فزهت بها الأيام

قصيدة

أسدٌ.. قد فرّ من غاب الأسود

طالب عدنان الحاجي
الأحساء

ما الذي حل بقطعان اليهود؟!
من بعيد..
صوتُ ضوضا.. وصراخ من بعيد..
وضجيج.. وهتافات وطلقات بنود!!
ما الذي حلَّ بقطعان اليهود؟!
قيل: قد حل بهم
أسدٌ..
قَدْ فرَّ من غاب الأُسُودِ
وله الآن زئير
هزّ أركان الوجود
أسد..
قد ملأ الكون بأصوات رعود
عمره عمر العصافير
وفي عمر غروب الشمس..
في عمر الورود..
شوقه قد جاوز الحدَّ لمولاه الكريم المتعالي..
وتعدّى كل خط وحدود
عرف الباب الذي يُفضي إلى رب الوجود
عرف الباب الذي يختصر اللقيا..
عرف الباب لجنات الخلود
صاح بالقوم هلموا..
أيها الأبطال..
يا أبناء أبناء القرود..

ها أنا وحدي هنا، لم أبلغ العشرين عامًا
فأعِدُّوا ما استطعتم من عتاد..
وأعدوا ما استطعتم من جنود
فأنا القنبلة الأقوى..
أنا قنبلة الإيمان والتقوى
أنا من صنع آيات كتاب الله..
لا من صنع آلات قتال وحديد

* * * *

يا يهود..
أسد فرَّ من الغاب يذود
ذعرت من حوله تلك الأباليس..
وهاتيك الجنود!
خبريني يا يهود
كيف لو فرت من الغاب الأسود؟!!■



قصة قصيرة

البشـارة

عبدالله علي المطمي
رجال ألمع

كانت تمني نفسـهـا أن تقـضي سـحـابة يومـهـا مع تلميذاتها تحنو عليهن وتمسح على رؤوسهن يرددن خلفها نشيدًا عذبًا، وهي تتجول بينهن... «يامسعدة» صوت أمها يتمطى في أرجاء البيت يخرجها من عالمها ويعيدها إلى البيت الذي لم تغادره!!

نعم يا أمي، وهي في طريقها إليها، اجلسي يا ابنتي لا مفر من النصيب وقد انتظرنا التعيين فطال غيابه وجاء غيره، جاء النصيب وسوف يكلمك أبوك في الأمر.

اسـمـعي يا ابنتي هو شـاب نرضـى خلقـه ونرجـو أن توافقي عليه وسوف يأتي خـالك للبت في الأمر وحسـمـه وعليك بالتفكير فالشأن لك أولاً وأخيرًا.

أسـبـوع ..أسـبـوعـان.. شـهـر.. يحلو الانتظار وتزهر الأماني.

يدلف الخال وهو ممسك بيد أخته: أين مسعدة؟ أين مسعدة؟ أسئلة متلاحقة.. تخرج على صوت خالها: أهلاً يا خال.. وقبل أن تكمل ترحيبها.. ما هي البشـارة؟ أرجو أن تكون بـحـجم الخـبـر، ينتـابهـا شـعـور بالخـجل، تزيد خفـقـات قلبهـا الراقص، ويحمـر وجـهـهـا ناكسـة رأسـهـا صامتة، لقد عرفت، أنه قدوم الفارس على صهوة حلمها..

قل لها يا أخي لقد أخجلت البنت وأحرجتها.

مبارك يا ابنتي على تعيينك لقد ظهر اليوم... صمت.. تبادل نظرات بين الأم وابنتها لم يفهم كنهها الخال ■

المعرفة

المجلة التي تكبر دون أن تشيخ

سبورة

- للحد من الدروس الخصوصية
- كيف تضبط صفك؟
- مذكرات طالب مستجد

المعرفة

هذه «سبورة» تفتح يديها للجميع.
هي ليست صفحة القراء - كما في المطبوعات الأخرى - مخصصة للصغار فقط!
«سبورة» سميناها هذا الاسم محاكاة للسبورة إياها..
تلك التي يكتب فيها المعلم والطالب معًا..
يكتب فيها العلم ومحاولات التعلّم جنبًا إلى جنب.
هكذا هي إذًا سبورة المعرفة للكبار والصغار معًا.. هي للجميع بلا استثناء.

المعرفة

للحد من الدروس الخصوصية

عبدالله بن محمد المالكي
الرياض

لا أعتقد أن هناك حلولاً عملية للتخلص من ظاهرة الدروس الخصوصية ولكن هناك بعض المقترحات التي يمكن أن تحد منها على المدى البعيد وهي:

- التوعية المستمرة للطلاب ولأولياء أمورهم وتعريفهم بالبدائل المتاحة للدروس الخصوصية مثل الوسائل المساعدة المختلفة والمتوفرة في المكتبات من كتب شرح مبسطة وأفلام مرئية ومسموعة وأشرطة مسموعة وبرامج كمبيوتر ...إلخ ومالها من دور في جعل الطالب يعتمد على نفسه في عملية استعادة ما تم تدريسه في السابق و تبسيط وتحليل ما يصعب على الطالب فهمه من أول وهلة.

- ألا يقوم معلم المادة الأساسية بتدريس الطلاب في الفترة المسائية (الدروس الخصوصية) بحيث يكون هناك إمكانية لقياس مستوى الطالب ومدى تطوره وتحسنه (استفادته من الدروس الإضافية).

- قصر الدروس الخصوصية على الطلاب ضعاف المستوى الذين يوصي المرشد الطلابي بتسجيلهم بعد متابعتهم والتنسيق مع أسرهم ودراسة أوضاعهم كاملة.

- أن يقوم المسؤولون في الإعلام التربوي بوزارة المعارف أو أي جهة تتبنى ذلك بإعداد برامج مساعدة للمواد العلمية واللغوية والتخصصية ويتم التنسيق مع وزارة الإعلام (التلفزيون) لتقديم هذه البرامج وبثها في أوقات مناسبة لكي يتسنى للجميع الاستفادة منها. وقد انتهجت الوزارة ذلك في السنتين الأخيرتين ولكن البرامج المقدمة تقتصر على بعض مناهج أو مفردات الصف الثالث ثانوي فقط، ونأمل أن تعمم هذه التجربة لجميع مراحل التعليم العام ولمعظم مقرراته.

- تسهيل وتبسيط المناهج الدراسية سواء من حيث الإعداد أو العرض قدر الإمكان، فالهدف من التعليم هو إكساب الطلاب تجارب وخبرات وتزويدهم بالمعلومات والأفكار المختلفة ومحاولة تنفيذها أو تطبيقها والاستفادة منها حاضرًا أو مستقبلاً.

- تعويد الطلاب الطرق والأساليب التعليمية التي تعتمد أساسًا على التفكير والتحليل والاستنتاج والفهم وإبداء الرأي والمشاركة قدر الإمكان والبعد كل البعد عن الطرق التقليدية التي تعتمد على الحفظ والسرد والتلقين ■

كيف تضبط صفك؟

فؤاد أحمد البراهيم
الأحساء

ثمة طرائق يمكن الاستفادة منها حين تدّرس تلاميذ يجدون مشقة في السلوك السليم. فالمدرسون الفاعلون يعون ما يجري في الصف كله، يكتشفون السلوك غير المناسب في وقت مبكر ويعالجونه بسرعة.

فالمدرسون الذين يضبطون صفوفهم ويمنعون حدوث المشكلات الصفية قادرون على مراقبة أكثر من نشاط في حجرة الدراسة في وقت واحد. ومن تلك الطرائق:

– استخدام الموانع الخفيفة

مثل الالتقاء البصري، فالتلاميذ الذين قد يبدؤون في التصرف على نحو غير منا سب احرص على التقاء بصرك بأبصارهم، وهز الرأس والتعبيرات الوجهية، والاقتراب من التلميذ الذي لا يندمج في العمل والدرس ليزيد من وعيه بوجودك، وكذلك اللمس والإيماء وغيرها.

– التنبيه الجماعي

تستطيع أن تجعل التلاميذ منتبهين لأمثلة السلوك المناسب بالتعقيبات العامة دون تحديد التلاميذ الموجه إليهم الخطاب، مثل : «ما زلت أنتظر من كل تلميذ أن يقرأ الدرس قراءة صامتة.. أو أن يجيب عن السؤال، وأرى أن تلميذين ينبغي أن يتوقفا عن الهمس وينتقلا إلى القراءة أو الإجابة».

– الانطفاء

على سبيل المثال إذا أساء تلميذ التصرف لكي يستحوذ على انتباه المدرس، يحجب عنه المدرس هذا الانتباه فلا يصرف انتباهه وانتباه تلاميذه إليه، عندما تتجاهل سوء السلوك ينبغي أن تثني أو تلتفت لتلميذ يسلك سلوكًا سليمًا قريبًا من المخالف، وهذا يوصل للمخالفين ما ينبغي أن يعملوه.

– الضبط الذاتي

يعني أن يسلك التلاميذ سلوكًا سليمًا في غيبة الضبط الخارجي. البعض يعتبر أن المدرسين الذين يمارسون ضبطًا قويًا أنهم أفضل المدرسين، أما الآباء والمجتمع فيتوقع من التلاميذ أن يتعلموا ضبط الذات. إن الضبط الدراسي ينبغي أن يكون ديمقراطيًا، وأن يضبط التلاميذ أنفسهم بأنفسهم.

فَدَرِّسْ تلاميذك ليديروا سلوكهم، بالتوجيه والإرشاد والإحساس بالمسؤولية والرغبة في التعلم ■

جميل.. ولكن هناك الأجمل

سعد مصلح الشمراني
بيشة

* جميل أن نكتب ونتكلم ونشارك، ولكن الأجمل جعل الكلمة أداة بناء وعامل إصلاح تدفع الناس للخير والاستقامة.

* وجميل ذلك النقد البناء وإشعار الآخرين بأخطائهم من حولنا بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن الأجمل تقويم ذواتنا أولاً ومحاسبة أنفسنا، فتعديل الشخص لهفواته وزلاته، ونهره لنفسه خير له.

* جميل أن نطالب الهيئات والمؤسسات الإدارية الحكومية بالقيام بدورها والوفاء بواجباتها، ولكن الأجمل قيام المواطن بدوره وتحمله لمسؤولياته وحفاظه على المرافق العامة واهتمامه بالممتلكات الوطنية.

* جميل أن يشدد (الرئيس) على من يعمل معه في إتقان العمل ودقة الإنجاز ،ولكن الأجمل أن يبدأ بنفسه في إنجاز المطلوب واحترام النظام ووقت العمل.

* جميل أن نطلب من الآخرين الأدب في التعامل معنا وفق المبادئ الصحيحة ولكن الأجمل أن نتعامل نحن بأدب ولطف، ونطبق القيم والأصول على أنفسنا قبل الآخرين.

* جميل أن نطالب، كأولياء أمور، المعلمين بالقيام بأدوارهم التربوية والتعليمية بشكل مثالي يحقق الإبداع والتفوق لأبنائنا، وأن نرجو في مدارسنا اليوم صنع رجال الغد، ولكن الأجمل أن يقوم المنزل بدوره على أكمل وجه وأن يعطي الأب والأم من وقتهم لفلذات أكبادهم.

* وأخيرًا، جميل أن ينجح الإنسان في التعامل مع زوجه وأولاده وإسعادهم والإغداق عليهم، ولكن الأجمل أن لا ينسى المرء والديه وإخوانه وأقاربه في الإحسان إليهم وفي حسن التعامل مع عامة الناس ■

مذكرات طالب مستجد

فهد بن علي الغانم
الرياض

يغادر منزله، يبقي الباب مواربًا، تصافحه شمس الصباح أمام عتبة الدار، تنبس شفتا أمه بدعوات حرّى شاخصة بهامها إلى السماء، بأن يحفظه ربه حينما استودعته إياه، وأن ينسأ في أجله، حتى تراه رجلاً آمنًا في سربه معافى في بدنه، يملأ عينها ويرقأ دمعها.. ثم تغلق الباب بإحكام.

يقارب أحمد باب المدرسة، تثور أنفاسه وكأن قلبه يصعد لحنجرته، ثم يغيب في فلول التلاميذ المتناثرة، يلوذ بحائط شاحب ليسند ظهره عليه، متحاشيًا غائلة هؤلاء التلاميذ اللاهثين، الحذر هو سيد الموقف.

يقرع الجرس كناقوس مفزع يدق في عالم التيهان! يزداد تبعثر الأطفال حتى يهدأ استنفارهم بوقوف متراص هو أشبه بمسارات الثعابين الرملية.

لا يزال أحمد مستجيرًا بالله ثم بالجدار، وعيناه تحملقان.

أصوات متداخلة هي أشبه بالهرج والمرج يحملها لاقط الصوت بلكنة غريبة!

رجال صامتون بعضهم يصارع أحدًا في وقفته والبعض الآخر يتخلل تلك المسارات المتعرجة (عذرًا أيها القارئ الكريم فسأترك الحديث لأحمد فهو على نفسه بصير.. راجيًا أن تتجاوز عما يعتور حديثه من خلل نظرًا لصغر سنه وضآلة عقله الذي هو دون التمييز!)

يقول أحمد:

«لحظات متلاحقة وإذا بي داخل حجرة مكتظة، وقد امتلأت الكراسي بأطفال أعرف بعضهم وأنكر البقية، ذاك ابن جارنا محمد يتلفت في ذهول ولكن كيف أصل إليه لأهرب من هذا الطفل الجهش بجواري؟! ما هي إلا لحظة حتى سمعت انتحاب محمد وعويله فكدت أبادلهم الشعور نفسه لولا دخول رجل ضخم يتمتم لا يلوي على شيء يخترق جموعنا ويتخطى رقابنا حتى رمى بثقله على أحد الكراسي في مقدمة الغرفة.

رفع رأسه ثم زمجر وصرخ في خلد أولئك الناعقين حتى خشعت الأصوات وأطرق كل نائح إلى طرف ثوبه وطفق يمسح ما بقي من ماء وجهه المهراق، سوى ذلك الرجل الذي لم تدمع عيناه بعد صرخته المدوية!

قام الرجل وخرج ثم دخل وهو يتنهد ويأخذ بفرائصنا ليخرجنا نحو مكان قابع في زوايا هذا البيت الكبير المتهالك، ليجود علينا أخ له بكتب متلاصقة تكبر وتزداد في أيدينا ورائحة الغبار

تصورات خاطئة نحو التدريب

عبدالله بن ناصر الحديب
الخرج

رغم أهمية التدريب في جميع الوظائف والأعمال وأثره في تطوير الأداء وتحسينه وزيادة الإنتاج، إلا أن لدى بعض أفراد المجتمع تصورات خاطئة عن التدريب تحتاج إلى المناقشة والوقوف عندها.

التدريب للضعيف: رغم أن من أهداف التدريب تحسين الأداء وتطويره إلا أن الصواب يجانب من يعتقد أن التدريب للموظف أو المتدرب الضعيف فقط، وأن إلحاقه بدورة تدريبية هدفه تحسين الأداء والرفع من كفايته، ومن يرى ذلك فقد قصر نظره على هدف واحد من أهداف التدريب ولم يلم ببقية أهداف التدريب الأخرى.

ولو افترضنا صحة هذه المقولة «بأن التدريب للضعيف» فإن النتائج التي يتوصل إليها المتدربون في ورش العمل وحلقات النقاش تكون نتائج ضعيفة أو أقل

تعبق منها. كلما ازددنا عجبًا زادنا من كتبه.

ظل بعد العويل يعاود أولئك الأطفال على مدى شهر كامل، لا يطفئ أواره إلا مقابلة الصراخ بالصراخ من قبل (المدرس) الذي عرفت اسمه فيما بعد، تصرمت الليالي والأيام و(المعلم) يعاودنا كل صباح لا يزيد على تقليب صفحات الكتب ثم التحريك السريع للطباشير على اللوح القديم، ونحن بدورنا نفغر أفواهنا للترديد الببغاوي لما يتفوه به هذا (الطفل الكبير)».

ثم يردف أحمد ويقول: «وفي أثناء ترديدي كنت أسرح بفكري في ذات هذا الرجل المسكين وأجزم بأن مدير المدرسة قد غضب عليه وأجبره على الوقوف أمامنا في جميع الدروس وحرمه من الخروج إلا في شدة القيلولة، ولا أدلّ على حرمانه من مسابقته لنا عند (الطلعة)!

وقد رأيت رجالاً غيره يروحون ويغدون في ثنايا (المدرسة) وكلما مر أحدهم بمحاذاة فصلنا - عفوًا بل قفصنا - أحس بتقطع قلب معلمنا ورغبته في الحرية وضيقه واشمئزازه، فلا أدري ما مهمة هؤلاء الرجال غيره! حتى اكتشفت مؤخرًا أنه هو الجندي المجهول وربان السفينة المغمور وأن طريقته في تعليمنا فرضتها عليه مناهجنا فلا ذنب له فيها، وأنه سيأتي ذلك اليوم الذي يفوق فيه هذا الرجل لرشده ويعلم أنه مسيّر يسبح عكس التيار دون إعداد، أو عدة، أو عتاد» ■

أثرًا، لكن إذا شارك في التدريب مجموعة متباينة ومختلفة من المتدربين فإن ذلك يثري ويزيد - في الغالب - من قوة التدريب بسبب اختلاف مستوى الأداء بين المتدربين، لذلك نطالب المدرب دائمًا أن يكون على قدر من المهارة في التعامل مع الفروق الفردية للمتدربين بالإضافة إلى مهارات أخرى لا يتسع المقام لذكرها.

التدريب ترف ولا يلبي الحاجات: في ظل التطور المعلوماتي المذهل والضخم والمتسارع في عصرنا الراهن أصبح التدريب ضرورة ملحة وليس ترفًا، لذلك يخطئ من يتصور أن التدريب ترف.

ورغم أن التدريب يسد جزءًا من القصور إلا أنه يظل جزءًا من الحلول للمشكلات، وهو ليس العصا السحرية لحل كل المشكلات لكنه يبقى مهمًا، خصوصًا إذا تم بناء البرامج التدريبية وفق تحديد الحاجات للمتدربين.

الصورة الخاطئة عن التدريب: لدى البعض من الأفراد صورة مشوهة وخاطئة عن التدريب تنحصر في عدة أمور منها:

- الخلط بين التدريب والتعليم.
- اعتماد التدريب على الجانب النظري.
- اعتماد التدريب على المدرب.
- عدم الثقة في المدرب.

التدريب لا يناسب الكبار: يقول المثل «العلم في الصغر كالنقش في الحجر»، والحقيقة أن هذا المثل ليس صحيحًا على إطلاقه في التعليم فضلاً عن صحته في التدريب، فالتدريب مثل ما هو مناسب للجميع سواء المتميز أو الضعيف فهو أيضًا لجميع الأعمار ولجميع المستويات، لذلك يوصى المدرب دائمًا بأن يكون قادرًا على التعامل مع مختلف الأعمار ومختلف المستويات، ولعل من أبرز فوائد مشاركة كبار السن في التدريب إثراء الجلسات التدريبية بحصيلة خبراتهم وتجاربهم التي كثيرًا ما يحتاج إليها المتدربون الأقل سنًا لتحقيق الفائدة واختصار جملة سنوات من الخبرة واختزالها في جلسة تدريبية واحدة.

اقتصار التدريب على الإعداد قبل الانضمام للعمل: إن الإعداد المهني قبل الالتحاق بالعمل هو أمر مهم وأساسي للوصول إلى العمل أو هو ما يمكن أن نسميه تحقيق الكفاية للالتحاق بالعمل، فطالب المرحلة الجامعية مثلاً يعد إعدادًا أكاديميًا لكي يكون معلمًا، ولكن بعد تخرجه واستمراره في العمل فإنه قد يضعف أداؤه أو يقصر جانب منه لذلك تأتي الدورات التدريبية لكي تغطي ذلك الضعف، أو تعالج جانب القصور، فضلاً عن استخدام وسائل وطرق لم تكن معروفة أو مستخدمة في أثناء إعداد ذلك المعلم الإعداد الأكاديمي، وكذلك الحال في الجانب الطبي والمهني التقني، ولا يفوتنا أن نؤكد أنه في ظل كم المعلومات الهائلة والمتجددة المتسارعة تغدو الحاجة للتدريب في أثناء الخدمة مطلبًا مهمًا وضروريًا ■



شبابنا بين البطالة والتوظيف

محمد أحمد فلاته

المدينة المنورة

بين الفينة والأخرى تخرج علينا وسائل الإعلام لترسم في خارطة المجتمع مواقع شبابنا، فحيناً بالنصائح المثالية والوعظ والإرشاد، وحيناً ثانياً بدور الشباب الاجتماعي وواجبه والمسؤولية الاجتماعية المناطة بعنقه وحيناً آخر بطلب التعفف والقناعة.. وهذا الشباب قابع في أوحال اليأس والحرمان والاحباط النفسي الذي يدفعه لمخالفة كل هذه النصائح، كما يدفعه وقد سُدت في وجهه الأبواب المشروعة إلى البحث عن طرق غير مشروعة لإشباع حاجته الضرورية، لا نقول هذا إقراراً لتصرفات بعض الشباب الهوجاء والحمقاء ولا تقليلاً من جهود الدعاة والمصلحين والمربين، ولكن هي حقيقة واقعة يجب أن نطرحها ويعيها المجتمع.

فمتى نصحو من سباتنا العميق؟... ومتى نفيق من غفلتنا؟ ولماذا لا نراجع حساباتنا في الخطط الخماسية السابقة سواء كانت التعليمية أو الوظيفية أو الاقتصادية؟ ولماذا لا نقوم بإعداد خطط حديثة تلبي احتياجات الشباب ومتطلبات العصر؟ على أن يشارك في إعداد هذه الخطط جميع الأطراف المعنية.

نعم هناك (بطالة) أو هناك مشكلة قائمة من جراء كثرة الخريجين المتزايدة من المرحلة الثانوية المندفعة إلى الجامعات وإلى سوق العمل وعدم استيعاب الجامعات لهذه الأعداد التي تزداد عاماً بعد عام، وكذلك عدم احتواء سوق العمل لهؤلاء الخريجين سواءً كانوا خريجي المعاهد الثانوية وما يماثلها، أو كانوا خريجي الجامعات والكليات المختلفة.

إن عدم التوظيف أو عدم وجود مقاعد دراسية للشباب.. بات أمراً يقلق الجميع، فلا تكاد أسرة تخلو من شاب عاطل عن العمل أو عاطل عن الدراسة.

قد تتجول بين أسرتك بناظريك فتقع عيناك على شاب قابع في زوايا غرفته تعصف به الأفكار الشيطانية يمنة ويسرة، أو تسلب الأطباق الفضائية عقلة ووقته.. أو ربما يهرب عن واقعه بتعاطي ما ينسيه همومه وغمومه، أو قد تؤدي به أفكاره لارتكاب بعض الحماقات التي نشاهدها من الشباب، أو لعله تحت هذه الظروف يقع فريسة سهلة لرفقاء السوء والانحراف عن المسار الصحيح.

إن هذه المشكلة لها آثارها السلبية وتبعاتها التي يلمسها ويشعر بها الجميع، ولعل أول المكتوين بلظى هذه المشكلة السلطات الأمنية، حيث تعتبر تجمعات الشباب وجمهرتهم في أي مكان جراء الفراغ الذي يعانون منه والمشكلات المتعددة التي تصدر منهم (كالمعاكسات - والتجوال و التفحيط - وسلوكيات العنف - وتعاطي المخدرات - أو ترويجها وبيعها للحصول على السيولة المادية) ضمن مسؤوليات الجهات الأمنية إما وقاية وإما ضبطاً.. وكثيراً ما تجد السلطات عقبات في سبيل القيام بواجبها الوقائي أو الإجرائي نتيجة لكثرة فئة الشباب في بلدنا هذا الواسع الأطراف.. وستنفق السلطات الكثير من المال والوقت للقيام بواجبها تجاه هذه المشكلة.

ومن هنا فعلى أجهزة الأمن أن تبادر في دراسة أبعاد هذه المشكلة دراسة وافية وكيفية الوقاية منها وعلاج أسبابها ورفع تقاريرها إلى الجهات المسؤولة.

ومن وجهة نظري القاصرة أوصي بالتالي لعلاج هذه المشكلة:

- فتح أقسام وتخصصات في الجامعات مرتبطة باحتياجات سوق العمل.
- زيادة نسبة القبول في أقسام الجامعات، فمثلاً إذا كانت احتياجات كلية الطب ٥٪ ترفع إلى ٧٪ ويقاس على ذلك جميع الأقسام.
- الاستفادة من مباني الجامعات لدراسة الطلاب برسوم مخففة تتراوح ما بين ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ ريال.
- زيادة فترات الدراسة في الجامعات لاحتواء أكبر عدد ممكن من الطلاب.
- فتح جامعات أهلية برسوم أقل تكلفة.
- إيجاد مكاتب توظيف بالجامعات لتسهيل عملية البحث عن وظائف.
- رفع الرسوم المفروضة على استقدام العمالة الوافدة.. ومحاولة تقليلها.
- زيادة الحرف والمهن التي لا يسمح لغير السعوديين بمزاولتها.
- إيجاد التقاعد المبكر وإتاحة الفرص لتوظيف الشباب.
- رفع وعي الشباب في تقبل وتحمل أعباء المهن المختلفة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- استحداث وظائف عسكرية (للأمن - سلاح الحدود - الحرس الوطني - البحرية) للشباب.
- ربط مراحل التعليم الثانوي الثلاث بالنسبة (المعدل التراكمي) فينجح من يستحق النجاح فتقل نسبة الخريجين من المرحلة الثانوية - وبالتالي يقل الضغط على الجامعات.
- إيجاد تأمين عدم توظيف لمن لم يوظف ولم يؤمن له عمل كما يحدث في الدول المتقدمة.
- فتح معاهد مهنية لمن تكون نسبهم بين ٥٥٪ - ٧٠٪.
- إيجاد الوسائل التي تشجع القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة البطالة والتوظيف ■



تحت رعاية

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني

تنظم وزارة المعارف ندوة

ماذا يريد المجتمع من التربويين؟
وماذا يريد التربويون من المجتمع؟

الرياض ١٨ ـ ٢٠/ ١١/ ١٤٢٣هـ
٢١ ـ ٢٣/ ٠١/ ٢٠٠٣م

هذه الندوة :

حوار مفتوح بين شرائح المجتمع ومؤسسات التعليم في سبيل تكوين رؤية مشتركة عن التعليم العام في المملكة العربية السعودية واقعا ومستقبلا ، وتحديد أوجه التعاون بين المجتمع ومؤسسات التعليم والعمل المشترك على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه مسيرة التعليم ، وذلك من خلال :

١- تعزيز التواصل بين المجتمع ومؤسسات التعليم العام .
٢- تعريف المجتمع بمساعي وزارة المعارف في تطوير التعليم ، وتطلعاتها المستقبلية في هذا الشأن .
٣- تعرّف ملحوظات المجتمع على سمات مخرجات التعليم العام في ضوء رؤية مستقبلية لحاجات المجتمع وحاجات الفرد .
٤- تعرّف الفرص المتاحة أمام مؤسسات المجتمع وأفراده في المشاركة في تطوير التعليم .
٥- تعرّف الصعوبات ، والعقبات التي تواجه مسيرة التعليم العام.
٦- السعي للوصول إلى رؤية مشتركة لتطوير التعليم .

آراؤكم نعتني بها..



دعوة للمشاركة

محاور الندوة :

المحور الأول : حاجات المجتمع ... الواقع المنشود من حيث :

١ـ سمات المخرج التعليمي في ضوء سياسة التعليم :
القيم والاتجاهات ، والسلوك ، والمهارات الشخصية والعلمية .

٢ـ الخدمات التربوية المقدمة للمجتمع .

المحور الثاني : حاجات المؤسسات التعليمية .. الواقع المنشود من حيث :

١ـ الدعم .

٢ـ التقدير .

٣ـ المشاركة والمساندة والتعاون .

المحور الثالث : تطوير التعليم :

١ـ معوقات التخطيط للتعليم .

٢ـ أفكار في تطوير التعليم .

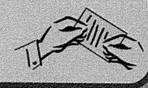
٣ـ مشاركة المجتمع في تطوير التعليم .

٤ـ نحو خطة وطنية لتطوير التعليم .

مخرجات التعليم

أكثر من ٣٢٠٠٠ مدرسة في المملكة

السلوك



لأنك حريص على تطوير التعليم في بلادنا فإننا نحرص على أن تشاركنا بأفكارك وآرائك في دعم محاور هذه الندوة من أجل تطوير التعليم من خلال القنوات الآتية:

www.tarbeah.org

e.mail: info@tarbeah.org

ص . ب ٢٢٥٤٦

الرياض ١١٤١٦

فاكس رقم : ٤٠٦٦٠١٥

هاتف رقم :٤٠٤٦٦٦٦ تحويلة١٤٣٩ أو ٢٤٥١ أو٢٤٤٩

وصول أفكاركم ومقترحاتكم قبل بدء الندوة بوقت كاف سيعزز من إمكانية الإفادة منها في محاور البرنامج .





التعميم سمة عربية يجب القضاء عليها



لولا خوفي من الله لكنت ذلك القاتل







الزواج من الجميلة يسبب الجلطة



المشاجرات الزوجية تضر البنين أكثر من البنات

تقرير
التنمية العربية!!

الوهيبي

تقرير
التنمية العربية!!

الحياة جملة من الأحداث والمواقف..
ومع كل حدث هناك وجهة نظر..
وملامح الشخصية تحددها وجهات النظر..
و«المعرفة» تريد من هذا الباب أن تقول: إن اختلاف وجهات النظر طبيعة إنسانية ينبغي ألا تفسد للود قضية كما نردد دوماً.
وإذا كان تضاد وجهات النظر نقمة، فإن تنوعها نعمة يجب أن نحسن تناولها.
ضيفنا العزيز: معالي د. ساعد العرابي الحارثي مستشار وزير الداخلية ، عضو المجلس الأعلى للأعلام يقدم لنا شيئاً من وجهات نظره فيما يلي:

المعرفة

ساعد العرابي الحارثي:

لا فرق لدى العرب بين «الإعلام »و «السياسة»!

*** الفضائيات العربية الجادة.. هل هي على «الجادة»؟**

– السؤال ما هي الجادة؟ وأين هي؟ وأنا لا أقصد من الناحية النظرية ولكن من الناحية الفعلية أصبحت الأمة شعوبًا وقبائل، كل في جادته «سار».. والفضائيات العربية انعكاس لأمتها، كل منها في واد يهيم، أصوات لا تعرف من يخاطب من، وماذا يقول ولماذا يقول، والجود من الموجود.

*** القضايا السعودية مادة أساسية في القنوات الفضائية العربية!!**

– السعودية جزء من أمتها، وطبيعي حضورها في هذه القنوات، ولكن ما نوعية هذا الحضور، لماذا تصر هذه الفضائيات على إزعاجنا، ولا ترى فينا إلا ما تريد، لابد أن نسأل أنفسنا أولاً، لنعرف الإجابة ثم نبدأ الحل، بدلاً من بث الشكوى والانتظار أن يؤدي الآخرون مهمتنا.

*** شراء مساحات إعلانية مدفوعة الثمن لتحسين الصورة.. تضر أكثر مما تنفع!**

– هذا أسلوب إعلامي عقيم، ولكنه ناجح للإعلان عن البضائع كالطماطم والبصل. بناء الصورة أو تحسينها لأمة أو مجتمع أو حتى لفرد عمل إعلامي له خططه وأساليبه ليس منها الإعلان إلا لأولئك الذين يتعاملون مع الفكر بمفهوم (السوق).

***الأكاديميون خلقوا للتنظير وليس للممارسة.**

– هذا كلام غير صحيح، وعمومية لا مبرر لها، وقد برز في ساحة العمل الكثير من الأكاديميين، وبعضهم تميز لأنه يدرك حقيقة أن النظرية تسبق الممارسة، وهذا هو الصحيح، وإن كنا في العالم النامي نطبق منهج (الخطأ والصواب) من منطلق مفهوم العلم في الراس وليس في القرطاس.

*** الباحث والمفكر يقع في الفخ حين تستدرجه الصحافة للكتابة!**

– كيف وصلتم إلى هذا الاستنتاج القاطع. هذا هو التعميم وإطلاق الأحكام دونما سند من حجة أو دليل. الصحافة ليست إلا وسيلة يستثمرها المفكر أو الباحث بمشاركة الآخرين فكره ومعارفه، فإذا كان هذا هدفه من الكتابة في الصحافة، فهذا واجب للإسهام في البناء المعرفي للمجتمع.

*** «ردة الفعل» سمة لازمة للإعلام والسياسة العربيين !**

– هذا موضوع يطول بحثه، ولكن يقال هناك أقوام لا تتحرك حتى تشعر بحرارة (العصا).. وإذا



- « التعميم» سمة عربية يجب القضاء عليها.
- هناك أقوام لا تتحرك حتى تشعر بحرارة العصا.
- إسرائيل تراهن على الجيل العربي القادم.
- الصحافي المؤهل والكفء سيغتصب تأقلم الصحافة معه وليس العكس.


ساعد العرابي الحارثي

- إسرائيل تخاطب العرب.. والعرب يخاطب بعضهم بعضاً.
- العالم العربي لم يصل بعد إلى تفسير ماهية «الحرية»!

تحركت فهي تملأ السماء ضجيجًا، أو تنتحي جانبًا تبكي. وبين الصياح والبكاء تضيع من أقدامها الجادة. أما الأقوام الذين يؤمنون بأن المبادرة والفعل أساس الحركة هم أقوام يمسكون المقود بأيديهم والآخرون يتبعونهم!!

*** «قناة فضائية إسرائيلية بلغة عربية» من سيصدقها!**

– سيصدقها كل من لا يملك المقدرة على الفرز، كل من لا تتجاوز معارفهم مواقع أقدامهم، كل من هاجر فكره إلى مواطن التغريب، كل من توهنت علاقته بالعقيدة. وإسرائيل تراهن على الجيل العربي القادم، على أجيال ربما تفقد صلتها بماضيها وحتى حاضرها ولن تعرف مستقبلها، هم يخاطبوننا ونحن يخاطب بعضنا بعضًا.

*** «قناة فضائية عربية للعالم الغربي» من سيشاهدها!**

– عندما تنشأ مثل هذه القناة فلكل حادث حديث، السؤال متى؟ ثم أين خزنة الدرهم من رجال الأعمال العرب والمسلمين، متى يستشعرون مسؤوليتهم العقدية والاجتماعية؟ متى يشعر هؤلاء أن من واجبهم صناعة أمجاد في الدنيا، وأمجاد للآخرة؟!

*** «هامش الحريات» في العالم العربي هل يتوسع أم يضيق أم لا يوجد هامش أصلاً؟**

– المشكلة أن العالم العربي كالعادة لم يصل بعد إلى تفسير لماهية الحرية، وبالتالي فنحن نفتقد إلى معيار يتم على أساسه قياس الحرية، وأنا لا أود الحديث على أساس نظري، المهم معرفة الواقع والتفريق بين ما هو من صناعة المجتمع أو من مكوناته وبين ما هو مستعار، والبحث في العلاقة البينية بين من يعطي ومن يأخذ، أمور كثيرة يجب التفكير فيها قبل الحسم في الإجابة.

*** «الإعلاميون العرب» من يحميهم؟!**

– الكل تحت حماية الله، ومن توكل على الله فهو حسبه، مع أن من المهم التفكير في من هم الإعلاميون العرب؟ وكيف ولماذا يعملون؟

*** الإعلام العربي هل هو شيء مختلف عن السياسة العربية؟**

– من المؤكد أن الإعلام هو نتاج للبيئة التي يعيش فيها، هذه حقيقة، وليس من الإنصاف التفريق بين الإعلام والسياسة العربية، إلا إذا استثنينا بعض القنوات الفضائية التي تمارس (الهوشات)، أو تلك (المفسخة) التي تمارس الخطيئة في حق الإنسان والمجتمع.

*** تطوير مطبوعة محلية يتطلب....**

– يتطلب فكرًا وأهدافًا وكفاءات ورؤى بعيدة المدى ومعايشة للمتغيرات وتخصصًا ومالاً.

*** سنوات طويلة يتطلبها أمر إصدار الأنظمة الصحفية وسنوات لتوضيح لوائحها التفصيلية.. وعندها يكون الزمن قد تجاوزها!**

– قد يكون من الحرص أن يبلغ الوليد سن الرشد قبل أن يرى النور (الركادة طيبة) وحكمة عربية تقول (العجول مخطئ ولو ملك.. والبطيء مصيب ولو هلك)!! والجود - على أي حال - من الموجود!!

*** طلاب أقسام الإعلام هل يتعلمون المهارات الإعلامية أم شيئًا يشبهها؟**

– بكل أسف إنهم يتعلمون أشياء ليس منها

● «الركادة طيبة».. في اصدار الأنظمة الصحفية.

● الناس تود أن تعيش اللحظة وهي تضحك.. لذا تعرض عن التفكير!

● طلاب الاعلام يتعلمون أشياء ليس منها «المهارات الاعلامية»!

المهارات الإعلامية. هذه الأقسام لم تلتق مع أهدافها بعد، وأعتقد بأهمية إعادة النظر في وجودها إما التصحيح وإما إلغاءها!!

*** ما الذي يجعل خريجي أقسام الإعلام «يتأقلمون» مع الصحافة المحلية؟**

– الصحافي المؤهل والكفء سيغتصب تأقلم الصحافة معه وليس العكس، فالقضية ليست هي دارسي أو خريجي قسم إعلام وإنما في نوعية هذا الخريج.

*** إلى أي حد أسهم أساتذة الإعلام في تطوير الإعلام السعودي؟**

– هذا سؤال في غاية الأهمية، ولكن الأهم منه الإجابة، وهو الأمر الذي لم يتضح لي بعد. أخشى من التعميم، وأخشى من قسوة الإجابة، إلا أن ما يمكن تأكيده هو أن نظل مع التفاؤل ولا نفقد الأمل!!

*** «جمعية الاتصال السعودية» و«جمعية الصحفيين السعوديين»... هل انت متفائل؟**

– قلت في إجابتي السابقة لابد أن نظل مع التفاؤل ولا نفقد الأمل.

*** الصحف السعودية تقرأ من الوسط (حيث الصفحات الرياضية)!**

– إنه المردود العاجل.. الناس لم تعد ترغب في إتعاب أدمغتها، تود أن تعيش اللحظة وهي تضحك، الفكر يثير مكامن الوجع في الرأس، والبحث عن المعرفة متعب، وقد تكون هذه إشكاليات العصر. من الناحية الأخرى فإن ما جاء في سؤالك يؤخذ منه ويرد، فهناك أسباب أخرى تجعل الناس تتجه إلى وسط الصحيفة بدلاً من أولها، من ذلك المضمون وأسلوب عرضه وجدته ونوعية ما فيه من معلومة وصحة ذلك، هذا ما قالت به بعض الأبحاث العلمية.

*** علاقة رئيس التحرير مع رئيس مجلس الإدارة «شد لي واقطع لك».**

– قد يكون ذلك عند أولئك الذين يغلّبون مصلحة الذات على المصلحة العامة، وعند أولئك الذين في أماناتهم مرض، وأولئك الذين لم يكتمل نموهم الفكري والمعرفي والقيمي.

*** لا يمكن للصحفي السعودي أن يقول «لا» لرئيس تحرير مطبوعته فالباب «يسع جمل»!**

– هذه مشكلة، ولكن تمت معالجتها في نظام الصحافة الجديد، فلم يعد رئيس التحرير قادرًا على الفصل العشوائي ما لم يكن ذلك مبررًا، قد يكون هناك ثغرات، إلا أن هناك جهودًا لتلافيها، وأنا هنا أتحدث عن الصحفي الحق وليس المستصحف!!

*** مقالات الرأي في صحافتنا تفصح عن «لا رأي»!**

– هذا تعميم آخر.. ألم أقل إن التعميم سمة عربية يجب القضاء عليها. صحيح من خلال قراءاتي أن هناك مقالات تصلح لأي شيء إلا أن تنشر في الصحافة، وهناك مقالات يكتبها ناس، فقط بصفة مواقعهم الوظيفية أو صفاتهم العلمية وتنشر على الرغم من عدم صلاحيتها، وهناك مقالات تكتب للاسترزاق فقط. ومع ذلك فهناك مقالات ممتازة تحمل رأيًا وتسهم في المعرفة.

*** الدور الذي تحسن الصحافة المحلية القيام به هو «الإعلان».**

– هذا ليس صحيحًا!!

*** الصحافة المحلية مرآة «مكسورة» للواقع المحلي ومرآة «صافية» للواقع الخارجي!**

– كلٌ ينظر إلى المرآة من زاويته، وبحجم المساحة السليمة يكون وضوح الصورة، ما تعانيه الصحافة هو وضوح المفهوم وإدراك أبعاد مهمتها، ثم التخلي عن المكاتب إلى الميدان، أما تعاملها مع الخارج فللآن يأتي جاهزًا.

*** بعد ١١ سبتمبر أمريكا تخضّ العالم، فمتى** ستخرج «الزبدة»؟!

– نحن نعيش عالمًا مختلفًا عن ما ألفناه من قبل، تغيرت فيه مفاهيم السياسة والحريات والقوانين، هناك توجه واضح لاستعمار العالم بطريقة جديدة، مختلفة في أهدافها ووسائلها، العالم مقبل على اغتصاب موارده والتحكم في تحركه، إنه زمن قوة القطب الواحد، إلى متى؟ لا أعرف الإجابة!!

*** لماذا لا يعرف العرب كيف يتحدثون مع أمريكا؟**

– من شروط جودة الحديث، الفكر، الوضوح، سلامة الرؤية، الشجاعة والصدق في التعامل، ولكن مَنْ مِن العرب تقصد؟!

*** «سذاجة وسطحية» الرأي العام الأمريكي.. كذبة كبرى.**

– من قال لك ذلك، ولكن الرأي العام له مكوناته ورموزه، ومعرفة مكامن التحكم فيه. يبدو أننا لم نعرف بشكل واضح قوى التحكم في الرأي العام الأمريكي، ولا كيفية مكوناته ودرجة تأثيره.

*** رضا «توماس فريدمان» انتصار إعلامي.**

– قال لي توماس فريدمان أنا يهودي فكرًا وفعلاً.. وبالتالي أي مؤشرات خارجية لن تغير الأساس، هؤلاء قوم مخلصون لعقيدتهم وأهدافهم!!

*** هل ننجح بالإعلام الذكي أم بالسياسة الحازمة؟**

– بهما جميعًا، فالسياسة الناضجة الحازمة لابد لها من إعلام قوي ذكي، والإعلام لا يعيش خارج ساحة السياسة بكل مكوناتها.

*** وثيقة «على أي أساس نتعايش» حركت ماء البحيرة!**

– في سؤال سابق قلتم إن العرب ردة فعل أكثر منهم أصحاب مبادرة، ويبدو أنهم أي العرب ألفوا (المتابعة)، ومرة أخرى أين البحيرة التي تقصد، وهل هي فعلاً موجودة؟!

*** على استحياء تحدثت بعض الصحف المحلية عن الوثيقة.**

– هذا شأنها.. وهي الأدرى بمهماتها!!

*** الوصاية على الإنترنت «استبداد» أم «حماية»؟**

– أعتقد أن المراقبة لم تعد هي وحدها الأنسب للحد من شرور الإنترنت، لابد من مواجهة تستهدف وعي ومعارف الناس، لابد من الحصانة الذاتية، فالإنترنت ليس كله نعمة، ففيه من الشرور الشيء

● قال لي «توماس فريدمان»: أنا يهودي فكرا وفعلا!

● هناك توجه واضح لاستعمار العالم بطريقة جديدة.

● لا يمكن استشفاف الرأي العام من خلال الإنترنت.

الكثير وبخاصة فيما يتعلق بالقيم والأخلاق وتزييف المعرفة.

*** يمكن الآن استشفاف الرأي العام من خلال الإنترنت.**

– لا .. ليس هذا صحيحًا على إطلاقه، فالإنترنت لم تنتشر إلا لدى شريحة لا تمثل نسبة كبيرة من المجتمع، وكثافة وجودها في المدن فقط.

*** مواجهات الإنترنت «المنتدياتية» تدل على...**

– لابد من قراءة مضمون هذه المواجهات أولاً، ومن اطلاعي على بعضها تبين لي أنها (حكي)، وهناك البعض ممن يستحق القراءة والتفكير، التجربة ما زالت في بدايتها للحكم عليها.

*** الإنترنت تسحب البساط من تحت «عكازات» الصحافة.**

– وهذه جملة تعميمية لا صلة لها بالحقيقة.

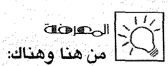
*** هل «عنكبوت» الإنترنت من النوع السام أم هو مثل «أم عشيش» يمكن التعايش معها؟**

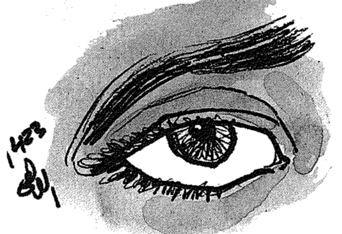
– فيه الغث والسمين، ولكن أصبح من معطيات العصر ومستلزماته، ولا يمكن إلا التعايش معه، فليس هناك من وسيلة للخروج من دائرة العصر.

*** الانفتاح على الآخر يلزمه نوافذ ترفضها الجمارك «القومية».**

– ألم تسمع بمقولة أن العالم أصبح قرية واحدة، والقادم أكثر وجعًا!!■







بدلاً من لوحة المفاتيح

طباعة بنظرات العيون

توصل علماء الحاسوب (الكمبيوتر) إلى أسلوب جديد في عالم الطباعة، حيث تمكنوا من اختراع رقائق ذكية تتحكم فيها نظرات العيون لطباعة الكلمات بدلاً من استعمال لوحة المفاتيح العادية. وقد طور هذه التقنية باحثان في جامعة كامبريدج، وأكدا أن أسلوب الطباعة الجديد بنظرات العيون سيتميز بقلة الأخطاء المطبعية مقارنة بالطباعة العادية أو التقليدية.

ويمثل الاختراع الجديد المثير فتحًا بالنسبة للذين لا يستطيعون لسبب أو لآخر استعمال الأصابع في الكتابة، أو الذين تكون أيديهم معطلة أو حتى مبتورة.

وتتميز الرقائق الجديدة، التي أطلق عليها اسم «داش»، بأنها ذات كفاءة عالية لأنها تتبع تصورات العقل البشري بصورة طبيعية في إرساله للإرشادات إلى العينين. ويرى العلماء أن أسلوب الطباعة بالنظرات سيجعل الطباعة في المستقبل في متناول الجميع دون أدنى تدريب أو تخصص، وفي ذلك توفير للوقت والنفقات ■

على ذمة «دراسة بريطانية»:

الطبقة الاجتماعية تتحكم في القدرات العقلية!

أعلن الباحثون في معهد صحة الطفل البريطاني أن الطفل الذي يكون كبير الوزن عند الميلاد، يكون أذكى من أقرانه الأقل وزنًا. وأوضحت دراسة أجراها الباحثون بالمعهد أن الطفل الذي يولد لدى أبوين من طبقة اجتماعية عالية تكون قدراته العقلية أكبر من القدرات العقلية لدى الطفل في الطبقات الاجتماعية الأقل.

وقد اعتمد الباحثون في دراستهم على فحص سجلات الطفولة لنحو ١١ ألف رجل وامرأة ولدوا في عام ١٩٥٨م، وقارنوا وزنهم عند الولادة وطبقتهم الاجتماعية بنتائج اختباراتهم في المدرسة ■

المشاجرات الزوجية تضر البنين أكثر من البنات

ليس هناك شك في أن المشاجرات الزوجية التي تحدث بين الزوجين تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نمو الأطفال. فقد أجرى الباحثون في جامعة بنسلفانيا الأمريكية دراسة ميدانية على حوالي مئتي أسرة تضم أطفالاً ما بين الصف الأول والرابع الابتدائي، لتقييم مدى تأثير تصرفات الوالدين وعلاقاتهم الأسرية على نمو الطفل. ووجد الباحثون أن ضغوط العمل والمشكلات العائلية وما يسفر عنها من أزمات نفسية للأطفال يمكن أن تعرقل وسائل التواصل النفسي بين الأبوين وأطفالهما.

ووجد الباحثون أيضًا أن الأطفال الذكور أكثر تضررًا من البنات الصغار حينما يعيشون في ظل المشكلات الأسرية، وقد اتضح هذا في تجاربهم اليومية المعيشية.

وتشير هذه النتائج إلى مدى أهمية توافر الحياة الهادئة بين الزوجين باستمرار، وفتح باب الحوار والمحادثة بين الآباء والأمهات من ناحية، وأطفالهم من ناحية أخرى، وذلك لأن أي شجار أسري يؤثر على نمو الطفل العقلي والذهني والنفسي والجسدي، والطفل المنطوي ما هو إلا مرآة تعكس الشقاء الأسري الذي يعيشه ■

في أمريكا:

منع الاختلاط في المدارس العامة

صادق مؤخرًا الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، على مشروع قرار يقضي بمنع الاختلاط بين الجنسين في المدارس العامة وإعطاء معونة مادية أكبر للمدارس التي تلتزم بتنفيذ هذا القرار.

وقد أعلن البروفيسور أميليو أفيانو، وهو رجل قانون متخصص في النظام التربوي في أمريكا، أن العديد من الدراسات تؤكد أن الفصل بين الجنسين في مجال الدراسة يساعد على اجتياز الفتيان والفتيات المراحل الدراسية بصورة أفضل.

وأضاف أفيانو أن الأولاد يفضلون الفصل في الدراسة حتى لا يتحتم عليهم الالتزام ببعض التصرفات التي يرونها ضرورية في حضور الفتيات، والأمر نفسه صحيح بالنسبة للفتيات حيث يعتبرن الاختلاط معرقلاً لتقدمهن الدراسي ويضيع ويهدر كثيرًا من وقتهن في التزين.

يذكر أن الجمعية الوطنية لتشجيع التعليم العام في أمريكا عرضت بعض الدراسات التي أجرتها جامعة ميتشجان في بعض المدارس المختلطة وغير المختلطة، وأظهرت نتائجها أن التلاميذ في المدارس التي لا يوجد بها اختلاط مستواهم أفضل في القراءة والكتابة والرياضيات، وأن البنات حققن نتائج أفضل في المدارس غير المختلطة ■

القسوة والتدليل أسباب للعنف بين طلاب الثانوي

بينت دراسة مصرية أن القسوة في التربية والتدليل الزائد وتغيُّب الآباء تعتبر من الأسباب الأساسية التي تسبب العنف عند طلاب المرحلة الثانوية.

وأشارت الدراسة التي أجرتها الدكتورة زينب النجار، الأستاذ بكلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر، على عينة من طلاب المدارس الثانوية بإحدى محافظات مصر حول أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة العنف لدى طلاب الثانوي، إلى وجود ارتباط بين التدليل الزائد للأبناء والعنف بنسبة ٨٨٪ من مجموع العينة، في حين ترتبط القسوة في تربية الأبناء بالعنف بنسبة ٩٢٪ من العينة.

وكشفت الدراسة أيضًا عن وجود علاقة بين الحرمان من المصروف أو عدم كفايته وبين العنف لدى ٨٠٪ من أفراد العينة ■





الحياة صور وشخصيات و.. أحداث..
الحياة قصص صغيرة تصب في روايات طويلة..
نحن نرى.. نسمع.. نتكلم و.. نسجل..
حروف مبعثرة تكوّن فيما بينها مفردات واقع يصافحنا كل يوم.. ونحياه.

المعرفة

لولا خوفي من الله.. لكنت ذلك القاتل!!

هكذا تمتم بعد أن قرأ في «المعرفة» تحقيقًا عن الشاب الذي قتل ١٧ معلمًا وطالبًا..

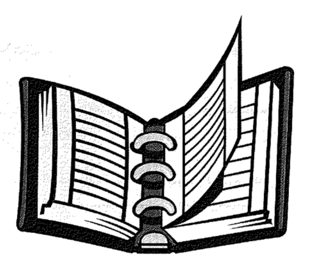
فسرح بخياله بعيدًا.. وانصبت أمام عينيه مئات الصور والذكريات انصبابًا.. واختلطت رؤاه بدموعه.. وتساقطت على الطاولة التي كان يتكئ عليها والمجلة التي كان يتصفحها مئات الكلمات الخرساء...

لم يكن الأمر يعني لي أكثر من مجرد الذهاب للمدرسة.. أذهب لأن جميع الأطفال يذهبون... هكذا كانت بداية الحديث.. قال: وهكذا كانت بداية الحياة.. أو المأساة..

لم أكن أعلم كيف كنت أنجح في الابتدائية.. إنما كثيرًا ما كان يكرر المعلمون ومعهم المدير أنني «ثور»، وأنني هذا العام لن أفلت من الرسوب كما السنة الماضية.. فأبتلع هذا الكلام وأوحي لنفسي بأن أحدًا من زملائي لم يسمعه.. وأعود في اليوم التالي لنفس المكان الذي شهد بالأمس تشريح كرامتي التي عرفتها فيما بعد. وكانت - عندما عرفتها - بليغة الجروح والقروح.. المهم أنني لم أرسب سنة واحدة في الابتدائية.. بل ذهبت للمتوسطة بغبائي وبلادتي.. ويومًا بعد يوم.. بدأت أكتشف كم أودع مديري ومعلميّ في قلبي من جروح إبان فترة حكمهم في الابتدائية.. حيث لا يكاد يمر يوم دون أن أتذكر موقفًا من مواقف الابتدائية التعيسة.. كل هذا لأن الأعداد في المتوسطة كانت كبيرة، فلم يكن أحد ينتبه لوجودي في الفصل.. ولكن مرحلة اجترار الذكريات لم تدم أكثر من شهر.. حيث بدأت معاناة جديدة مع معلمي المتوسطة ولم أعد بحاجة لتذكر الماضي، فالحاضر شغل عليَّ تفكيري و«عوضني» من ذلك الماضي التعيس.. بحاضر أتعس منه..

فرغم أنني كنت أتعرض للضرب في الابتدائية .. لكن علمت فيما بعد أن آثار الضرب تمحى لكن آثار الكلمات الجارحة والتي تحط من قدرك كإنسان تبقى آثارها للأبد..

حقيقة لم أتعرض للضرب في المتوسطة.. لكنني تعرضت لما هو أردأ وأصعب وأسوأ.. تجريح وكلمات كالسياط تلسع قلبي وروحي لسعًا ولذلك عندما ذهبت للثانوية - بعد أن استرحت سنتين في الصف الثاني متوسط - تمنيت أن أمتلك سلاحًا تكفي رصاصة منه القضاء على جميع العاملين والمديرين والوكلاء الذين سببوا لي كل هذه الآلام التي أشعر بها..



فاطمة السهيمي
عسير

نسيت أن أخبركم أنني عشت محرومًا من حنان الأم..

ولكن والدي كان طيبًا معي للغاية، ولم يكن يحدثني بشأن الدراسة أو يعاتبني عليها.. بل كان يكافئني كل سنة أنجح فيها بطلوع الروح بدراجة.. وربما كان تساهل والدي من حسن حظي.. وإلا لانحشرت بين مطرقته وسندان المدرسة.

في الثانوية أصبحت رجلاً.. لم أعد أهتم بأي شيء.. لكنني قررت تحقيق نسبة عالية في الثانوية العامة.. ولم يخطر ببالي قط مغادرة مقاعد الدراسة.. لشعوري بأنني في ساحة حرب.. فالمعلمون يريدون بكل قوتهم منعي من التقدم.. وعندما أستسلم لهم سأكون الخاسر الوحيد.. وأنا لست الوحيد الذي يعتقد هذا الاعتقاد.. فكثير من الطلبة يتبناه بقوة.. في السنة الثالثة استجمعت قواي من بداية العام.. حسَّنت أخلاقي مع المعلمين من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من أعمال السنة.. وأنا في أعماقي أدرك كم أنا منافق ومخادع.. ولكنه الحل الوحيد.. وهكذا حصلت على الشهادة التي كنت أحارب وحدي من أجلها.. نعم وحدي.. ولم أشعر للحظة واحدة.. أن هناك شخصًا آخر يهمه أن أحصل عليها.. حصلت عليها.. ورحلت.. وأعلم يقينًا أن لا أحد يذكرني.. لكنني أتذكر الكثيرين.. وفي أعماقي طعنات.. وجروح لم تطمسها الأيام أويمحوها الزمن.. لم أكن متفوقًا ولا متميزًا، ولا شخصية لافتة للنظر.. ولا طالبًا جريئًا أو مؤدبًا.. لكنني كنت إنسانًا ولم يكن ذلك يعني أحدًا.. أو يهمه من قريب أو بعيد.. كم مرة حاولت فيها أن أعصر ذاكرتي المتعبة لأتذكر شيئًا غرسة معلم في نفسي كان له أثر جميل.. فوجدت أثرًا واحدًا حسنًا دثرته عشرات الآثار السيئة.. معلم واحد رائع.. توارى في كتيبة معلمين سيئين.. وفي مثل حالتي التي تخلو تقريبًا من دور الأسرة.. فإن المدرسة كان لها الدور الأكبر في حياتي.. ولكنه دور قاصر ومليء بالثقوب والعيوب والآلام والمتاعب.. صدقني لو لم أكن شخصًا مسلمًا وأؤمن بالله والثواب والعقاب لارتكبت الجريمة نفسها التي ارتكبها ذلك الصبي الألماني ولا أبالي.. صدقني لولا علمي بأنني سأقابل ربي لقضيت على جميع أولئك الذين غرسوا سكاكين الألم في صدري وجعلوني - قبل العشرين - أبدو وكأنني في الأربعين..

ذكريات وهموم ومواقف غزيرة تعرضت لها.. وجميعها داخل أسوار المدرسة.. فلم يكن لي أي اختلاط بالمجتمع الخارجي.. حتى الآلام التي سبَّبها لي زملاء في الدراسة.. كان سببها الأول، سخرية المعلمين مني وتحقيرهم لي، وانتقاصهم من شأني.. فماذا تريد من طالب كهذا.. ذهب ليطلب العلم والتربية.. فوجدهم يطلبون منه كرامته وسعادته وكيانه كإنسان.. وهم لا يشعرون.. حقًا لقد اقتص الألماني لنفسه بطريقته.. ولكن من يقتص لي.. وهل يمكن لأحد من معلميَّ حين يقرأ كلماتي هذه أن يتذكر من أنا.. هيهات.. فكل الطلاب أنا..!!

أمل

عندما «نشك» في إمكانية خروج القطار عن القضبان.. فيجب أن «نوقن» أنه لا بد من التوقف.■

حياة كل واحد منا جملة من النجاحات والإخفاقات . .
وأجمل شيء أن يترك الواحد منا الحديث عن نفسه، ويدع الآخرين يتحدثون عن إنجازاته ونجاحاته. حسنًا . . وعماذا هو يتحدث إذًا، عن إخفاقاته؟ ربما!
الفشل ليس عيبًا، فهو وقود الانتصارات . .
«المعرفة» تريد من هذا الباب أن تقول للشباب من الجيل الجديد إنه ليس هناك إنسان لم يذق طعم الفشل في حياته، نريد أن نقول لهم إن الجيل الذي سبقهم هو جيل إنساني يخطئ ويصيب . . ينجح ويفشل، ثم ينجح مع الإصرار.
ف: فرصة تمنحك إياها - المعرفة - لتسجيل اعترافاتك.
ش: شهادة.
ل: ليس عيباً أن تفشل . . ولكن العيب أن تزعم أنك لم تفشل في حياتك! وضيف هذا العدد هو : الكاتب الصحفي : خالد القشطيني.

المعرفة

خالد القشطيني:

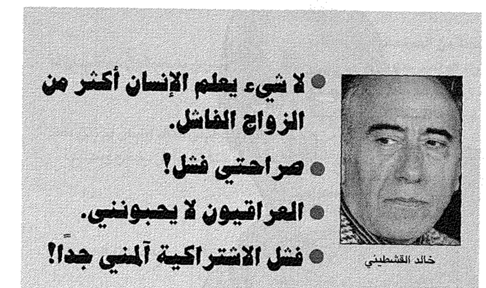
تعدد مواهبي قادني إلى.. الفشل!

هذه مهمة من أشق المهمات التي واجهتها في حياتي الأدبية، أن أكتب عن الفشل بصورة تتضمن الهزل. عشر محطات هزلية من الفشل! من الواضح أن الفشل يقود إلى الألم والشعور بالإحباط والعجز. هناك من يعتبره السبب الأساسي للوقوع في براثن الكآبة المرضية. ونعرف طبعًا أنه كثيرًا ما أودى بأصحابه إلى الانتحار. عشرات، إن لم نقل مئات من الطلبة ينتحرون سنويًا في العالم لرسوبهم في الاختبارات. ومثلهم عددًا لفشلهم في الحب. من أين لي أن أحول هذه المحطات المأساوية في حياتي إلى نكات وطرائف مسلية؟ ولكن هذا ما يقولون. على الفنان أن يحترق ليصبح ملهاة للآخرين. والحقيقة هذا بالضبط ما فعلته في محطات فشلي. تعلمت أن أحولها إلى نكات فأضحك عليها وأتجاوزها. لولا ذلك لكنت الآن نسيًا منسيًا وقبرًا مزويًا.



- حولت فشلي إلى نكات ضاحكة.
- رفضتْ الزواج بي فأنعم الله عليّ بالسفر إلى أوروبا.
- الزواج من الجميلة جداً يسبب الجلطة.
- علاقاتي مع الناس تجلب السخط والعداء.
- العراقي ينجح خارج أرضه.

* المحطة الأولى كانت، وكما نتوقع، فشلاً في الحب. أحببتها وأنا تلميذ في كلية الحقوق في بغداد ولكنها لم تحبني، بل ولم تعبأ بي. لقد كانت جميلة جدًا، وكانت ذكية بدليل أنها عرفت هذا الكنز المكتنز في جسمها فلم تشأ أن تضيعه على واحد فنان ضايع صايع. أحببتها ولم تحبني. مأساة؟ كلا. فما من شيء أشكر الله عليه أكثر من هذا الفشل. فلو أنها أحبتني لخطبتها من أهلها. ولو أنني خطبتها لأعطوها لي. ولو أعطوها لي، لتزوجتها وخلفت منها شلة من العيال وبقيت في العراق وعشت في ظل صدام حسين وشهدت أولادي يبعث بهم صدام حسين لمحاربة إيران والكويت والأكراد وكل من ليس لي أي شيء ضده. أشكر الله على ذلك الفشل الذي أوحى لي بالخروج من العراق.



أشكر الله على ذلك الفشل. فبعد سنوات عدة تزوجت تلك الفتاة بضابط كبير في الجيش. قضى معها بضع سنوات ثم حصلت له جلطة ومات.

أشكر الله وأحمده على ذلك الفشل. فلو أحبتني وتزوجتها لكنت أنا ذلك الرجل الذي مات. أنا الآن مدين لها بحياتي.

* المحطة الثانية للفشل كانت أيضًا مرتبطة بالحب. ولكنه لم يكن فشلاً على الدرجة نفسها من النجاح. فهذه الفتاة الألمانية التي أحببتها في لندن فاجأتني بأن أحبتني فتزوجتها تحت وقع المفاجئة. ولهذا أقول لم يكن هذا الفشل على الدرجة نفسها من النجاح. عشت معها ردحًا من الزمن ثم أحبت رجلاً آخر فرحلت عني. أتذكر أنني تذكرت عندئذ كلمات بيرم التونسي رحمه الله فرددتها: «مية هم يرحل ألف هم يدوم».

دخلت البيت مع صديقي الإذاعي فؤاد الجميعي فوجدت أنها قد لملمت ثيابها ومتاعها وتركت البيت. انطلقت أرقص من غرفة إلى غرفة وأنا أردد لصديقي: «أنا حر يا فؤاد.. حر! تفهم أنا حر؟! خلاص! أبتدي من جديد» لا شيء يعلّم الإنسان أكثر من الزواج الفاشل. ولكن يؤسفني أن أقول إنني فشلت أيضًا في تعلم هذا الدرس، فقد تزوجت مرة ثانية!

* المحطة الثالثة من الفشل أخذت شكل خسارة مالية. وهي طبعًا أبشع من خسائر الحب. فالنساء موفورات والحمد لله. حتى الشحاذ على الرصيف يستطيع أن يجد لنفسه شحاذة يتزوجها. ولكن من أين تأتي بالفلوس إذا هلكت؟ وفي هذا الفشل درس بليغ للمتعاطين بالأدب والفكر والفنون، فلا يجمع الله بين العقل والمال. ولكنني تجاهلت هذه النصيحة كما يفعل الكثيرون من أمثالي ويطمحون عبثًا إلى العز والثروة. نصحني صديق تاجر بأن أوظف توفيراتي في أسهم شركة معينة. نفذت نصيحته فاشتركت معه في الصفقة. لم تمض بضعة أشهر حتى أعلنت الشركة إفلاسها وضاعت كل توفيراتي.

امتعضت من صديقي على سوء فعله ودخلت في مناقشة حادة معه انتهت بالزعل. فتكللت خسارتي المالية بخسارة صديق قديم وعزيز عليّ. ولكنني بعد بضعة أشهر قلت لنفسي حرام عليَّ أن أفقد صديقًا قديمًا من أجل ما يسمونه وسخ الدنيا فتصالحت معه. وعدنا الآن إلى ما كنا عليه. وهذا فشل آخر،

أحتفظ بصداقة رجل لم أنل منه غير الخسارة وسوء المنقلب.

* المحطة الرابعة للفشل تربط بين الحب والمال. فقد كنت في مقتبل مشواري الأدبي من المؤمنين بالتفرغ لرسالتي. ولكن كيف أوفق إلى ذلك ولم يترك لي والدي رحمه الله ما يقيم أودي؟ والعيشة تتطلب فلوسًا والفلوس عند العروس. رأيت أن أبحث لنفسي عن عروس عندها فلوس تكفيني عن مشقات الجري وراء لقمة العيش فأكرس وقتي للدرس والبحث والإنتاج. كانت هناك من تنتظرني وعندها فلوس، ولكنني كأي مفكر عربي لا أحسن استعمال الفكر فتجاوزت الفرصة وأعطيت الأولوية للحب وتزوجت بمن لا تملك من دنياها قشة. وبدلاً من أن أجد من تمكنني من تكريس وقتي للفكر، تزوجت بمن تمكنت من تكريس وقتي لخدمتها. وتركتني إلى الآن أبحث عبثًا عن عروس عندها فلوس. وكانت هذه أكبر محطة للفشل في حياتي لولا وجود ست محطات أخرى أعظم فشلاً منها.

المحطة الخامسة: رغم كل ما فعلته وكتبته ونشرته، ظل الحب شاغلي في الحياة. ولكن في هذه المحطة الخامسة هو حب من نوع آخر، حبي لبلدي العراق وأهل العراق، وفشلت في هذا الحب. العراقيون لا يحبونني. وأنا أجد من العسير عليَّ أن أفهمهم. رغم كل تشربي بتراث العراق كبغدادي أصيل، ورغم أن كل ما أنتجته من الأدب دار حول العراق وأهله فإنني في الحقيقة لا أجد بيني وبين العراقيين لغة مشتركة.

وهذه ظاهرة غريبة عندهم. إنهم قلما أحبوا أو قدروا أبناءهم حق قدرهم. الحقيقة أنني مدين بنجاحي الأدبي بصورة أساسية للسعوديين، وعلى الأخص أخي عثمان العمير الذي أعطاني هذه المساحة والفرصة. وهذا شأن العراق، ناظم الغزالي اكتشفه الكويتيون وكاظم الساهر لمع في مصر والمتنبي أبدع في سوريا ومصر ثم مر على العراق فقتلوه. وكان ابن الجوزي أول من اكتشف هذه الظاهرة فقال فيها:

وعذيري من فتية في العراق
قلوبهم بالجفى قُلَّبُ
ميازيبهم إن تندت بخير
فإلى جيرانهم تقلَّبُ
يعجبهم قول الغريب
قول القريب فلا يعجب
وعذرهم إذا وبختهم
مغنية الحي لا تطرب

* المحطة السادسة للفشل ترتبط أيضًا بما ورد سالفًا. من الأسباب الثانوية لعدم تجاوب العراقيين معي زواجي مرتين بأجنبيات. يقولون ألا تعجبه واحدة من كل بنات العراق؟ لله درهم! لقد قضيت كل حياتي في الجري وراءهن دون أن ألقى غير الفشل بعد الفشل. كان آخرها وقوعي في حب زميلة عراقية في لندن. اعتبرتها نقطة تحولي نحو العراق وعودتي إليه. أمضيت سنة كاملة عامرة بالحب والألفة والتطلع إلى المستقبل المشترك معها في العراق. أنهت دراستها ورجعت إلى بغداد لتمهد لنا الطريق. بعد أسابيع وصلني خبرها، تزوجت بخطيب كان ينتظر عودتها. لعام كامل كانت تستعملني كلعبة صغيرة تلهو بها في لندن. كان وقع الصدمة رهيبًا عليَّ، قلت لنفسي بكل صراحة: الله يخلف على الأوربيات!

* المحطة السابعة من الفشل هي فشل المسيرة العربية عمومًا. هذا فشل عام ولكن كانت له زاويته الشخصية بالنسبة لي. فبعد الصدمات العاطفية والنفسية التي واجهتها في لندن، وما لمسته عند الغربيين من كره واحتقار لنا رحت أكرس كل وقتي للقضايا العربية وبصورة خاصة قضية فلسطين. قضيت سنين أبحث فيها وأكتب عنها وأنشر الكتب فيها. كتابي «تكوين الصهيونية» اعتبره الكثيرون من أحسن ما كتب عن الحركة الصهيونية. كان قلبي يزخربالأمل، ولكن النكسات توالت من كل جانب. أفظع ما فيها أنها كشفت لنا عن رخص معدننا وتفاهة زعامتنا وانتهازية مثقفينا وتخلف شعوبنا. هنا أيضًا وجدت نفسي دون لغة مشتركة بيني وبين أبناء قومي. أنا أميل إلى الواقعية والعلوم وما يهمني هو البشر ومصير التعساء منهم. الآخرون تجتاحهم العواطف والمشاعر وما يعنيهم هو الأرض والوطن وأمجاد الأمة. شعرت مثل كساندرا ، أرى ما سيحل بنا من نكسات، وكنت مثلها لا أجد من يسمعني أو

يصدقني. فشلت في التواصل مع أبناء أمتي. بعد سنين من العمل من أجل القضية الفلسطينية، تلقيت قبل أشهر تهديدًا من رجالاتها بأن يكون مصيري مثل مصير ناجي العلي إذا ما واصلت الكتابة وترديد ما أقول. هل من فشل أكبر من ذلك؟ ولكنه لم يكن التهديد الوحيد بالقتل. تلقيت تهديدين آخرين من جهات وميادين مختلفة.

• هددوني بأنني سألقى مصير ناجي العلي.
• رواياتي وقصصي ممنوعة من الدخول.
• لم أعد أؤمن بما كتبت في كتبي.
• الاستعمار كان أرحم بشعوبنا !!

* المحطة الثامنة للفشل انبثقت أيضًا من فشل عام. العدالة والمساواة شيء فطرني الله عليه. ربما ورثتها من أسرتي القشطينية التي جعلت القضاء مهنتها الأساسية. مشاهد الفقر والشقاء والظلم في العراق حفزتني إلى الاشتراكية، ذلك الحلم الذي داعب البشرية منذ أقدم العصور. أي حلم اجتماعي أروع من فكرة «من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته». درست الاشتراكية وكتبت عنها وناضلت وعرضت نفسي للموت والسجن من أجلها. لأول مرة في التاريخ لاحت إمكانات تطبيقها وباءت بالفشل. الاشتراكيون مثاليون اعتقدوا أن مجرد نقل الثروات من الأفراد للدولة سيحل كل شيء. سيتفانى كل العاملين في الإنتاج والإبداع والنزاهة. نسوا الجانب الأناني من الإنسان. إنه لا يبدع وينتج دون حافز شخصي. تدهور الإنتاج الاشتراكي وخسرت المؤسسات المؤممة. اتضح الفشل للجميع وكان وقع الفشل مريرًا عليّ.

* المحطة التاسعة تتعلق بالمهنة: قضيت عشر سنوات من حياتي أدرس فن الرسم في بغداد ولندن دون أن أنظر إلى هذا الفن بصورة جدية. لم أواصل المهنة وقلما يعرف أحد الآن أنني في الواقع رسام، ولو رسام فاشل. تخرجت في كلية الحقوق لعدم وجود كلية أخرى تفي بغرضي. مارست المحاماة لبضعة أشهر لم أكسب خلالها غير عشرة دنانير ثم نفضت يدي من القانون والقضاء. فشل آخر. دخلت كلية لندن للاقتصاد ثم انقطعت عنها بعد أن وجدتهم يكلفونني بدراسة أمور لا تعنيني. درست المسرح وألفت له وكتبت عنه ولكنني في لندن وجدت نفسي مثل من يحاول بيع الماء في حارة السقايين. اشتغلت بالترجمة ولكن الترجمة التجارية فقط. نشرت عدة كتب عن فلسطين أكثرها بالإنجليزية لم يسمع بها أحد. ولم أعد أؤمن بما كتبت فيها. نشرت روايات ومسرحيات وقصصًا قصيرة منعت دخولها معظم الدول العربية. ما جاء منها بالعربية لم يقرأ في الغرب وما جاء بالإنجليزية لم يقرأه العرب.

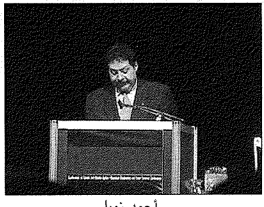
نجاح الكاتب أو الفنان يتوقف غالبًا على علاقاته العامة. أنا لي علاقات عامة واسعة ولكنها من النوع الذي يجلب لي سخط الناس وعداءهم. كيف أكسب أي شعبية إذا كنت أقول إن الاستعمار أرحم بشعوبنا منا وإن حركة التحرر الوطني هي حركة شلة من اللصوص. صراحتي جزء من هذا الفشل. الجزء الآخر هو تعدد مواهبي واهتماماتي. حرمني ذلك من التركيز على ميدان واحد فتوزعت جهودي وضاعت في الرمال. لقد فشلت في توظيف مواهبي.

بقيت محطة واحدة من محطات الفشل وهي:

* المحطة العاشرة هي فشلي في كتابة هذه المقالة. لقد طلب مني رئيس التحرير أن أجعلها مقالة ظريفة خفيفة من النوع الذي ألفه القراء مني فإذا بي لا أعطيه غير الهم والغم وفشلت. وليس للفاشل غير أن يعتذر. وأرجو ألا أفشل في هذا أيضًا ■

يوافقون ولا ينفذون

النظام العربي يحبط «زويل»



أحمد زويل

في كل جولاته العربية التي شملت الحكومات ومراكز العلم لم يسأل أحد العالم المصري أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء ١٩٩٩م السؤال التالي: «ما الذي تقتضيه ضرورة إنشاء مراكز تفوق؟» حتى ممن يملكون بلايين الدولارات!!

زويل يؤكد أن كل الذين قابلهم في جولاته العربية يؤكدون أهمية العلم وانتشار التكنولوجيا، من رجل الشارع مرورًا بالمثقف وانتهاء برئيس الدولة، ويستدرك زويل قائلاً: «ولكنهم لا ينفذون شيئًا من ذلك»!!

أحمد زويل الذي تحدث لجريدة الحياة (العدد١٤٤١٠) يلقي باللائمة على البيروقراطية العربية التي أوقفت المشاريع العلمية، وإلى بعض المفاهيم الخاطئة عند العرب كأن يعتقدون مثلاً أن التكنولوجيا هي استيراد أحدث الأجهزة وإنشاء أضخم المباني وإقامة حفل كبير بمناسبة الافتتاح، موضحًا أن ذلك لا يعني شيئًا، إذا كان العلم العربي ليس ذا أثر على المستوى العالمي.

المشكلة عند زويل ليست في العقول ولا في الموارد، فالعالم العربي من وجهة نظره ليس فقيرًا، وإنما المشكلة في النظام العربي.

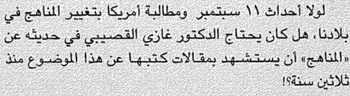
يذكر أن زويل قد أنجز مشروعه العلمي في جامعة كاليفورنيا للتكنولوجيا (كالتك) وذلك من خلال رصد الزمن على مستوى واحد من مليون من البليون من الثانية وهو الـ «فيمتوثانية»، وبالتالي يمكن تجميد الزمن أي أنه في هذه السرعة صار من الممكن رؤية تفاعل الذرات والجزيئات داخل المادة في أشكالها كافة، وهذا يعني أن عالمًا مجهولاً تمامًا صار قابلاً للرؤية مما أعطى الإنجاز أهمية بالغة التأثير ■

سواء وجدت أمريكا أو اختفت من على وجه الأرض

غازي القصيبي: لابد أن تطور المناهج الدراسية



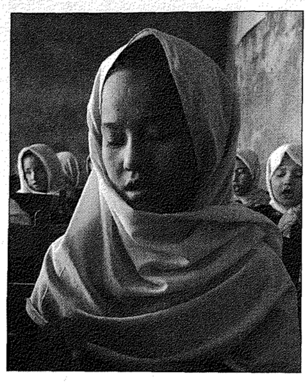
غازي القصيبي



لولا أحداث ١١ سبتمبر ومطالبة أمريكا بتغيير المناهج في بلادنا، هل كان يحتاج الدكتور غازي القصيبي في حديثه عن «المناهج» أن يستشهد بمقالات كتبها عن هذا الموضوع منذ ثلاثين سنة؟!

يقول القصيبي في نقولات كتبها في الفترة ما بين عقد إلى ثلاثة عقود وشغلت تفكيره قبل أن يدخل ابن لادن الابتدائية

صورة الإسلام في الغرب
لا يزال هناك منصفون



سأل أحد الحاضرين الباحثة البريطانية المتخصصة في علم الأديان الدكتورة (كارين أرمسترونج) قائلاً: إلى متى سيظل الغرب مطالبًا بتقديم تنازلات والتخلي عن قيم الليبرالية والديمقراطية حتى يرضى المسلمون؟.

فجاءت إجابة (كارين أرمسترونج) في إحدى محاضراتها التي ألقتها مؤخرًا في معهد الدراسات الأمريكية لجامعة أكسفورد العريقة قائلة: «المسلمون لم يطالبوا الغرب فقط بأن يتخلى عن قيمه، العكس هو الصحيح فالغرب هو الذي لا يحترم تلك القيم عندما يتعامل مع الإسلام والمسلمين».

هذا الموقف الذي أشار إليها الاعلامي والكاتب الصحفي د. عبد القادر طاش في زاويته«سواخ الفكر» ضمن مواقف كثيرة ـ يؤكد أن المشهد الغربي ليس سوداويًا إلى هذه الدرجة التي يتصورها البعض.. فصوت الحق والعدل ما زال موجودًا عند بعض العقلاء.. وأن ظاهرة معاداة الإسلامية «**Anti-Islamisim**» التي يسعى المتعصبون لتكريسها إعلاميًا لا تحظى بالموافقة التامة من قبل المثقفين الغربيين.

الدكتورة (أرمسترونج ـ ٥٨ عامًا) التي درست الأديان الثلاثة «الإسلام واليهودية والمسيحية» تواجه اتهامات متعددة من المعارضين ويصفونها بالتحيز للإسلام وتبرير أخطاء المسلمين.

ويتناسى هؤلاء أن الباحثة أرمسترونج قد درست الدين الإسلامي دراسة مستفيضة وفهمته كما هو بعيدًا عن حملات التشكيك والتخبط التي تتبناها باستمرار ماكينة الإعلام الغربية ■

حسب تعبيره «إن التعليم الجامعي يخرج الطلاب بنسبة تتزايد مع سهولة التخصص وتقل مع صعوبته بصرف النظر عن احتياجات البلاد الفعلية إلى نوع التخصص».

«الأمنية الأولى هي أن تقوم جامعات الخليج بواجبها في تصحيح الخطأ التاريخي، الذي وقع فيه التعليم العربي ذات يوم نتيجة غباء عبقري من عباقرة التخلف أوحت إليه شياطين الجهل أن يخرج بضلالة تقسيم الدراسة إلى أدبية وعلمية».

«إن إنشاء الجامعات على غير هدى ودون تنسيق لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العلمي للقوى العاملة بل يؤدي إلى البطالة بين الخريجين».

القصيبي يؤكد في مقاله الذي كتبه لمجلة «الحج والعمرة» في عدد جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ أن المناهج لابد أن يعاد فيها النظر.

ويرى أن نظام التعليم «أصبح يعادي التنمية والتطور واحتياجات المجتمع وكل توجهات القرن الحادي والعشرين» مبينًا أهمية أن نتحرك لأن نقضي على هذه المشكلة قبل أن تقضي علينا «سواء وجدت أمريكا أو اختفت من وجه العالم»■

الأمريكيون يسألون أنفسهم

لماذا يكرهوننا؟!

السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي ما زالت محل جدل كبير من كلا الطرفين.. هذا الجدل الذي يتفجر مرة أخرى في الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر ما كان ليكبر لو أن العقلاء الأمريكيين أمسكوا بزمام الخطاب السياسي.. الذي فجر قنابل مشابهة في قوتها بقوة الارتطام بالبرجين الشهيرين!

الكاتب الصحفي فهمي هويدي يشير في مقاله الذي كتبه في الشرق الأوسط عدد (٨٦٧٩) إلى رعونة كثير من المواقف السياسية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وأن الأمريكيين باتوا بعد أحداث واشنطن ونيويورك وكأنهم غير مدركين لطبيعة العالم الإسلامي محاولين «إعادة تأهيله في ثقافته وسياسته وأفكاره ومعتقداته».

ويتعجب هويدي من تخبط الأمريكان في فهم العرب والمسلمين، موضحًا أن النخب السياسية الأمريكية لجأت إلى أساليب غاية في السذاجة للتعاطي مع الأفكار والقيم المستقرة في بلاد المسلمين مثل محاولة إلغاء مصطلح «الجهاد».

لقد طرح الأمريكيون السؤال على أنفسهم:

لماذا يكرهنا العرب؟.. حيث جندت له الطاقات وسخرت له مراكز البحث.. ولكن ما زالت الإجابة المنطقية غائبة.. ويفسر هويدي هذا الغياب كون الجهود الأمريكية في هذا الجانب تنطلق من تصور أن الخطأ كل الخطأ في الجانب العربي الإسلامي وبالتالي ليس هناك حل إلا من جانب واحد هو أن يتغير (العرب والمسلمون) ولا شيء على الإطلاق يستحق المراجعة أو التغيير في الأداء السياسي الأمريكي.

ويقول فهمي هويدي: «لا أتوقع لمثل هذه المناقشات المغلقة أن تحقق أي نتائج إيجابية في التعامل مع العرب والمسلمين مهما كانت أوزان المشاركين فيها من الخبراء والأكاديميين، ذلك أنه إذا كانت الرؤية المنصفة غائبة من البداية، وكان النظر من زاوية أحادية الجانب، وبأعين مغمضة أحيانًا فلا أمل أن تحقق تلك الجهود تقدمًا من أي نوع» ■

السفير البولندي

يزور «المعرفة»

أبدى السفير البولندي لدى المملكة العربية السعودية كشيشتوف بلومينسكي سعادته الغامرة وهو يلتقي طاقم التحرير في مجلة المعرفة وذلك ضمن الزيارة التي قام بها للمجلة الشهر الماضي، بمرافقة المستشار الثقافي في السفارة ستانستا وسمولن والباحثة البولندية اجنيشكا بكلرش.

السفير البولندي ابدى إعجابه بالموضوع الذي نشرته المعرفة في أحد أعدادها السابقة عن التعليم في بولندا (التعليم البولندي يسير على ثلاثة أرجل) مبينًا أن المعرفة طرقته بشكل مهني متميز أعطى نبذة واضحة عن التعليم في بلاده.

وأشار السفير إلى أن الموضوع سيتم إدراجه ضمن موقع سفارة بولندا على الانترنت، الذي سيفتتح قريبًا باللغة العربية.

وقال بلغة عربية فصيحة: إنه مسرور من التواصل مع النخب الثقافية والإعلامية والتربوية

مدير معهد القيم الأمريكي:

سفهاء بلدنا هم الذين يسيئون للإسلام

في الوقت الذي يواجه الدين الإسلامي حملات ضارية من عدد من الجهات الأمريكية طوال عام كامل منذ أحداث ١١ سبتمبر، إلا أن ثمة أصواتًا أمريكية غير متحيزة تنظر إلى الأمر بواقعية.

ديفيد بلانكنهورن مدير «معهد القيم الأمريكية» أحد هؤلاء المنصفين الذي ينظر إلى الأحداث والإسلام بعقلانية بعيدًا عن التعصب.

يقول ديفيد - وهو صاحب المبادرة التي أدت إلى



السفير البولندي يُطلع الزميل رئيس التحرير على «موسوعة بولندا».

في المملكة وإنه على استعداد تام لأي تعاون تقتضيه مصلحة الجانبين.

وتبادل السفير البولندي الذي يجيد اللغة العربية الأحاديث التربوية والثقافية مع فريق مجلة «المعرفة».

عقب ذلك قام السفير البولندي بجولة على مكاتب المجلة والقسم الفني بمؤسسة روناء للإعلام المتخصص ثم شاهد فيلمًا تعريفيًا موجزًا يحكي تاريخ صدور «المعرفة» وتطورها منذ العدد الأول الذي صدر في عهد خادم الحرمين الشريفين عندما كان وزيرًا للمعارف وحتى اصدارها الجديد.

وفي نهاية الزيارة تبادل السفير البولندي مع رئيس التحريرالهدايا التذكارية ■

رسالة الستين مثقفًا أمريكيًا في بيانهم الشهير «على أي أساس نقاتل» - حول التعليقات المسيئة للإسلام:

«هذه التعليقات المقيتة، برأيي، تستحق مطلق الإدانة وأنا شخصيًا صدمت وشعرت بالغضب الشديد، وبعض هذه التعليقات صادر عن سفهاء لا يستحقون الرد، لا عن وجهاء في المجتمع». ويؤكد ديفيد في لقائه مع جريدة الحياة عدد (١٤٤١٨) أنه شخصيًا ومعظم الأمريكيين يرفضون هذه الآراء ويشعرون بالحرج إزاءها، ويبين أن هذه الآراء التي تصف الدين الإسلامي بأنه شرير وأن القرآن الكريم يشبه كتاب «كفاحي» لهتلر، تنحصر في قلة قليلة ولا تعبر أبدًا عن الرأي السائد في المجتمع الأمريكي.

ويشير ديفيد إلى أن الانطباع الإيجابي عن الدين الإسلامي في أمريكا بدأ يتعاظم بعد اعتداء ١١ سبتمبر حسب استطلاعات الرأي العام، حيث زادت مبيعات الكتب التي تتحدث عن الإسلام ووصلت حدًا قياسيًا.

وفي هذا السياق يتساءل ديفيد بلانكنهورن قائلاً: ماذا لو قام متطرفون مسيحيون بتفجير مدينة في الشرق الأوسط، ماذا تكون ردة الفعل هناك؟

ويوضح أن ردة الفعل الأمريكية تجاه الحدث (١١سبتمبر) إيجابية بشكل عام، مؤكدًا أن الصراع ليس مع الدين الإسلامي وليس مع العالم الإسلامي، ويأمل ديفيد ألا يلجأ المسلمون إلى التعميم بصدد هذه الآراء الهامشية التي تسيء للإسلام، فليست هي الرأي العام الأمريكي ■

أصبحنا كلنا رؤوسًا!*

محب الدين الخطيب

أظن أن ضعفنا - نحن العرب والمسلمين - بدأ منذ أخذنا ننسى أننا أعضاء في جسم الأمة، وأن كل ما يقوم به أفراد الأمة من عمل لزيادة قوتها يعود عليه هو نصيب منه. فما زلنا نمعن في هذا الباب من أبواب الضعف حتى صار كل واحد منا أمة، وخيل إلى كل واحد منا أنه رأس مستقل فأصبحنا كلنا رؤوسًا وكلنا أمم.

وكلما عني الآباء في المنازل والمربون في المدارس بإشعار أبناء الجيل ورجال المستقبل بأنهم أعضاء في جسم الأمة وكيان الملة، وأن كل ما يبذله الفرد في ظهر الغيب من أسباب القوة لهذا الجسم الأعظم والكيان الشامل يعود عليه بخير لا يناله منفردًا، كان في ذلك حياة لأمتنا وملتنا كالحياة التي كانت لنا في عصور الخير وأدوار القوة. والمشاهد أن المنتبهين لهذه الناحية من الآباء والمربين قليلون جدًا، فمن الواجب على الشباب العربي المسلم الذي يتحرى السعادة لنفسه أن يربي نفسه على هذه السجية، وأن يعلم أن أمته وملته غير محصورتين بمن عاصرهم وعاش معهم، بل هؤلاء حلقة في سلسلة ذهبية عظمى أولها أول العرب وصدر الإسلام، وآخرها هذه الأمة يوم تطوى الدنيا ويتقدم الناس إلى ربهم بما قدموا من عمل طيب أو خبيث.

فانصر أيها الشاب العربي المسلم ماضيك العربي والإسلامي كما تنصر حاضرك، وحافظ على مستقبل العرب والإسلام كما تحافظ على حاضرهما. ■

القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٧م.

* من كتاب: وصايا أساطين الدين والأدب والسياسة للشبان.